الفصل الثالث

الربط النحوى (التركيبى)

أ- ترابط الجملة :

علاقة الجملة بالنص يدرسها علم دلالة النص Text semantics الذي يتجاوز معنى الجملة المفردة إلى بحث العلاقات بين الجمل التي تشكل النص والمعاني النصية التي تتحقق من ترابطها في سياق لغوي متصل، فيبحث الصلات الدلالية التي تتجاوز دلالة الجمل المفردة، في ضوء نص ممتد، وهذا ما يعرف بنحو النص.

ومعنى الكلمات المفردة مختلف عن معناها النصي فمعناها النصي أعم من معناها المعجمي المحدود، فالمعنى النصي معنى سياق، وتتداخل العلاقات بين الكلمات وتتشابك، فالنص يضيف للمعاني المعجمية معانٍ نصية جديدة، فعلم دلالة النص يعتمد على ترابط الجملة وتشابكها الدلالي وموضوعية النص على أسس التركيب العميق للنص، ويبحث أثر العوامل الخارجية في النص وعناصر الاتصال المؤثرة في النص [1] .

والجملة في اصطلاح النحاة تركيب معقود على معاني النحو تمت به الفائدة واستقام به المعنى المراد وحسن السكوت عليه، فالألفاظ المتلاصقة دون توخي معاني النحو ومعانيها المعجمية، ليست بجملة، فلا اعتبار بالألفاظ المهملة واعتبار بالكلام المضطرب الذي يخالف عرف النحو.

والجملة تتماسك على مستوى الدلالة (معاني المفردات) ومستوى معاني النحو، فالألفاظ ترتب في الجمل بمقتضى وظائفها النحوية، والنحو انتحاء سمت كلام العرب في الأبنية والجمل، أو العلم الذي يختص بنظم الكلم في جمل على ما تكلمت به العرب الفصحاء واستقام به المعنى، فموضوع علم النحو الجملة المخصوصة بمعنى وضعت له، فالمتكلم في ترتيبه ألفاظ الجملة يتوخى فيها معاني النحو، فيضع كلامه على ما يقتضيه علم النحو، فلا فصل بين ترتيب الجملة ودلالتها، و لم يفصل علماء

---

(١) ارجع إلى: علم الدلالة دراسة في المعنى والمنهج، الدكتور محمود جاد الرب، ط١/١٩٩١م، عامر للطباعة والنشر، المنصورة ص٤٥ ، ٤٦ .

العربية بين شكل الجملة ومعناها [1].

وقد زعم بعض الباحثين المحدثين أن الجمل المصنوعة التي لا تقبل منطقياً صحيحة نحوياً مثل: أكل زيد عمْراً، مقبولة نحوياً ولكنها غير مقبولة دلالياً، وهذا قول فاسد على الحقيقة؛ لأن الجمل الصحيحة تحمل إفادة يرضاها العرف العربي في التعبير، فالجملة تقبل مجازاً على تأويل ولا تقبل حقيقة، فالمعنى المجازى: أكل ماله أو هزمه أو غلبه، ولكنها على الحقيقة لا يقبلها عقل، فهي فاسدة، وليست بصحيحة إن أراد المتكلم بها معنى حقيقياً، فمعناها فاسد لعدم قبول العقل لها، فإسناد فعل الأكل إلى زيد ووقوع الفعل على عمرو لا يقبله العرف الاجتماعي إلا بحمله على معنى مجازى ، فلا يراد ظاهر لفظه بل معنى يتأوله المتلقي.

وقد زعموا أن نحاة العربية صنعوا جملاً و لم يشترطوا قبولها عقلاً، وهذا غير صحيح، لأنهم جعلوا أساس الجملة الإفادة، فإن لم تكن ذات إفادة، فهي قول فاسد، والجمل التي اتخذها النحاة أمثلة ذات إفادة نحو: ضرب زيد عمراً. وجاء زيد، ومر زيد بعمرو، صحيحة لفظاً ومعنى ولا عبرة بما لا يحمل إفادة أو ما لا يواقع العالم الخارجي في معرفة المتلقي، والذين أجازوا شكل الجملة دون مضمونها هم أصحاب المدرسة الشكلية التي اهتمت بالتركيب و لم تعتد بمعناه، و لم يقل بذلك العرب.

والحكم على الجملة بالصدق والكذب لا يفسد بناءها؛ لأنها في الظاهر حملت معنى مفيداً وإن كان كذباً، نحو: نجح زيد، وهو راسب، جملة صحيحة لفظاً ومعنى، لأن معناها في ذاتها، فهي تتضمن نجاح زيد، ولا يبطلها كذبها، فصحتها في إخبارها عن معنى يريد المتكلم إقناع المتلقي به، وهذا القول يحتمل التصديق والتكذيب والحكم على المعنى الذي أفاده، وقولنا: ولدت الدجاجة، غير صحيح؛ لأنه يخالف حقيقة ثابتة في وعي المتلقين أن الدجاج يبيض ولا يلد، وهذا يخالف ما يخبر المتلقي به من إفادة يجهلها نحو: مات زيد، ولا يعلم بموته قبل، فالحكم عليه بالصدق والكذب لا يفسد تركيبه، فما يتحدث به الكذابون جملاً صحيحة لفظاً ومعنى، وصحة المعنى فيه تقوم على جواز إسناد الفعل للفاعل حقيقة أو مجازاً، ثم يحكم المتلقي عليها

---

(١) ارجع إلى: الخصائص، جـ١/٣٤،ومفتاح العلوم، السكاكي،دار الكتب العلمية بيروت،ص٧٥ ودلائل الإعجاز،ص٥١

بالصدق والكذب نحو قول الإسرائيلي: هزمت إسرائيل مصر عام ١٩٧٣م، وقول المصري: هزمت مصر إسرائيل عام ١٩٧٣م، هما قولان صحيحان نحوياً ودلالياً، بيد أن الأول كاذب لمخالفة الواقع، ومقبول لغة، لأنه صحيح باعتبار دلالته على الكذب والثاني صادق، فالأول صحيح دلالياً لصحة إسناد الفعل إلى الفاعل خلافاً لقولنا: ولدت الدجاجة، جملة غير صحيحة، لأن فعل الولادة لا يصح إسناده إلى الدجاجة، لمخالفته الواقع ووعي المتلقي الذي يحتكم إليه في الحكم على معاني الجمل [1].

وقولنا: زيد كريم، وهو بخيل صحيح نحوياً ودلالياً، وزيد واحد منهم فإسناد الكرم إلى جنس الإنسان صحيح، وفقدان الكرم في زيد، لا يفسد الجملة بل يفيد أن من حدث بذلك كاذب لعدم صحة ذلك في زيد.

ونصل من هذا إلى أن القول الفاسد فاسد لفظاً ومعنى أو فاسد معنى لعدم صحة الإسناد فيه، والكاذب ما تضمن معنى مفيداً لا يواقع الحقيقة التي توافق معرفة المتلقي نحو: نجح زيد، وهو راسب، فهو صحيح في دلالته على معنى لا يصادق الحقيقة المعلنة في الظاهر، كقول الكافر: لا إله في العالم، قول صحيح لغة بيد أنه دل على ما يخالف العقيدة التي يعتقدها المؤمن، فهو قول فاسد اعتقاداً صحيح لغة لدلالته على عقيدة الكفر عند أهلها .

والمعاني المجازية لا تفسد الجمل لتعارف العرف اللغوي عليها ووجود قرينة تدل عليها نحو: طار زيد فرحاً. فقولنا «فرحاً» قرينة تدل على عدم إرادة المعنى المباشر وهو نسبة الطيران إلى زيد بل المعنى المفهوم من مضمون ألفاظ الجملة وهو شدة الفرح، وأصحاب اللغة سبقوا إلى ذلك قبل استنباط العلماء القواعد، فقد صارت عرفاً في الخطاب اليومي كقول القائل لمن تحت يده: طر وائتني بكذا، يريد السرعة في إنجاز الفعل، وقولنا: فلان يعيش في ظلام، نريد: الجهل، وهو مثل قولنا: فلان يعيش في كهف، ولم يعد الكهف مسكناً، وقد صار رمزاً إلى عصور غابرة، ورمزنا به إلى الجهل والتخلف والبدائية. وهذه المعاني البلاغية متعارف عليها بين أصحاب اللغة، ويتأثرون بها أكثر من تأثرهم بالألفاظ على حقيقتها.

---

(١) ارجع إلى: نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز، فخر الدين الرازى، تحقيق نصر الله خفاجى، دار صادر، بيروت، ط١/ ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م، ص ٧٣، ٨٧.

وقد ناقش ابن جني استقامة معنى الجملة من استحالته، كأن تنقض أوّل كلامك بآخره، كقولك: قمت غداً، وسأقوم أمس، فزمن الماضي يناقض دلالة الظرف[1]، فأول الكلام ينقض آخره، ويجوز مناقضة المراد ظاهر اللفظ لمعنى بلاغي كالدعاء: أعزك الله، وغفر الله لك، بلفظ الماضي ومعناه الاستقبال، فجعله في الماضي تيمناً بالإجابة وتفاؤلاً ، فعدل عن زمن الاستقبال لهذا المعنى.

والأصل أن تتفق أزمنة الجمل نحو: ذهب محمد وأتى ثم نام، كلها في الماضي، فلا يجوز إدخال المضارع ، وجاز ذلك لبعض المعاني، قال رجل من بني سلول[2]:

ولقد أمرُّ على اللئيمِ يسبني فمضيتُ ثمت قلت لا يعنيني

حكم الأفعال أن تأتي في زمن واحد لمعنى واحد، ولكنه لمعنى غيّر زمنها، وذلك للحكي فيصرف الماضي إلى المضارع استحضاراً لزمن الحكي، فيحكي الحال الماضية في المضارع، والأصل: ولقد مررت على اللئيم وهو يسبني فمضيت وقلت لا يعنيني ، فأمر بمعنى مررت، ولكنه حكاه في الماضي على لفظه المضارع استحضاراً للموقف. وقد فعل كعب ذلك للحكاية عن الماضي: فقد وصف أسنان سعاد حال رؤيته لها في الماضي فقال: تجلو عوارض ذي ظلم إذا ابتسمت، فاستحضر جلو أسنانها وصفاء لعابها في زمن الحكي.

ووصف تنقية الرياح ماء المنخفض:

تَنْفِى الرِّياحُ القَذَى عَنْهُ وأَفرَطَهُ

مِنْ صَوْبِ سَارِيةٍ بِيْضٌ يَعالِيلُ

فوصف إزالة الرياح القذى عن الماء، وقد ألقت به سحابة بيضاء، فحكي الحال الماضية والحال لفظها أبداً بالمضارع [3] ، وقد يعدل المتكلم عن المضارع إلى الماضي لمعنى يطلبه، مثل الدعاء بالماضي للتحقيق والحدوث.

---

(١) الخصائص، جـ٣/٣٣٣.

(٢) قيل لرجل من بني سلول، وقيل هو لشمر بن عمرو الحنفي، الأصمعيات رقم: ٣٨، والكتاب لسيبويه، ط الهيئة، جـ١/٤١٦، وخزانة الأدب، عمر البغدادى، دار صادر، بيروت، ١/١٧٣ ، وتفسير الطبري، ٢/٣٥١ ، ودلائل الإعجاز، ص ٢٠٦ ، والخصائص، جـ٣/٣٣٣.

(٣) الخصائص، جـ٣/٣٢٥ .

وقال الطرماح [1] :

وإني لآتيكم نشكر ما مضى من الأمر واستيجاب ما كان في غد

أي ما يكون في غد، فجعل ما في غد في زمن الماضي رغبة في تحقيقه وثقة بوقوعه، ليكون المعنى: إن الجميل منكم واقع متى أريد، وواجب متى طلب.

والأصل في الأفعال أن تأتي في زمن واحد في سياق واحد نحو قول كعب:

أَرجُو وآمَلُ أنْ تَدْنو مَوَدَّتُهَا

وما إخالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

عطف مضارع على مضارع، والعطف بالواو لأنهما بمعنى واحد، وقد جاءت أو في موضع الواو نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً﴾ [النساء:١١٢]. وجعل إخال - وهي بمعنى أظن - في المضارع أيضاً.

ويجوز أن يعدل عن هذا الأصل إلى المخالفة بين الأزمنة لمعنى مقيّد بها، ليكون ذلك دليلاً على المراد منها، وذلك إن أمِن اللبس وقع بعضها موقع بعض، ومنها الحكي عما كان، قال كعب:

وَقَالَ كُلُّ خَليلٍ كُنْتُ آمُلُهُ

لا أُلهِيَنَّكَ إني عَنكَ مَشْغُولُ

«كنت آمله» جملة صفة، وآمله في المضارع حكياً، وهذا لمعنى التحسر، فقد كان يعتقد أن وفاءه دائم، و«كنت» ماض، لانقطاع أمله في الحاضر.

والأصل في الشرط أن يكون للاستقبال، ويجوز الماضي لمعنى فيه نحو: إن قمتُ جلست، لأن الشرط معلوم أنه لا يصح إلا مع الاستقبال، فالجملة التي ظاهرها ماض المراد بها الاستقبال [2]، فلا لبس في وقوعه في المستقبل، فلم يضره أن يكون زمنه ماضياً تحقيقاً للأمر وتثبيتاً له، فالمراد ربط الثاني بالأول، ويجوز أن يقدر ماضياً[3] ، قال كعب:

---

(١) الديوان، ص ١٤٦ .

(٢) ارجع إلى: شرح قصيدة كعب، ص ٨٢ .

(٣) نفسه.

تَجْلــو عَــوارِضَ ذِي ظَلْــمٍ إذا ابتَــسَمتْ

كأنــــهُ مُنهَــــلٌ بــــالرَّاح مَعْلــــولُ

إن قدر في إذا معنى الشرط، فالجواب: إذا ابتسمت جلت، وقد دل علــى هــذا المعنى تجلو، والمرجح في إذا النصب على الظرفية، والناصب تجلــو، كقولــه تعــالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ [الشورى:٣٩] .

والتفضيل فيه مفضل ومفضل عليه ووجه التفضيل، قال تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْــكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً﴾ [الكهف:٣٤] فلا يجوز فيما ليس فيه تفضيل نحو: زيــد أفــضل إخوته، فلا يجوز التفاضل في الإخوة بل في شيء يتفاضلون فيه نحو: أفضلهم مــالاً أو خلقاً، فزيد لا يدخل في الإخوة مثل: اللحم أفضل الطعام، ولكن مسمى الإخــوة لا يدخل فيه فهو ليس أخاً لنفسه بل هم إخوته، فهم مضافون إليه، فالواحــد بعــض العشرة، ولكن زيداً لا يدخل في مسمى إخوته، والــشيء لا يــضاف إلى نفــسه، والصواب أن يقال: زيد أفضل بني أبيه، فهم شركاء في البنوة، ولك أن تقول: أفضل من إخوته، لأن الإضافة ترتفع بدخول من ، ومن الأقوال الفاســدة: زيــد أفــضل الكتب، فزيد ليس كتاباً، وقولنا «أحق الناس بمال أبيه ابنه» قول فاسد، فهو مستحق لمال أبيه وليس في ذلك مفاضلة، فالمعنى على ما سبق أحق الناس بمال أبيه أحق الناس بمال أبيه، لأن الأبوة تنطوي على البنوة، فجرى القول السابق مجرى قولنا: زيد زيد، والقائم القائم.

فالجزء الثاني لا يتضمن فائدة في المبتدأ فلا يخبر بالشيء عن نفسه، فــالخبر فيــه إفادة ليست مستفادة من المبتدأ نحو: زيد طويل [1] . وقولنا: الرجل ذكر ، ليست فيه إفادة، لأن الأول يغني عن الثاني، ومثلها: البنت أنثى، ومثل زوج المرأة العاقد عليها، فزوج تغني عن العقد، فليس الزوج زوجاً دون عقد، فمسمى الزوج يقتضي صــحة العقد.

ويجوز تكرار لفظ المبتدأ في الخبر إن تضمن معنى مستفاداً نحو: الرجل رجل بمعنى القوة والقوامة، وهذا يخالف في المعنى قولنا: الزوجة المعقود عليها، لأنهــا لا تكــون

(١) ارجع إلى: الخصائص، جـ٣/٣٣٩ .

زوجة إلا بعقد فمسمى الزوجة يسقط دون العقد، وهذه الجمل في ظاهرها تشاكل الترتيب المعهود في علم النحو، ولكن العلماء أهملوها لعدم قبولها عقلاً أو لأن أولها ينقض آخرها في المعنى.

ويجوز مغايرة شكل الجمل لظاهر قواعد النحو حملاً على معاني الألفاظ أو حملاً على اللفظ، قال تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْداً﴾ [مريم:٩٥] وحَّدَ حملاً على لفظ «كل»، ومثلها قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف:٣٣] كلتا بمعنى المثنى المؤنث، فوَّحد على اللفظ، وأسند إلى المفردة [١] .

ويجوز ذلك في التذكير والتأنيث، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ [النحل:٦٦] حمل الأنعام على التذكير، وهي جمع يجوز فيه التذكير على معنى «جمع»، والتأنيث على معنى جماعة، وحمل على التأنيث في قوله تعالى:﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ﴾ [المؤمنون: ٢١] ، الأنعام جمع النَّعم، ويراد بها الإبل[٢]. ومثله قوله تعالى في مريم: ﴿وَكَانَتْ مِنْ الْقَانِتِينَ﴾ [التحريم:١٢]، والنحو يقتضي في الظاهر: من القانتات، فجاء مذكراً للتغليب مدحاً لها، فقد بلغت مترلتهم وقدرهم على العبادة، وقيل المعنى: وكانت من أهل بيت قانتين، أو ولدت من القانتين، فلا حمل فيها على هذا المعنى[٣] .

وقد تكون المخالفة لظاهر اللفظ حملاً على معنى المذكر، قال تعالى: ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنْ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف:٥٦] قيل: المراد بالرحمة: المطر، وقيل الوصف بفعيل (قريب) يستوي فيه المذكر والمؤنث [٤]، وقيل رحمة: مصدر والمصدر بمعنى عام من رحم، فليس بمؤنث لفظاً، وقيل التذكير لإضافة الرحمة إلى لفظ الجلالة، ويجوز اعتبار المضاف نحو: ذهبت بعض أصابعهُ وذهب بعض أصابعه [٥]، والمرجح اعتبار معنى المصدر فليس بمؤنث لعموم معناه. وقال تعالى: ﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ

---

(١) نفسه، جـ٣/٣٣٨ .

(٢) ارجع إلى:الحمل على اللفظ والمعنى،د. محمود عكاشة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي،ط١،٢٠٠٦م،ص ١٥٧

(٣) الكشاف ، الزمخشري ، مكتبة مصر جـ٤/٤٢٩ .

(٤) الخصائص، جـ٣/١٥٩ ، وارجع إلى الحمل على اللفظ والمعنى ص ١٦١ .

(٥) بدائع الفوائد، ابن القيم، دار البيان العربي، ط١/ ٢٠٠٦، جـ٣/٩٠ ، والبحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، جـ٤/٣١٤ ، والأشباه والنظائر، السيوطي، المكتبة العصرية، جـ٢/٢٣٨ .

﴿مِنْ النِّسَاءِ﴾ [الأحزاب:٣٢] ولم يقل كواحدة، لأن الموضع موضع عموم، فغلب فيه التذكير، ومعنى العموم لا يتحقق من: ليست كل واحدة منكن كواحدة من النساء [١] ، ويمكن توجيه قوله تعالى في مريم: (وكانت من القانتين) أن المراد معنى العموم، فهي في جملة القانتين رجالاً ونساءً والله أعلم. وما خالف ظاهر لفظه قواعد النحو في الكلام الفصيح حمل على المعنى وتأول العلماء فيه معاني تتسق مع ظاهر قواعد النحو.

ولا يعد الكلام صحيحاً إلا بمعنى مفيد يدل عليه لفظه، ولا يعتد به كلاماً إن خرج على الوظائف النحوية المألوفة ومعاني النحو، ويراد بمعاني النحو: صحة إسناد الفعل إلى الفاعل وصحة الإخبار بالخبر عن المبتدأ، فلا يجوز: «زيد هواء» على الحقيقة أو الجبل شفاف. فالخبر لا يحقق إفادة عقلية، ولا يعتد كذلك بالتراكيب التي تخرج عن قواعد النحو نحو: زيد قامت، وعمر قاموا، هذه ولد، فاسدة، وقد اشترط العلماء في قبولها صحة نظمها على قواعد النحو وقبول دلالتها حقيقة أو مجازاً في ضوء عرف العرب في التعبير عن المعاني المجازية، وما يجوز فيه الحمل على لفظه أو معناه، وما شذ عن ذلك فاسد وليس بجملة، وكذلك الألفاظ الملفقة الموضوعة على نظم الجملة لا يعتد بها فهي رطانة.

والمعنى أساس بناء الجملة عند علماء العربية، قال عبد القاهر: «الكلم ترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس» ويتوخى المتكلم في ذلك معاني النحو، وذكر عبد القاهر بعض الأمثلة التي فسد فيها النظم، ولسوء التأليف، كالخطأ في التقديم والتأخير والحذف والإضمار، واشترط عبد القاهر لصحة النظم صحة معاني النحو وتناسق الدلالة وتلاقي المعاني على الوجه الذي اقتضاه العقل [٢] ، فالمتكلم يقفو الألفاظ على المعاني في الجمل، والعمل بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق[٣].

وقد ناقش عبد القاهر الجرجاني ذلك قال: «اعلم ... أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يُعلَّق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض وتُجعَل هذه بسبب من

---

(١) الخصائص، جـ٣/٣٣٩ .
(٢) الدلائل، ص ٥٦ .
(٣) الدلائل، ص٥٠ ، ٥٣ .

تلك» [1]، فالمعنى يربط بين أجزاء الجملة، فالكلمة بسبب من صاحبتها، فالفاعل يصلح لفعله والصفة تصلح للموصوف، ولفظ الخبر يصلح للإخبار به عن المبتدأ، وهذا عام في العلاقات بين ألفاظ التركيب، وجعل من ذلك توظيف حروف المعاني في الجمل، فالحرف يؤتى به لمعنى يتحقق من دخوله في تركيب وضع لهذا المعنى، وانتهى عبد القاهر إلى أن الألفاظ والحروف التي لا تنتظم في ترتيب قائم على معنى مقبول ليست بقول، فالألفاظ حُلل المعاني، ونظمها في جملة بمقتضى المعنى المراد منها.

واللفظ – وهو مفرد – له دلالة، فإن دخل في تركيب صارت في معنى التركيب العام، فخرج اللفظ عن دلالته الخاصة إلى دلالة سياقية ترتبط بالجملة، فالألفاظ التي دخلت في تأليف خاص تمتزج فيها المعاني وتتقارب مثلما تجاورت الألفاظ في التركيب [2].

والألفاظ لا تسمى كلاماً إلا بما يحسن السكوت عليه، فالكلام القول المفيد وليس رطانة دون معنى بل ما تتم به الفائدة [3]، ولا اعتبار بلفظ شاكل جملة ليست فيه فائدة ولا تدل كلماته على معنى مثل اللفظ الذي استبعده العلماء من التقليبات الصوتية مثل «مكل» تقليب ملك (لكم، كمل، مكل)، فقولنا: داز مكل، ليس بقول مفيد، فلا يجوز أن نعده جملة، ولا يعتد بشكل التركيب الذي أشبه الجملة الفعلية. والكلام في اصطلاح النحاة يعني اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، فيخرج منه ما لم تتم به الفائدة، والكلام عند اللغويين اسم لكل ما يتكلم به مفيداً كان أو غير مفيد [4].

فيشمل المستعمل كزيد وذهب، ومحمد، والمهمل نحو: «دَيْز» و «مكل»، وقول النحاة: «الكلام لفظ مفيد»، أخرج المهمل فليس بكلام يعقدون عليه حكماً، وقولهم: مافيه فائدة يحسن السكون عليها، أخرج اللفظ مفرداً دون تركيب يشكل في سياقه معنى، فاللفظ وحيداً في جملة ألفاظ المعجم، وله معنى في سياق يجعله فيه بيد أنه

---

(١) ارجع إلى: دلائل الإعجاز، ص ٥٥ .

(٢) ارجع إلى: المثل السائر، ابن الأثير، المكتبة العصرية، جـ١/١٩٤ .

(٣) ارجع إلى: شرح ابن عقيل، دار التراث، جـ١/١٤، وارجع إلى: شرح ملحة الإعراب، الحريري، المكتبة العصرية، ص٦٢ ، ٦٣ ، وارجع إلى: الخصائص، جـ١/١٨ .

(٤) شرح ابن عقيل، جـ١/١٥، والخصائص، جـ١/١٨ .

دون تركيب لغوي، لا يسمى كلاماً مفيداً، فالكلام لا يأتلف من أقل من كلمتين، كالاسم والاسم في تركيب اسمى نحو: زيد قائم، أو فعل واسم في تركيب فعلي نحو: نام زيد، وأو ما في معنى الفعل والاسم نحو: صه اسم فعل أمر بمعنى اسكت، ومه: بمعنى اكفف، ودراك: بمعنى أدرك.

والفاعل فيها مضمر مثل إضماره في المخاطب: استقم، ففي كل منها ضمير مستتر للمخاطب، والمستتر يجرى مجرى الظاهر، فانعقد بذلك الكلام بلفظين، ومثله المسند إلى الضمير الظاهر مثل: قمت، قمتما، قمتم، قمتن [1] .

والكلام أعم من القول، فكل قول كلام وليس كل قول كلاماً، فالكلام كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، هو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو: جاء زيد، وزيد أخوك، وفي الدار رجل، وصه، ومه، وروید (تمهل).

والقول كل لفظ يخرج من اللسان تاماً كان أو ناقصاً، فالتام المفيد الجملة وما كان في معناها نحو: صه، ومه، إيه (زد)، والناقص اللفظ المفرد في غير جملة نحو: زيد، محمد، والجمل غير التامة نحو: كان أخوك، وإن أباك.

ودليل عموم الكلام قولنا: القرآن كلام الله، ولا نقول قول الله، لضيق دلالة قول على لفظه، فلا يتسع له [2]، وقد يراد بالقول ما قيل، قال كعب:

يَسْعَى الوُشَاةُ جَنَابَيهَا وَقَوْلُهُم

إنّكَ يَا ابنَ أبي سُلْمى لَمَقْتُولُ

قولهم: مرفوعة بالابتداء، والجملة بعدها خبر، وهي المبتدأ نفسه في المعنى، فلا تحتاج إلى رابط، ويروى «وقيلهم» والقيل والقول واحد، ويجوز أن تكون «قول» مصدراً ناب مناب فعله مثل سبحانه الله ومعاذ الله ، والجملة بعده في موضع نصب: قالوا إنك مقتول، والمفعول هنا ما قيل من كلام فهو قول مكتمل، ومثلها قوله: «كثرت في الأقاويل» [3] .

---

(١) ارجع إلى: شرح ملحة الإعراب، ص ٦٣ .

(٢) ارجع إلى: الخصائص، ١٨، ١٩، ٢٠ .

(٣) مصدر قال: قولاً، وقيلاً، وقالاً، ومقالاً، ومقالة، وجمع قول أقوال وأقاويل، قال كعب:

لا تأخذني بأقوال الوشاة ولم أذنب وإن كثرت فيَّ الأقاويل

والكلمة يراد بها اللفظ مفرداً نحو «بيت»، ويراد بها القول المفيد مثل: كلمة التوحيد: «لا إله إلا الله» وكلمة الشهادة: أشهد ألا إله إلا الله وأن محمد رسول الله ، فالمراد التركيب المفيد إفادة خاصة، ومنه قول النبيﷺ [1] : أشعر كلمة تكلمت بها العرب كلمة لبيد: «ألا كل شيء ما خلا الله باطل» يريد قول لبيد بن ربيعة [2] :

ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل

وقد يراد بالكلمة الخطبة والبيان والتصريح والرسالة والحكم في شيء نحو: ألقى الرئيس كلمة، وقال فلان كلمته: حكمه، فالمراد مجموع الكلام وأطلقوا عليه كلمة لتعلقه بموقف واحد وموضوع واحد، والمشهور أن نسميه قولاً، فالقول أعم من الكلمة والكلام أعم منهما فالكلام كل ما يخرج من فيّ المتكلم صحيح أو رطانة يستعجمها المتلقي، وفائدة الجملة في دلالتها. والمعنى النحوي: صحة إسناد الكلمة حقيقة أو مجازاً، نحو نام زيد، فإسناد النوم إلى زيد حقيقة، وقولنا: طار زيد فرحاً، صحيح باعتبار معناه البعيد: شدة الفرح، وهذا المعنى تحقق من مجموع مفردات الجملة والعربية التي أفادت أن الطيران حقيقة ليس مراداً بل ما يتحقق عن شدة الفرح من الخفة والابتهاج.

والمعنى المعجمي كمجموع المعاني السياقية التي يأتي بها اللفظ في جمل مختلفة، فالمعنى النحوي يتعلق بالتركيب، والمعنى المعجمي يتعلق باللفظ المفرد ومجموع سياقاته اللغوية وغير اللغوية، والمعنى النحوي في التركيب وليس في السياق الخارجي، والمتكلم يتوخى فيه صحة إسناد الخبر إلى المبتدأ وصحة إسناد الفعل إلى الفاعل، وصحة مصاحبة الحرف الاسم والدلالة التي تتحقق عن الإسناد والمصاحبة، وقبول المعنى حقيقة وعقلاً ومجازاً شرط قبول شكل الجملة، فهي دون معنى مهملة. وظهرت المدرسة البنيوية في الغرب، وقد اتخذت من البناء اللغوي الشكلي موضوع بحثها، فبحثت الألفاظ وتراكيب الجمل دون المحتوى (المضمون)، لأن المعاني هائمة في خيال

---

(١) رواه البخاري في باب ما يجوز من الشعر والرجز، ورواه مسلم في كتاب الشعر، وروى: «أصدق بيت قاله الشاعر» وفي أخرى: «أصدق بيت قالته الشعراء»، والراوي أبو هريرة رضي الله عنه، وعن أنس بن مالك قال: «كان رسول الله ﷺ يعيد الكلمة ثلاثاً لتعقل عنه» (رواه الترمذي ٢٨٧٩ ، ٣٩٠٢ جـ٣/ ١٩٦ ط المكتب الإسلامي) والمراد بها الجملة أو الموعظة المختصرة.

(٣) الأغاني: ١٤/ ٩٦، والسيرة، جـ١/ ٣٩، والديوان، ط صادر، بيروت، ص١٣٢.

العقل، ولا تخضع لتقييم ثابت يحتكم إليه. لقد أدت دراسات بلومفيلد اللغوية إلى إبعاد المعنى عن التحليل اللغوي عند أتباع مدرسته، لأنه اهتم بالجانب الشكلي، فبحث الصيغ (الأشكال) وقدمها على دراسة المعاني؛ لأنها لا تخضع لتقييم علمي ثابت، فالمضامين مضمرة في النفس، وليس لها شكل ثابت، وتختلف المعاني باختلاف السياقات، فالحكم عليها نسبي، وهذا خارج التقييم العلمي الذي يعتمد على مادة ثابتة يبحثها، فوصفوا اللغة وصفاً شكلياً [١] .

وقد رأى بلومفيلد أن دراسة المعنى أضعف نقطة في الدراسات اللغوية، فالمعاني ليست سوى دراسة خيالية لشيء غيرثابت أو مدرك، وفهم تابعوه إلى أن المعنى لا يمثل قيمة علمية في البحث فأبعدوه من التحليل اللغوي، وأقاموا التحليل على العناصر الشكلية للوحدات اللغوية.

ولقد اتجه تلميذاه بلوخ Bloch وتراجر Trager إلى تحليل اللغة تحليلاً سطحياً فاهتموا بالعناصر الشكلية ومن دون الدلالة، فبحثوا العناصر الصرفية والنحوية، واستبعد هاريس (١٩٥١م) المعنى من التحليل اللغوي فوصف اللغة وصفاً شكلياً مجرداً من الدلالة، والحقيقة أن بلومفيلد لم يهمل المعنى و لم يستبعده لعدم قيمته في التحليل، فقد أدرك أهمية المعنى ولكنه لم يصل إلى الطريقة التي تمكنه من بحث اللغة علمياً دقيقاً، وفقدان الوسيلة اللغوية التي يقيم بها المعنى جعلته يستبعدها من التحليل العلمي.

وقد قبلت بعض المذاهب الحديثة الجملة شكلاً دون معنى وعدتها صحيحة نحوياً بيد أنها منحرفة قاموسياً لخلوها من المعنى الصحيح، فالدلالة ليست شرطاً في صحة الجملة نحوياً، فجردوا اللغة من مضمونها، واكتفوا بالجانب المادي الشكلي منها [٢] .

وقد فصل تشومسكي بين النحو والدلالة، وضرب أمثلة قبلها شكلاً، ورأى أنها صحيحة نحوياً غير أنها غير مقبولة عقلاً، وله مثل مشهور بين الباحثين: Colourless green ideas sleep furiosly الأفكار الخضراء عديمة اللون تنام غاضبة . هذا المثال صحيح عنده نحوياً وسماه جملة، ولكنها ليست كذلك دلالياً أو

---

(١) من أتباع مدرسة بلومفيلد: بلوخ **Bloch** ، وتراجر **Troger** وقد ألفا كتاب: **outline of linguistic Analysis ١٩٤٢**

(٢) ارجع إلى: **علم الدلالة، إطار جديد، بالمر، ص ١٥٨،١٧٧ وما بعدها، وعلم الدلالة، محمود جاد الرب، ص ٣٧.**

هي منحرفة قاموسياً، فالنحو والقاموس (الدلالة) مجالان منفصلان [1].

وهذه العبارة في عرف اللغات الأجنبية فاسدة دلالياً، فالأفكار من المعاني فليس لها لون، ثم نفي عنها اللون وقد وصفها من قبل بأنها خضراء، وأسند لها النوم ووصفها بالغضب، وهذا يكون للأحياء وليس للمعاني غير المدركة، ومن ثم العبارة غير مقبولة دلالياً، وهذا عند علماء العربية يخضع لمقياس العقل فما ليس بمقبول عقلاً لا يصح لغة، فالمعاني التي لا تطرد مع أحكام العقل لا تقبل الجمل التي عبرت عنها نحو قولنا على الحقيقة: طار الأسد، وتكلم الحجر، هذه المعاني لا يقرها عقل على حقيقتها ، وجملها مردودة .

والجملة الشهيرة التي ألفها تشومسكي: «الأفكار الخضراء عديمة اللون تنام غاضبة» عند الغربيين فاسدة دلالياً بيد أنها حملاً على المجاز صحيحة في عربيتنا، عملاً بمعناها المجازى البعيدة، كالمعاني التي يتخيلها الأدباء في صورة حسية لها حركة غير أن الوصف «عديمة اللون» يمنع ذلك لمناقضته معنى «الخضراء»، وبعض الغربيين يفصلون بين الشكل (تركيب الجملة الظاهر) والدلالة، ولهذا قبلوها على مستوى الشكل وردوها على مستوى الدلالة [2] .

وناقش بالمر الفرق بين الجمل غير المقبولة أو المنحرفة deviant لأسباب نحوية والجمل المستبعدة من الساحات المعجمية لعدم قبول معناها، فالجملة المنحرفة نحوياً مثل: The boys is in the garden تخرق قاعدة نحوية (الفعل is للمفرد ، والصواب are) ومثلها: Tomato been a when I، هذا التركيب لا يطابق قواعد النحو.

وهنالك جمل غير صحيحة دلالياً وهي من الناحية الشكلية صحيحة نحوياً – عند الغربيين نحو: The wateris fragil المطر قابل للكسر، The Flower walked away الزهرة سارت بعيداً . جملتان فاسدتان معجمياً (دلالياً) لإسناد الفعلين إلى ما لا يصح إسنادهما إليهما ، فنسبة الكسر إلى الماء فاسدة، ونسبة السير إلى الزهرة

---

(١) ارجع إلى: علم الدلالة، الدكتور محمود جاد الرب ص ٢٣ ، ٢٤ .

(٢) علم الدلالة، الدكتور محمود جاد الرب، ص ٢٣ ، ٢٤ .

فاسدة، فلا يصلح تضام الفعل مع الفاعل في الجملتين [1] . وانتهى بالمر من ذلك إلى أن جملة: جون شرب اللحم، ليست كجملة: الشبان يكون في الحديقة، فالخطأ في الأولى معجمي، وفي الثانية نحوي[2].

وقد ابتكر كارناب Carnape جملة ليست مفرداتها من المعجم بل ألفاظها ملفقة: Pirots carulize elatically ليس هذا التركيب من الأنجليزية، لكنه يشاكل جملها في الشكل، فهي تبدو صحيحة نحوياً عند كارناب، وليس لها معنى، واستدل بالمر بجملة كارناب الملفقة على ضرورة التفريق بين العناصر النحوية في الجملة والعناصر الدلالية، فجملة The boys is in the garden ، المرجعية في تصويبها لعلم النحوي، والجمل التي تخرق قواعد النحو تُستبعد من الكلام؛ لأنها تركيب فيه خلط وغير مفهوم، ومعاني الألفاظ في الجمل سياقية وما شذ منها عن الدلالة أهدر من الكلام لعدم فائدته، ومثال ذلك ما ذكره بالمر: John drink fish جون شرب السمك، الجملة في ظاهرها فاسدة دلالياً[3]. ولكن يمكن توجيهها إلى أن المراد حساء السمك، ويمكن بذلك تأويل قوله: The water is fragile (الماء قابل للكسر) المراد المعنى البعيد المجازى، نحو أي شيء خلق من ماء، كقول المجيب للسائل عندما سأله عن قبيلته (ممن أنت؟) فعمَّى عليه القول وقال: من ماء، فظنه من هذا الموضع، والمتكلم يريد أنه خلق من ماء، ومثله ما نسب إلى أبي بكر رضي الله عنه في الهجرة أنه سئل عمن معه فقال: «هادٍ يهديني» ففهم السائل أنه هاد يهديه الطريق إلى مكان، وأبو بكر يريد بها الاهتداء إلى الله تعالى، فليس المراد من المعاريض المعنى المباشر بل معنى آخر تحتمله الجملة [4] .

وانتهى بالمر إلى أن الجمل التي يمكن تفسيرها على معنى بعيد يجوز قبولها في التواصل فيمكن حمل جملة تشومسكي: الأفكار الخضراء عديمة النون تنام غاضبة، على المعنى المجازى البعيد، وليست منحرفة معجمية إن صح تأويلها على معنى من المعاني التي تحتملها الألفاظ، فيمكن بنوع من التخييل ربطها بسياق معين يمكن تأويله

---

(١) علم الدلالة، إطار جديد، ترجمة صبري إبراهيم، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، ص١٧٧.
(٢) علم الدلالة، ص ١٧٧ .
(٣) علم الدلالة، ص ١٧٩ .
(٤) ارجع إلى: تأويل مشكل القرآن، ص ٢٦٦ ، ٢٦٧ .

على معنى، والجمل التي لا تحقق معنى متخيلاً (مجازياً) تستبعد من الكلام؛ لأنها غير مفهومة [1] .

والجمل التي يصعب توجيهها تحتاج زيادة في اللفظ لتبيين المعنى البعيد، ومثال ذلك The dog scattered الكلب انتشر، الفعل scatter يسند إلى صيغة الجمع لا المفرد،(ما يقبل التقسيم والانتشار)، فالصواب: the dogs scattered، أسند إلى الجمع Collective nouns، أي قطيع من الكلاب The herd of dogs أو يعدل عن ذلك إلى The doge was scattered [2] .

ويمكن حمل التركيب على المجاز، فيراد وفق الخيال الغربي: كلباً يتجزأ إلى كلاب، وجملة : «الكلب انتشر» في العربية لها وجوه من المعنى، منها أنه تحرك في كل اتجاه، ومنها الشبق (الانتشار).

والعربية تضيف قرينة تبين المعنى المجازى، فتزيد في اللفظ نحو: طار محمد، أسند الطيران إلى محمد وهو بمستغرب حقيقة، فنقول: طار محمد فرحاً، فيتبيّن المعنى المجازى البعيد، وهذا مشروط بتداول هذه المعاني في الوسط الاتصالي، وجملة: طار محمد فرحاً، صحيحة نحوياً ودلالياً.

وقد تحتمل الجملة وجوهاً من المعنى وهي صحيحة لغوياً ونحوياً، فالاعتبار بصحة المعاني التي تدل عليها ولا يضر اختلاف وجوه التفسير، فوجوه المعاني دليل على الصحة، نحو: أحب السلام، يفسر على معنى التحية، وسلام الشعوب (الأمن)، ويفهم على أن المراد مدينة «السلام» [3] .

ولا يضر الجملة التعريض بالمعاني التي تحتملها في سياق الخطاب، ومن ذلك قول الله تعالى على لسان إبراهيم عليه السلام لقومه: ﴿ **بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنطِقُونَ**﴾ [الأنبياء:٦٣] أراد بل فعله الكبير إن كانوا ينطقون، فجعل النطق شرطاً للفعل، فإن كان للأصنام قدرة على الكلام فالفاعل كبيرهم، أي إن كانوا ينطقون فقد فعله، ولكنهم فهموا أن المراد إسناد الفعل إلى كبيرهم، والغاية الاعتراف

---

(١) ارجع إلى: علم الدلالة، ص ١٧٩ .

(٢) علم الدلالة، ص١٨٠، وأجاز بالمر: **The dog scattered** أي تمزق .

(٣) سأل رجل امرأة عن اسمها، فقالت: فضة، فقال أحبها، يريد المعدن.

بأن الأصنام لا شيء [1] .

ومنه قول قوم شعيب سخرية منه: ﴿أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ [هود:٨٧] قالوا ذلك في مقام الاستهزاء به واستنكار ما يدعوهم إليه، وهم يريدون التشكيك في عقله.

وقد تناول ابن الأثير المعاني التي تخالف ظاهر لفظها في الجملة وسماها «عكس الظاهر» : «أنك تذكر كلاماً يدل ظاهره أنه نفى لصفة موصوف، وهو نفي للموصف أصلاً»، وقال إنه قليل الاستعمال، لأنه صعب الفهم، فلا يفهم إلا بقرينة خارجة عن دلالة اللفظ على معناه، وغياب القرينة يعظل الفهم، ومنه وصف علي رضي الله عنه مجلس رسول الله ﷺ فقال: «لا تُنْثى فلتاته». أي تذاع سقطاته، ظاهر اللفظ يوهم أن بالمجلس فلتات غير أنها لاتذاع، والمراد عكس ذلك فلم يكن ثم فلتات فتنثى، وهذا من باب التوسع في المعنى. ومنه قول كعب[2] :

فَقُلْتُ خلوا سَبِيلي لاَ أَبَا لَكُمُ
فَكُلُّ مَا قَدّرَ الرَّحمن مَفْعُولُ

لا أبا لكم: ظاهرها لا آباء لهم، وتكون للمدح والذم، ذمهم بنفي نظير الممدوح بنفي أبيه، وقد يراد به المعنى الحقيقة: أنهم مجهولو النسب، وهذان المعنيان تحتملهما الجملة، والمرجح أنه ذمهم، لأنهم لم يغنوا عنه شيئاً [3] . ومثله: ثكلتك أمك ، وقاتلك الله، في مقام الإعجاب والاستنكار والتعجب، وقال تعالى: ﴿هَؤُلاءِ بَنَاتِي إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ﴾ [الحجر:٧١] فالقائل لوط عليه السلام لمن جاءه من قومه يبغون الفاحشة بضيوفه، والمعنى: هؤلاء بناتي فتزوجوهن ولا تركنوا إلى الحرام، ولا يريد المساومة ببناته في الحرام، بل دعاهم إلى الزواج فأبوا عليه [4] .

والعامة تسوق بعض الأدعية ظاهرها غير باطنها نحو: قاتلك الله، وأخذك الله، لا يريدون الظاهر بل اللوم والعتاب، ويفسر المعنى في ضوء العلاقة بين المتكلم والمخاطب

---

(١) تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، مكتبة دار التراث، ص ٢٦٨ .

(٢) المثل السائر، جـ٢/٦١ تنثى: من نثا نثواً شاع وذاع .

(٣) شرح قصيدة كعب، ص ٢٦٧ .

(٤) تفسير القرطبي، جـ١٠/٣١ ، وقيل المراد بالبنات الإناث من قومه واللائي في ولايته واللائي تبعنه بعد أن يسلموا والله أعلم.

بها. وقد يضمر المتكلم معنى خلاف ما يفهمه المتلقي من ظاهر اللفظ، حدثني أحد الأعراب أن امرأة اتهمها زوجها بالزنا فأنكرت فأتى عرّافاً يسأله، فرشاه قومها بالمال، فقال للمرأة: أُحب خلف الخباء (الخيمة) فحبت، فقال لها على الملأ قولي: والله ما ماز نوت منذ يوم حبوت. الشاهد فيها أن المرأة أرادت الحبو خلف الخيمة، وقد أمرها العرّاف به قبل القسم، والجُلّاس فهموا أنها لم تزن أبداً (بدءاً من الطفولة حتى القسم). وقول المرأة صحيح نحوياً ودلالياً ولا يبطله اختلاف فهم المتلقي عن مقصد المتكلم[1].

والجملة موضوع بحث النحاة، فقامت بحوثهم عليها، وقد توهم بعض الباحثين المعاصرين أن علماء العربية أهملوا الدراسات النصية، لأن النحاة اهتموا بالجملة أكثر من عنايتهم بالعلاقات النصية، فالنحو العربي «نحو الجملة»، وادّعوا أن «دراسة النص» من جهود الدراسات الغربية الحديثة وتأثيرها في علم اللغة النصي وما يعرف بنحو النص، وزعموا أن الدراسات العربية ليس لها باع يذكر في دراسة النصوص، وهؤلاء لم يفرقوا بين دراسة النحاة القدماء عناصر التركيب الإسنادي ووظيفة كل عنصر، وعلاقته بالآخر، وعلاقة التركيب الإسنادي بتراكيب النص، والعلاقة بين هذه التراكيب، فالنحاة بحثوا العلاقة بين عناصر الجملة الواحدة، ثم بحثوا علاقة الجملة بالمعنى، ثم بحثوا علاقة الجملة بالسياق اللغوي، وذلك من خلال أدوات الربط اللغوي والربط السياقي المضموني، والمعنى العام الذي يربط بين جمل النص، وقد جعلوا الجملة القاعدة التي ينطلقون منها إلى دراسة النص، لأنها أصغر وحدة تركيبية لها معنى يمثل وحدة معنوية مستقلة [2].

وقد توقف النحاة كثيراً عند الجملة، وبحثوا الجمل الأخرى التي تتعلق بها وحددوا نوع العلاقة بينهما وقوة الترابط بينها وبين غيرها من الجمل، فبحثوا الروابط النحوية وأثرها في العلاقات بين الجمل، وبحثوا علاقة الجمل بالنص ومضمونه العام وأثر العلاقات في المعنى العام في حقل مستقل عن حقل النحو، فالوظيفة الأساسية لعلم النحو دراسة الأسانيد وأثرها في التراكيب والمعنى، ودراسة المعنى ومضمون النص

---

(١) هذه القصة شاهد على كذب الدجالين وعدم أمانتهم، وهي من وضع العامة تكذيباً لمن يأتونهم من العرافين، والمراد من ذكرها المعني وليس تحقيق صدق الرواية، وسمع في زنا زنو وزني بالواو والياء.

(٢) ارجع إلى: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس نحو النص، محمد الشاوش، المؤسسة العربية للتوزيع، جامعة تونس، تونس ط٢٠٠١م، والكتاب جزءان، وارجع إلى سعيد حسين بحيري، علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، الشركة المصرية العالمية للنشر ١٩٩٧م – ١٩٩٧م ص ٩٩ .

العام يدخل في حقل البلاغة، بيد أن الدراسات الغربية جمعت بين دراسة القواعد ودراسة المعنى، وتداخلت الدراسات النحوية والبلاغية والمعجمية والأدبية [1] .

وقد أفرد علماء العربية لكل مجال منها فرعاً يدرسون فيه جانباً من جوانب النص، فعلم النحو عنى بدراسة القواعد، وعلم البلاغة عنى بدراسة الأساليب التي صيغت عليها الجمل، والعلاقات التي تربط بين تلك الجمل، وعلم المعاجم معنى بدراسة الدلالة، ولا يعد هذا تفريقاً أو تضيقاً، فمنهم من ساهم في هذه الفروع أو في بعض منها ومنهم من اشتغل بالنحو والبلاغة، وجعل كل فرع منهما بحثاً مستقلاً، فعبد القاهر الجرجاني، وهو أشهر البلاغيين من علماء النحو أيضاً، والزمخشري من أئمة النحو والمجددين فيه وهو أيضاً بلاغي، ولغوي وله دراسات معجمية، وشروح لغوية ذات صبغة بلاغية، فعلماء العربية موسوعيون، وبحثوا فروع العلوم في مواضعها ، فعبد القاهرة في حقل النحو يدرس الجملة والروابط بين الجمل في ضوء القواعد النحوية، ويبحث الأساليب والعلاقات التركيبية واختلاف أشكال التراكيب وأثرها في المعنى، وقد عالج النص والأساليب في كتابه «دلائل الإعجاز» الذي تحدث فيه عن نظرية النظم.

وأرى أن الذين زعموا أن علماء العربية بحثوا نحو الجملة فقط جانبوا الصواب؛ لأنهم توهموا أن الدراسات البلاغية كانت بمنأى عن علم النحو، وهذا وهم، فالجملة وأشكالها التركيبية أساس البحث البلاغي، والتوسع في بحث المعنى التركيبي كان من نصيب حقل البلاغة، فلم يدرس العلماء مضمون النص العام في سياق حديثهم عن القواعد التركيبية؛ لأن ذلك عبء كبير، وقواعد العربية أهم ما يميزها عن اللغات الأخرى، ووجود ظاهرة الإعراب بها يفرد لها مكاناً خاصاً بين اللغات.

ونصل من ذلك إلى أن علم البلاغة مكمل لعلم النحو، فعلم النحو يبحث العلاقات بين أجزاء التركيب ووظيفة أجزائه وعلم البلاغة يدرس أشكال التراكيب وعلاقتها بالمعنى وعلاقة التركيب بالسياق النصي، والذين انشغلوا بآراء العلماء في الجملة دون بحث وظائف حروف المعاني والعلاقات بين الجمل لا يفطنون إلى

---

(١) ارجع إلى: نسيج النص، بحث ما يكون به النص الملفوظ نصاً، الأزهر الزناد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ، ط الأولى ص ١٢ – ٢٥ .

العلاقات بين أجزاء التركيب والعلاقات بين الجمل، فزعموا أن عناية البحث القديم اتجهت إلى الجملة فقط، وتجاهلوا العلاقات بين أجزاء النص، وزعموا ذلك أيضاً في القصيدة العربية، فادعوا أن البيت وحدة مستقلة عن القصيدة، وليس صحيحاً، فقد جعلوا القافية منتهى البيت وتجاهلوا المعنى الذي يربط البيت بما قبله وما بعده . وقد دعا بعض المحدثون إلى تأسيس «نحو العربية النصي» أو «علم لغة النص»، وهذا الجانب استوفاه القدماء في كتب البلاغة التي اشتغلت بالمعنى والأسلوب، وأثر الأشكال اللغوية فيهما، فقد بحث البلاغيون النص اللغوي دراسة شاملة، والذين ذكروا بعض معاني الكلمات في كتب التفسير المختصرة وبعض شروح الدواوين للتعليم الأولي، ولكن الشرح النصي تناول كل ما يتعلق بالنص، وأصحاب هذا المنهج المفسرون .

والذين قالوا إن العرب عنوا بالجملة فقط لم يستوعبوا طبيعة البحث العربي قديماً ومنهجه والعلاقات بين فروع علوم العربية، وتأثرهم ظاهر بالبحوث الغربية في هذا المجال [1]، ولم يدركوا علاقة النحو بالعالم الخارجي، فبعض العناصر النحوية تفسر فى ضوء العالم الخارجي، ومن ذلك الحذف، فالمحذوف فى الخطاب المنطوق يعرف من العالم الخارجي، وكذلك التحذير والإشارة وما يحيل إليه ضمير المخاطب والغائب والمتكلم واسم الإشارة، وهذه العناصر تعتمد على العالم الخارجي أو على متقدم فى الكلام، فترتبط به وهذا يدخل فى الترابط النصى.

الربط الإسنادي:

الربط فى الجملة ربط إسنادى، ويراد به نسبة الخبر إلى مبتدأ ونسبة الفعل إلى فاعل، ويتحقق في الجملة، وهي تمثل وحدة لغوية تامة نحوياً ودلالياً، فتتضمن معنى تاماً، والمعنى يمثل رابطاً داخلياً يحققه تضام ألفاظ الجملة في ترتيب يؤدى هذا المعنى، فتكون الجملة وحدة تركيبة، وهذا المعنى يدخل في سياق عام تفهم في إطاره، ولا

---

(١) يعد كتاب **Cohesion in English . hong kong. Longman** ، وكتاب النص والسياق، فانداياك ، ومدخل إلى علم اللغة النصي، فولفونج هينه من، و ديتر فيهفيجر، ترجمة فالح شبيب العجمي، جامعة الملك سود ١٩٩٩م من الكتب التي أثرت في بعض المعاصرين، وقد بحثوا عن مثيل لهذه الدراسات في العربية، فأصاب بعضهم الهدف ووجد ضالته، وبعضهم قضى في الأمر دون أن يستوعب طبيعة الدراسات العربية فزعموا أن الدراسات العربية لم تهتم بدراسة النص.

تجتزأ الجملة عن سياقها في النص. والجملة العربية ترتبط بالنص وترتبط بالعالم الخارجي؛ لأنها تعبر عنه وتفسر في ضوء علاقتها به، فالحكم على الجملة يرجع إلى العالم الخارجي، وكذلك قبولها عقلاً، أو حقيقة، أو مجازاً، ويؤثر في دلالتها علاقتها بما جاورها من الجمل وعلاقتها بمضمون النص ومناسبته وظروف إنتاجه.

والجملة التركيب المتضمن إسناداً مستقلاً مقصوداً ، ويدخل ترابط الجملة وتماسك بنيتها الشكلية في السبك النحوي grammatical chesion، ويراد به العلاقات النحوية التي تربط بين أجزاء الجملة والعلاقات التي تربط بين جمل في سياق واحد، فالسبك إحكام علاقات الأجزاء في ضوء القواعد النحوية ومراعاة الإسناد وقرينة الربط النحوي، ومناسبة اللفظ معناه في التركيب[1]، وسبك الجملة أن تتعلق كلماتها بعضها ببعض للدلالة على معنى مخصوص بوضع كلماتها في هذا التركيب، والإسناد في الجملة يمثل لحمتها التي تصل بين جزئيها، المسند والمسند إليه، فلا جملة حتى يعلَّق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك، وهذا الترتيب يكون على المعنى، فالجملة تقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتيبها حسب ترتيب المعاني في النفس، والمعنى وشيجه داخلية تصل بين كلمات الجملة، فمعنى الجملة لا يتعلق بمعاني الكلم المفردة بل يتعلق بها وهى في ترتيب مخصوص بهذا المعنى[2]، والألفاظ تبع للمعاني ولا حقه بها، فاللفظ دون معنى لا يعتد به، و قيمته في جملة تطلبه لمعنى فيها، واختلاف معنى اللفظ أو تعدد دلالته من قبل اختلاف السياق اللغوي والسياق الخارجي، فلكل معنى سياق.

والجملة في تركيبها وحدة واحدة لا تتجزأ في دلالتها على ألفاظ مجتزئة بل وهى مجتمعة في علاقة إسنادية، فالمسند إليه متعلق بالمسند، وحروف المعاني جزء منها فهي تصل بين أجزائها كحروف الجر والعطف، أو أنها جاءت لمجموعها كلا النافية نحو: لا رجلَ في البيت، جاءت لنفى الكينونة في الدار عن الجنس، وحرف النفي كذلك: ما خرج زيد، نفت الحدث عن زيد، فهي للفعل والفاعل، ومثلها الاستفهام: هل خرج

---

(١) ارجع إلى: الدكتور تمام حسان في بحثه: موقف النقد العربي التراثي من دلالات ما وراء الصياغة اللغوية، ضمن كتاب قراءة جديدة لتراثنا النقدي ص ٧٨٩. والجملة قد تكون نصاً، وهي مستقلة في المعنى.

(٢) ارجع إلى: دلائل الإعجاز، عبد القاهر، تحقيق شاكر، ط الهيئة ٢٠٠٠م، ص ٢٦٦ .

زيد. فالاستفهام عن خروج زيد، وليس عن الفعل وحده أو الفاعل وحده، وكذلك حروف الشرط: إن يأتني زيد أكرمه. فالإتيان شرط لإكرام زيد، فشرط الإتيان للإكرام. اقتضى حرف الشرط جملتين مرتبطتين، فالثانية جزاء الأولى. وقد قامت نظرية النظم عند عبد القاهر على ترابط النص في ضوء معاني النحو.

قال: «معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض» [١].

وقد بحث أيضاً العلاقة بين تركيب الجملة، فبحث علاقة الاسم بالاسم في الجملة بأن يكون خبراً عنه، أو حالاً منه أو تابعاً له صفة أو تأكيداً أو عطف بيان أو بدلاً أو عطفاً بحرف أو بأن يكون الأول مضافاً إلى الثاني أو بأن يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل فيكون الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول أو يكون في حكم نائب الفاعل، وذلك بأن يكون الأول اسم مفعول وقد ينتصب الثاني، وهو بسبب من الأول، كأن يكون تمييزاً له أو معمولاً له، وذلك بأن يعمل الاسم الأول عمل الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر وأفعل التفضيل[٢]».

وقسم ابن هشام الجملة الاسمية إلى صغرى وكبرى، الصغرى المبنية على المبتدأ المخبر عنه بخبر مفرد (ليس بجملة) نحو: زيد قائم. والكبرى التي خبرها جملة اسمية أو فعلية نحو: زيد أبوه قائم، فأبوه قائم خبر زيد، ومجموع المبتدأ والخبر الجملة جملة كبرى [٣]. والجملة الكبرى بها مبتدءان ومن النادر أن يأتي فيها ثلاثة مبتدآت، قال تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف:٣٨] والرابط الضمير في ربي يعود على أنا. والضمير هو، إذا لم يقدر ضمير الشأن، والله مبتدأ خبره ربي وهذه جملة كبرى[٤].

---

(١) دلائل الإعجاز، ص ٤.

(٢) ارجع إلى: دلائل الإعجاز ص٤، ٥. اسم الفاعل يعمل عمل الفعل وذلك نحو: (أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها)[النساء: ٧٥] و (لاهية قلوبهم)[الأنبياء: ٣]، واسم المفعول نحو: (ذلك يوم مجموع له الناس) [هود: ١٠٥]، والصفة المشبهة نحو: زيد حسن وجه هو كريم أصلهُ. والمصدر نحو: (أو إطعام ذى يوم ذى مسغبة يتيماً)[البلد:١٥]، والتمييز نحو: (ملء الأرض ذهباً) [آل عمران: ٩١]. ورطلان سمناً. وهذا تمييز منتصب عن تمام الكلام (غير مضاف). واسم التفضل ينصب تمييزاً (أنا أكثر منك مالاً) [الكهف:٣٤].

(٣) مغنى اللبيب، ابن هشام، دار إحياء الكتب العربية، جـ ٢/٤٥.

(٤) نفسه جـ٢/٤٥، قرأ أبي بن كعب والحسن: (لكن أنا هو الله ربي) أنا: مبتدأ، وهو: مبتدأ ثان، ولفظ الجلالة: مبتدأ ثالث، وربي الخبر، والياء عائدة على المبتدأ الأول. وقرأ عيسى الثقفي: (لكن هو الله ربي) هو مبتدأ أول، والله مبتدأ ثان. المحتسب، ابن جنى، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، جـ٢/٢٩، والتبيان، العكبري، ط دار الجيل، بيروت جـ٢/٨٤٧.

والرابط في خبر الجملة، وهذا قليل، والمشهور أن يأتي خبر ثان في جملة الخبر الاسمية نحو: وقول كعب: «ضخم مقلدُّها عبل مقيدها» جملتان أخبربهما عن مبتدأ مضمر تقديره هي [الناقة]: هي ضخم مقلدها، هي عبل مقيدها. و«ضخم» خبر مقلد، و«عبل» خبر مقيد، والتذكير لهما فهما إخبار عن مذكرين وأخبر بالجملتين عن مبتدأ مضمر مؤنث، والضمير فيهما الرابط، والجملتان: «هي ضخم مقلدها» و «هى عبل مقيدها»، كبريان، والضمير منع انقطاعها عن المبتدأ المضمر «هى». ويجوز أن تكون ضخم مبتدأ وفاعله (مقلدها) سد مسد الخبر، مثل أقائم الزيدان؟ ومثلها عبل مقيدها، والجملتان خبر جملة للضمير المضمر[1]. وهنالك نوع ثالث سمّاه بعض المحدثين الجملة المعقدة أو المركبة، يريدون الجملة التي تتعلق بها جملة الحال وجملة الصفة، وأرى أن هذا النوع يدخل في الجملة الصغرى والكبرى معاً كقولنا: أتى محمد وهو سعيد.

فجملة الحال يمكن أن يستغنى عنها ولا تفسد الأولى بدونها، فهي زائدة عن التركيب، وكذلك جملة الصلة نحو: أتى محمد الذي ذهب، فالحال والصفة من المتعلقات التي تلحق بالجمل لزيادة في المعنى. والتعقيد أو التشابك الذي يصعب فصله يكون في الشرط نحو: إذا جاء محمد أكرمته، فالثانية جزاء الأولى ويستحيل فصلها عنها، وهما جملتان بيد أن الثانية جزاء الأولى ومتممة لها، وهذا النوع معقد لوجود جملتين فيه، والثانية تمام الأولى في معنى الشرط.

والجملة باعتبار الإسناد نوعان: جملة اسمية وجملة فعلية.

أولاً- الجملة الاسمية:

ما كان المسند إليه فيها اسماً أسندت إليه الإفادة للدلالة على معنى فيه، والخبر يتضمن زيادة في المبتدأ فلا يخبر بالشيء عن نفسه، والاسمية تتكون من ركنين أساسين: المبتدأ والخبر والمسند إليه فيها اسمه المبتدأ والمسند إخبار عنه لإضافة معنى إليه، وقد ذكر ابن هشام أن الاسمية التي صدرها اسم[2]، وهذا التعريف لا يمنع الجمل

---

(١) شرح قصيدة كعب ص ٢٠٢، وهذا رأى أبي الحسن الأخفش والكوفيين.

(٢) مغنى اللبيب، ابن هشام، جـ٢/٤٣٣، ط المكتبة العصرية، وقد قسم ابن هشام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية، والظرفية المصدرة بظرف أو جار ومجرور، إذا قدرت زيداً فاعلاً بالظرف والجار والمجرور، وذلك بتقدير فعل محذوف لا بالاستقرار المحذوف نحو: أعندك زيد، أفي الدار زيد. وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية، ورأى ابن هشام أنها من قبيل الفعلية. ولم يعتد ابن هشام بما يسبق الجملة من حروف نحو الاستفهام في: أزيد أخوك؟ أقائم الزيدان، لعل أباك منطلق جعل اسمية، وقولنا: أقام زيد، وقد قام زيد، وهلا قمت، فعلية.

التي تقدم فيها المفعول على الفعل في هذا التعريف، فجعلته الأصل في الإسناد لا ما تصدر الكلام، فبعض الأسماء قدمت على الفعل، وهى في نية التأخير[1].

وبعض الجمل احتملت الاسمية والفعلية، وهذا مردود إلى تقدير المعنى[2].

والجملة الاسمية لها دلالة على الحقيقة دون زمانها، وذلك أن الاسم - وهو المسند إليه فيها- يفيد الثبوت، والخبر إخبار عنه، والإخبار بالاسم عنه يفيد الثبوت دون التجدد. والإخبار بالفعل عنه يفيد التجدد قال كعب: قلبي لم يُفْدَ، أي ما زال في قيد حبها أسيراً. وأفادت لم تأخير انتهاء الحدث . فحبها متجدد في قلبه[3].

والاسم أساس الجملة الاسمية، والاسم والذات أولى بالمبتدائية من الصفة[4]؛ لأنه معرّف والعلاقة بين المبتدأ أو الخبر إسنادية، فلا يغنى واحدمنهما عن الآخر، فالخبر مبنى على المبتدأ، وهو الجزء المتم الفائدة، وهو في معناه[5].

---

(١) بعض الأسماء تقدم على الفعل وهي متأخرة، منها أسماء الاستفهام نحو: كيف جاء زيد، وقوله تعالى: (فأي آيات الله تنكرون) [غافر:٨١] والضمائر التي تلزم النصب نحو: (إياك نعبد) [الفاتحة:٥] وما جاء بعد أما: (فأما اليتيم فلا تقهر) [الضحى:٩].
والمفعول النكرة الذي لا يلتبس بالمبتدأ نحو: (فريقا كذبتم وفريقا تقتلون) [البقرة:٨٧] (خشعاً أبصارهم) [القمر:٧] والجمل التي حذف فعلها لوجود دليل عليه نحو. (وإن أحد من المشركين استجارك) [التوبة:٦] وما اتصل ضميره بالفعل نحو: (والأنعام خلقها لكم) [النحل:٥] والقسم جملة فعلية (والليل إذا يغشى) [الليل:١] أقسم والليل.

(٢) الجمل التي تحتمل الاسمية والفعلية مثل:
- الجملة التي تصدرت بإذا وجوابها جملة اسمية نحو: إذا قام زيد فأنا أكرمه، إن قدرنا العامل في إذا الفعل بعدها، فصدر الكلام جملة فعلية تقدم فيها الظرف وإذا هنا غير مضافة مثل: متى تقم فأنا أقوم.
وإن قدر العامل الفعل في جواب الشرط، فصدر الكلام الجملة الاسمية التي وقعت في جواب الشرط والجملة على ذلك اسمية وما بعد إذا متمم لمعناها؛ لأن الجملة بعدها مضافة إليها. وهى مثل: يوم يسافر زيد أنا مسافر.
- الجملة التي تقدم فيها الجار والمجرور على الاسم بعد استفهام نحو: أفي الدار زيد؟ إن قدرنا المحذوف فعلاً فهي فعلية، فنقول: استقر في الدار زيد، زيد فاعل ومثلها: الظرف والمضاف إليه كقولنا: أعندك زيد؟ يجوز أمستقر عندك زيد؟ ويجوز: أستقر عندك زيد، زيد فاعل. والجملة الاستفهامية نحو: ماذا صنعت؟ يحتمل معنيين: ما الذي صنعته؟ اسمية، ويجوز جعل أحد الاثنين مبتدأ، فماذا مبتدأ أو خبر. والمعنى الثاني: أي شيء صنعت؟ تقدم المفعول فيها على الفعل، ومثلها: (أبشر يهدوننا) [التغابن:٦] بشر فاعل لفعل محذوف، ويجوز تقدير بشر مبتدأ بعد استفهام أو تقدير مبتدأ: أهم بشر يهدوننا)، قال تعالى: (أم نحن الخالقون) [الواقعة:٥٩] والاسمية فيها أرجح بدليل قوله: نعم الرجل زيد، ومثلها الاسمية المعطوفة على فعلية، ومثلها جملة المدح أو الذم نحو: قام عمر وزيد قام.

(٣) ارجع إلى: نهاية الإيجاز، الرازى، دار صادر، ص ٧٩. لم حرف قلب وجزم، فتقلب زمن المضارع إلى الماضي، وقيل تقلب زمن الماضي مضارعاً.

(٤) نفسه، ص٨٠ ودلائل الإعجاز، ص ١٧٥، ١٧٦، وبعض الجمل تكون إنشاء فلا تحمل دلالة الاستقرار نحو: من محمد؟ من عندك؟

(٥) الكتاب، سيبويه، ط بولاق، جـ١/٧ وص ٢٧٨.

والمبتدأ مسند إليه ومثبت له المعنى، والخبر مثبت به المعنى[1]، نحو: العفو عند رسول الله مأمول. أثبت مأمول للمبتدأ، فقضى لنفسه بالعفو دون أن يعاقب. وأخبر باسم المفعول دون الفعل «أَمَلَ»؛ لأن اسم المفعول أثبت المعنى والفعل يقتضى الحدوث والتجدد، والمراد إثبات الخبر لصاحبه لا حدوثه وتجدده لقوله تعالى:﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨] المراد إثبات وصف الكلب لا حركة البسط ومزاولته في قولنا: الكلب يبسط ذراعيه، والمشتقات تفيد ثبات الوصف في الوصف والإخبار، كقولنا: عمرو طويل وزيد قصير، فالمراد التفريق بينهما في الطول حال الإخبار، وليس المراد تطور مراحل الطول وتجدده، وقول الشاعر: والعفو عند رسول الله مأمول، فيه دلالة على إثبات العفو في الإخبار باسم المفعول، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك:١٩] صافات فيها دلالة على وصف حال الطير، وهى في حال اصطفافها في نظم واحد وثباتها عليه، وجعل الفعل في «يقبضن»؛ لأنه طارئ ولا تثبت عليه، فهي تضم أجنحتها سريعاً ثم تمدها؛ لئلا تسقط، وهى في صفوف دائمة، فعبر بصافات عن حال الثبات وعبر بالفعل «يقبضن» في الحدث الطارئ[2].

والمبتدأ يكون معرفاً كأن يكون علماً أو معرفاً بأل، فإن كان المبتدأ أو الخبر معرفتين، وتساوت رتبتهما، وجاز جعل أحدهما مبتدأ نحو: الله ربنا. ولكن إن كان أحدهما مشتقاً والآخر علماً جامداً، فالأرجح جعل العلم الجامد مبتدأ نحو: القائم زيد، وإن كانا مشتقين، فالمقدم هو المبتدأ، للابتداء به.

والمعلوم لدى المتلقي يكون المبتدأ والمجهول الخبر، وهذا قائم فيما ينوب عن المعلوم كاسم الإشارة أو الضمير بما يحيلان إليه نحو: هذا ابني، بمعاينة المشار إليه، ومثلها: هم أولادي، وإن كان أحد الاسمين معرفاً والثاني نكرة؛ فالمبتدأ المعرف سواء أكان مقدماً أو مؤخراً نحو: العفو مأمول[3] . وإن كان ضميراً متصلاً بحرف ناسخ فهو المبتدأ نحو: إني عنك مشغول، ويؤكد كون الثاني الخبر دخول لام التوكيد عليه نحو: إنك – يا ابن أبى سلمى – لمقتول، وذكر المنادى فسر المراد بالضمير المخاطب

---

(١) دلائل الإعجاز، ص ١٨٩.

(٢) الكشاف، الزمخشرى، ط مكتبة مصر، جـ١/٥٩٢.

(٣) ارجع إلى: مغنى اللبيب، جـ٢/٥٢٣، وهمع الهوامع، للسيوطى، جـ٢/ ٢٥٨.

في العالم الخارجي، والمتلقي المعاصر يعرفه من النص، فلم يشهد إنتاج النص في زمنه ومكانه.

وإن تصدرت «إن» الجملة، فالمتصل بلام التوكيد الخبر نحو: «إن الرسول لنور»، ومثلها: «إنك لمقتول»، وقد تدخل اللام على جملة الخبر، وتدخل لام الابتداء على المبتدأ، وهى أيضاً للتأكيد قال تعالى: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا﴾ [يوسف:٨] واللام لتوكيد مضمون الجملة.

وتدخل اللام على اسم الإشارة الذي يحيل إلى العالم الخارجي، ومنه قول كعب في مدح رسول ﷺ: «لذاك أهيب عندي إذا كلمة»، ويحتمل أن يكون قبله قسم مقدّر؛ لأن المقام يقتضيه.

وإن كان التركيب به اسم وجار ومجرور أو ظرف ومضاف، فالاسم المبتدأ وإن كان نكرة مؤخراً كقول كعب: «فيها مواعيظ و تفصيل»، «في دّفها سعة». وكقوله: «غيلُ دونه غيل». أي: مسكنه غيل دونه غيل، فجملة الصفة «دونه غيل» وقع الظرف فيها خبراً. وتدخل اللام على الجار والمجرور نحو: قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ﴾ [يوسف:٩٥].

حذف المبتدأ:

يقع في كلام لاحق متعلق بسابق، ويستغنى فيه عن ذكر الاسم لتقدم ذكره، فالمضمر ينوب عن الظاهر، والضمير في اللاحق رابط له بما يسبقه، وهذا عرف في العربية للإيجاز والمبالغة والتخفيف بحذف ما يفهم، وما تقدم ذكره[1]، والمقام الخارجى يعيِّن المحذوف فى الخطاب المنطوق.

ويحذف المبتدأ اكتفاء بخبره في المواضع التي يعرفه المتلقي فيها دون لبس، ومن ذلك: مقام الوصف: قال كعب فى وصف سعاد :

هيفاءُ مقبلةً عجزاءُ مدبرةً لا يُشتكَى قصرٌ منها ولا طولُ

حذف المبتدأ (سعاد) لتقدم ذكره، ولأنه معلوم فى الخطاب، ولم يتحول عنه إلى آخر، وأخبرعنه بخبرين لا يقعان لغير نوعه أو وصفه، وهما هيفاء وعجزاء، فهما

(١) ارجع إلى: إحياء النحو، الدكتور إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، بيروت، ١٩٣٧م ص ٣٥

وصف مؤنث مفرد، ويجوز أن يقعا خبرين لمبتدأ واحد (هى) أو يقدر مبتدأ للخبر الثانى، فيكون المعنى: هى هيفاء، وهى عجزاء، وقد حَسُن الحذف هنا إيجازاً، ولأن الإخبار هنا لا يكون لغير المبتدأ المعلوم المتقدم (سعاد)، وقال كعب في وصف الناقة: «غلباء، وجناء، عُلكوم، مذكرة». وقد حذف المبتدأ لتقدمه في الكلام وعدم التباسه بغيره، ولطول السرد، فقد استطرد الشاعر في حديثه عن الناقة فحذف للإيجاز، وأضمر حرف العطف فيها؛ لأن المسند إليه واحد وهو فى معنى واحد، فأغنى ذلك عن حرف العطف، ومثله قوله فيها: «حرف» أي هي حرف، أراد شديدة، ومثلها «قنواء». أراد في أنفها احديداب. و «عيرانة» شبهها بعير الوحش في صلابتها. وقال في المرأة التي فقدت أولادها: «نوّاحة رخوة الضبعين»، أخبر عن المبتدأ المحذوف بصيغة المبالغة: نوّاحة مبالغة في النائحة، ورخوة:خبر لمبتدأ محذوف، أو أنه خبر ثانٍ للمبتدأ المحذوف، والتقدير «هي» ، وهذا الضمير يعود إلى الناقة المذكورة فيما سبق.

والحذف لا يقطع الكلام عما سبقه بل يجعله أكثر تعلقاً به لحاجته إلى ما يدل عليه في الكلام، ولا يحذف المتكلم إلا بعد أن يذكر المحذوف قبل في الكلام، ثم يحذفه لإنابة ما سبق عليه في سياق لا يلتبس بغيره، ويحذف أيضاً اكتفاء بمعاينة المرموز له لغة في العالم الخارجي، كقولنا عما نشاهده: جميل، أو حسن، وهذا متعلق بالعالم الخارجي، ويفسر في حضور المتلقي، فإن لم يكن شاهداً، استوجب الفهم ذكر المشهد الخارجي، ولا يضر الحذف بمعنى الجملة، لوجود قرينة تدل على المحذوف، وقد أخبر عن المحذوف؛ بخبر في معنى الصفة، نحو ... قنواء (في أنفها احديداب)، وقال في وصف أرجل الناقة: سُمر العُجّايات (لكثرة السير)، وحذف المبتدأ للتعظيم في مقام المدح، ومن ذلك قوله في مدح سيدنا رسول الله: «من ضيغم» على سبيل التشبيه، وقوله فيه بين أصحابه: «... في عصبة من قريش»، فجعل الجار والمجرور صفة النكرة (عصبة)، والجار والمجرور في عصبة متعلقان بمحذوف خبر عن مبتدأ محذوف، ولا يحتمل الإخبار به عن غير المحذوف المقدر.

وقوله: في مدح أصحابه المهاجرين: «.... شُمُّ العرانين، أبطالُ» خبران لمبتدأين محذوفين: هم شم العرانين، هم أبطال، على القطع، ويجوز أن يكون أبطال خبر ثان، عند من يجوز تعدد الأخبار.

وقال في دورعهم: .... بيض سوابغ، خبران لمحذوف أو الأول خبر لمحذوف، والثانية خبر فى جملة أخرى على القطع عما قبلها «هى سوابغ».: والمحذوف متقدم فيما سبق، واحتمال وقوع الأخبار لغير المحذوف المقدر (هى) ممتنع، فجاز حذفه اختصاراً أو لمعنى (التعظيم)، والحذف أبلغ.

الخبر: الجزء الذي تتم به الفائدة مع مبتدأ يخبر به عنه لزيادة في المعنى، فالغرض منه إفادة المتلقى ما ليس عنده وتنزيله منزلة المتكلم (المرسل) في علم ذلك الخبر[1]. وقسمه العلماء إلى: خبر مفرد، وخبر شبه جملة والخبر الجملة، والمفرد: أن يخبر بلفظ مفرد أو مثنى أو جمع. والخبر شبه الجملة يتألف من جار ومجرور متعلقين بمحذوف يقدر اسماً مشتقاً (لفظه مستقر أو كائن)، أو يتألف من ظرف ومضاف إليه يتعلقان أيضاً باسم مشتق مقدر (كائن أو مستقر)، وقدره بعض العلماء فعلاً والأرجح الأول عندى؛ لأنه قد يتقدم على المبتدأ. وهذا الخبر محذوف ويحل محله المتعلق به (الجار والمجرور أو الظرف والمضاف)[2].

أ- الخبر المفرد: ولفظه مشتق ويوصف به المبتدأ ويقدر فيه ضميره، فيخبر به عن المبتدأ ، ويحسن السكوت عليه نحو: الطرف مكحول، والنصح مقبول، والناقة وجناء، والخبر في معنى المبتدأ، فالصفة ذات الموصوف، وفي الصفة ضمير مقدر عائد على لفظ المبتدأ، وهو الرابط. وقد يتنزل الخبر منزلة المبتدأ على وجه الشبه نحو: زيد أسد. يعني أنه يشبهه في الشجاعة فلا يراد بالمبتدأ أن يكون أسداً حقيقة، وقال تعالى ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦] المعنى أنهن يتنزلن عند المسلمين في المنزلة وتحريم النكاح منزلة الأمهات، فلسن أمهات المؤمنين على الحقيقة، ومثله: أبو يوسف أبو حنيفة، أي سد مسده في العلم فنزل منزلته، أو يقع أحدهما موقع الآخر نحو: محمد نبينا، وقد يكون الخبر اسماً جامداً فيؤوّل بمشتق نحو: زيد بحر، بمعنى كريم. وقد يكون غير مؤوّل بمشتق فيكون جامداً محضاً نحو: النارجيل شجرة، والعنكبوت حشرة[3].

---

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، المكتبة التوفيقة، م١/١٦٦، الخبر الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ويشكل مع المبتدأ معنى مفيداً، ويقع به التصديق والتكذيب.

(٢) جاء في بعض التعريفات أن الخبر المفرد ما ليس بجملة أو شبه جملة، وهذا تعريف مبهم.

(٣) ارجع إلى: مغنى اللبيب، جـ ٢/٤٣٩ وشرح ملحة الإعراب، الحريرى، المكتبة العصرية، ص ١٤٢، وشرح المفصل، م٢/١٦٩، ودليل تحريم الأمهات: (إن أمهاتهم إلا اللائى ولدنهم) [المجادلة: ٢] تفسير: (وأزواجه أمهاتهم) [الأحزاب: ٦].

وقال كعب في ناقته إنها: «حرف» [البيت: ٢١] أي هي حرف، المراد حرف الجبل، أي هي كحرف الجبل على جهة التشبيه فهي كالقطعة البارزة منه في القوة والصلابة، فحذف الكاف للمبالغة، فقد جعلها حرف الجبل نفسه[1]. وقيل جعلها كحرف الخط في الضمور والرقة، وهذا بعيد، ويجوز أن يؤول حرف بمعنى صلبة، فيقدر ضمير فيه؛ لأنه أوّل بمشتق فأعطى حكمه.

ويقدر ضمير فيه مثل: ولد قائم، أي: قائم هو، ويجوز أن يجعلها حرف جبل للمبالغة فلا ضمير فيها.

وقد جاء الخبر اسماً مؤولاً في قول كعب: «إن الرسول لسيف يستضاء به:مهند من سيوف الله مسلول، أخبر عن المبتدأ بالسيف، والمراد شدة لمعان السيف بدليل جملة الصفة يستضاء به، وليس الرسول سيفاً حقيقة بل المعنى على المجاز، وهو أن الناس تهتدى به ﷺ، ويراد به معنى القوة والحسم ودليل ذلك عجز البيت (مهند من سيوف الله مسلول)، فالمعنى محمول على التشبيه بالسيف المهند وهو أجود أنواع السيوف، وجاء المعنى صريحاً في رواية البيت بلفظ: «إن الرسول لنور يستضاء به»وفيه تفسير المعنى الذي ذكرناه، وهذا المعنى على وجه التشبيه.

ويقدر معنى الوصف، مثل: زيد أخوك، أى: متصف بالأخوة، وهذا زيد، أى: متصف بالزيدية، وذلك أن الخبر عرض فيه معنى الإسناد، ويقدر فيه رابط، فيؤول الجامد بمشتق، ويقدر الضمير، ومن ذلك قول كعب: أخوها أبوها .... وعمها خالها، وقد أخبر بالأب عن الأخ وبالخال عن العم دون تشبيه بل على الحقيقة، وله معنى وهذا مشكل، ويجوز أن يكون المؤخر فيهما مبتدأ، لتعادل الاسمان في الاسمية والتعريف في الجملتين، وهذا الإعراب له معنى آخر وهذا مشكل وتفسير المعنى على اعتبار المقدم المبتدأ، أن الجمل إن ضرب أمه فوضعت ناقة، صار أباها وأخاها، والعم قد يكون خالاً أيضاً، كأن تلد الناقة ثلاثة أجمال ذكرين وأنثى، فترى أحد الذكرين على أخته فوضعت ناقة، فيكون أحد الذكرين عمها وخالها والذكر الثاني أبوها، والمعنى أنها مهجنة من إبل كريمة من جنس واحد. والإخبار بالصفة نحو: ضخم مقلدها فعم مقيدها. خبر عن مقلد، فلفظ الخبر مذكر والمقلد مذكر، فليس ضخم

(١) ارجع إلى: شرح قصيدة كعب، ص ٢١٤.

بإخبار عن الناقة لاختلاف النوع، والخبر في معنى المبتدأ. وقال فيها: «عيرانة» أي: هى عيرانة، أي: تشبه عير الوحش في صلابتها وعيرانة مشتق من العير (حمار الوحش).

وقوله: «مرفقها عن بنات الزور مفتول» يريد: المرفق من عند الصدر مدمج محكم فهو جاف عن صدرها، ومفتول اسم مفعول، والضمير المقدر فيه يكون نائباً عن الفاعل.

وقوله: العفو عند رسول الله مأمول، وضمير العفو في الخبر نائب فاعل أي مأمول هو. ومثله قوله في نسج دروع المهاجرين: كأنه حَلَق القفعاء مجدول.وجمع حَلَق:حِلَق وحلوق، والمبتدأ لفظه مفرد وتبعه لفظ الخبر.

والخبر المفرد يتوافق مع المبتدأ في العدد؛ لأنه في معناه أو إخبار عنه، فيكون له وليس لغيره، وهذا التماثل في العدد يعد رابطاً لفظياً ومعنوياً؛ لأنهما بلفظ الجمع ومعنى الجمع، وقد يكون للجمع دلالة التعظيم والتكثير، وهذا لا يخرجه عن أصل لفظه، قال كعب في مدح المهاجرين: أصحاب النبى ﷺ في الحرب: «شُمُّ العرانين أبطال» [البيت: ٥٣] والتقدير: هم شم العرانين أبطال، وهذا للتعظيم، وقال في لبوسهم في الحرب: بيض سوابغ: أي: هي بيض سوابغ، وهذا للتكثير. وقوله: «وليسوا مجازيعاً إذا نيلوا» ومجازيع بناء منتهى الجموع[1] ، وقد أخبر فيها بالجمع عن الجمع، لأن الخبر متمم للمبتدأ، ويوافقه في العدد والنوع، وقد شذ عن هذا التوافق المصدر في اللفظ فقد دون المعنى، فالمصدر معناه عام في العدد والنوع، قال كعب: إن الأماني والأحلامّ تضليل. الأحلام عطف على اسم «إن»، وتضليل خبر للاسمين معاً، فالخبر موحَّد للاسمين جميعاً عند ابن هشام، ويصح الإخبار عنهما بالمصدر، ويوحد الخبر إن كان مصدراً لجواز الإخبار به عن الواحد وما فوقه، نحو قولنا: رجل عَدْل، ورجلان عدل ورجال عدل، لعموم الوصف بالمصدر، ويجوز الإخبار به عن المؤنث أيضاً[2].

---

(١) مفاعيل ممنوع من الصرف وقد صرفه للضرورة

(٢) شرح قصيدة كعب، ص ١٥٧، وارجع إلى: شرح المفصل م١/٦٠٥ وتأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، تحقيق السيد صقر، دار التراث، ص ٢٨٦، وشرح كافية ابن الحاجب، رضى الدين الاستراباذى، المكتبة التوفيقية، جـ١/٢٢٦.

وهذا لا يخرج عن الربط المعنوي، فالخبر هنا في معنى عادل، ويقدر فيه ضمير: رجل عادل هو، ورجلان عادلان، فضمير المثنى رابط، ونساء عوادل هن. وبناء فواعل للإناث، فوقع الربط على مستوى اللفظ والمعنى.

وتضليل وزن تفعيل وهي بمعنى الفاعل: إن الأماني والأحلام مضللات، ويقدر الضمير «هي» في مضللات (أضلت صاحبها). ويجوز رفع الأحلام، وتخريج هذا أن خبر إن الأماني محذوف أو أن تضليل «خبر الأماني»، وخبر الأحلام محذوف مثل قول ضابئ البرجمي[1].

فمن يك أمسى بالمدينة رَحْلُه

فإني وقيارٌ بها لغريبُ

غريب خبر عن المتكلم، «وقيار بها» جملة اعتراضية، وخبر إن مؤكد باللام ولا يكون بغريب، ويجوز حمل غريب على معنى المثنى (غريبان)، والمشهور أن يقال: إنك وزيد ذاهبان؛ لأنه إخبار لمجموعهما، وقولنا: إن زيداً وعمرو في الدار، جائز، وقوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾ [المائدة: ٦٩]. حذف خبر اليهود والنصارى والصابئين، والمعنى: والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر كذلك أو مثلهم (أي الذين آمنوا)، وذلك قبل مجيء الإسلام.

وقال كعب في النبي ﷺ: «قوله القيل»، والقول والقيل مصدران، بمعنى قوله حسم وفصل.

ب- خبر شبه الجملة: وهو نوعان: ظرف ومضاف وجار ومجرور.

والظرف لا يخبر به عن المبتدأ الاسم؛ لأن الجثث ثابتة موجودة في الأعيان كلها، ولا تختص بزمان دون آخر أو مكان دون آخر فلا يجوز: زيد اليوم، أو عمر الساعة. وهذا جائز في المصادر التي تقع مبتدأ؛ لدلالتها على الحدث نحو: السفر اليوم، أو الخروج غداً، ويجوز الإخبار عن الجثة بالجثة إن احتمل الخبر تأويلاً نحو: الليلة الهلال.

---

(١) ارجع إلى: تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة التراث، ص ٥٣، والصاحبي، ابن فارس، تحقيق أحمد صقر، دار التراث، ص ٨٠، وشرح المفصل، م١/١٧٩، وارجع إلى شرح قصيدة كعب ص ١٥٦، والبيت لضابئ البرجمي، وقيار اسم جمله أو اسم فرسه.

أي الليلة طلوع الهلال. فقدر حذف المضاف، وهذا جائز في قولنا: مصر اليوم، على تقدير: مصر وصف اليوم. فالظرف ليس بالخبر على الحقيقة، فالظرف معمول الخبر، والتقدير في: زيد عندك، زيد مستقر عندك أو استقر عندك، فالظرف معمول الخبر، فحذف الخبر الحقيقي وأقيم الظرف مكانه[1]. والجار والمجرور معاً ليسا خبراً على الحقيقة في: زيد في البيت، بل المحذوف الذي حل الجار والمجرور مكانه.

ويميل بعض النحاة إلى تقدير المحذوف فعلاً: زيد استقر في الدار أوحل في الدار، وحجتهم أنه في حيز الجملة، وأنه يجوز وقوعه صلة نحو قولك: الذي في الدار زيد، والصلة لا تكون إلا جملة، فالمعنى: الذي استقر في الدار زيد، فتعلق الجار والمجرور بالفعل، وهذا أفضل من قولنا: زيد الذي هو مستقر عندك، فالأصل أن يتعلق الظرف والجار والمجرور بالفعل؛ ورجح آخرون أن يكون المقدر اسماً لأن أصل الخبر المحذوف أن يكون مفرداً، وإضمار الأصل أولى[2]، والوجهان عندي مقبولان، وهذا ما أخذ به المحدثون، وقد يرجح تقدير المحذوف اسماً نحو قول كعب في وصف دروع المهاجرين في الحرب: «لبوسهم من نسج داود». بقوة إحكامها، والخبر المحذوف هنا في منزلة الصفة، والأولى أن تقدر اسماً.

والخبر يقدر في مثل: لك مال، المعنى: أنت ذو مال، فأفاد معنى، ومثل: تحت يدي مال، والمعنى: أنا أملك مالاً، فالضمير في «لك»، وهو المتحدث عنه في المعنى، وقدم الخبر؛ لئلا يتوهم أنه صفة للنكرة إن تأخر عنها نحو: مال تحت يدي، وعزَّ تقدمه الضمير في الجار والمجرور، وهو مدار المعنى، ولهذا قدم الجار والمجرور على المبتدأ[3]. ومن هذا قوله: في خلقها عن بنات الفحل تفضيل، وفي الخدين تسهيل. جاء المبتدأ المؤخر مصدراً، وجاء جمعاً في قوله: فى الهيجا سرابيل (المعنى في الحرب متماسكون). وقد التزم تقديم الخبر هنا خوفاً من التباس الخبر بالصفة مثل: كتاب من زيد وصل. فالجار والمجرور صفة، وجاز تقديم المبتدأ النكرة؛ لأنه مخصوص بوصف[4].

---

(١) شرح المفصل، م١/١٧٣.

(٢) ارجع إلى: شرح المفصل، م١/١٧٤، وشرح الكافية، جـ١/٢١٥، جاء في الحديث: «سلمان منا» يجوز: كائن منا، ويجوز سلمان من أشياعنا. والحديث رواه الحاكم في المستدرك، ٣/٥٨٩، رقم ٦٥٣٩، ٦٥٤١، والهيثمي في مجمع الزوائد ٦/١٣٠، قال الذهبى فى التلخيص: سنده ضعيف، ومات سلمان رضى الله عنه سنة سبع وثلاثين.

(٣) شرح المفصل م (١/١٦٨)، ويقدر فعل أو اسم مشتق يتعلق به الجار والمجرور قال تعالى: (وهو الذي في السماء إله وفى الأرض إله) [الزخرف: ٨٤]. مؤول بمعبود. الأشباه والنظائر جـ ١/٢٦٥.

(٤) ويقدم المبتدأ النكرة إن كان دعاء نحو: سلام عليك. ويل لك.

ويقدر الخبر المحذوف واحداً واثنين وجمعاً، فقول كعب في نافلة القرآن : «فيها مواعيظ وتفصيل».

الخبر المحذوف يقدر في معنى المثنى والجمع، فالمثنى حمل على لفظي مواعيظ وتفصيل: كائنان فيها مواعيظ وتفصيل، وقدم الجر والمجرور وجوباً، وهما متعلقان بالخبر المحذوف، ويجوز تقدير معنى الجمع حملاً على معنى مواعيظ وتفصيل: كائنة فيها مواعيظ وتفصيل. وجمع التكسير يحمل على معنى الجمع فيذكر ويحمل على معنى الجماعة فيؤنث، وقد التزم تقديمه؛ لئلا يكون وصفاً إن تأخر عن المبتدأ النكرة. واتساق الخبر مع المبتدأ يجعله له لا لغيره، ولهذا قدّر العلماء خبراً محذوفاً في قول الشاعر: فإني وقيار بها لغريب، أراد: فإني لغريب بها، وقيار (اسم جمله) لغريب بها أيضاً، ولو كان الخبر لهما لقال: فإني أنا وقيار بها لغريبان. رفع على الابتداء، ويجوز أن يقدر خبره محذوفاً (غريب) أو الجار والمجرور المتعلقين بمحذوف، وقوله: فيها على الأين إرقال وتبغيل، إخبار عن نوعين من السير على ما بها من تعب ومشقة و«على الأين» بمعنى مع الأين، وهى حال تعلق بمحذوف، وفيها إرقال وتبغيل، جملة، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف تقديره: كائنان فيها إرقال وتبغيل، والضمير عائد على العُذَافرة (الناقة الصلبة العظيمة)، فربط الجملة المتأخرة بما تقدمها، والحديث متصل عن الناقة، فالجمل ليست مقطوعة عما مضى بل تمثل لبن النص الكلى، والضمائر والإشارات والمعاني اللحمة التي تلحم بين الجمل، والإسناد يربط بين جزئي الجملة (المسند والمسند إليه).

وقد يسترسل المتكلم في الوصف، فيسرد موضوعات ويتوسع فيها أو يؤكدها بلفظها أو معناها أو بهما معاً، فيؤكد باللفظ والمعنى أو يعدد الخبر لتعدد الوصف وكثرته وغزارة المعنى، فيستجيب المتكلم لما تجيش به نفسه، فيرسل معانيه شعراً ليفعّل الألفاظ، وليجعل منها مؤثرات صوتية تخدم معانيها.

ويعد تعدد الخبر من الظواهر التي تميز بها البناء الشكلى ومرجعه إلى طبيعة النص السردية، وموطن السرد المتسع في الرواية، لأن المبدع يجد فسحة في التعبير غير مقيدة بوزن وقافية وتراكيب في الوصف والحكي دون إخلال بالبناء الكلى، ويجوز أن يكون للمبتدأ الواحد خبران أو أكثر من ذلك.

والأخبار قد تكون مترادفة في معنى واحد، وقد تكون متباينة في معاني متفرقة، ولا تكون متناقضة الأول نحو: زيد أريب لبيب، والثاني نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٤-١٦]. فإن كانت في الظاهر متناقضة، فليست لمبتدأ واحد نحو: هما عالم وجاهل، أي أحدهما عالم، والثاني جاهل[١]، ولا يجوز أن يكونا خبرين لواحد منهما لتناقض المعنى فيهما، فلا يجتمعان لواحد إلا على تأويل نحو: زيد فقير غنى، أي: فقير إلى المال غنى بالتعفف.

ويجوز أن يكون في ظاهره متناقضاً للدلالة على معنى بينهما نحو: الشراب حلو وحامض. أي: مُرّ، أي: طعم جامع بينهما، بعضه حلو وبعضه مر، فامتزجا، فانكسر الطعم، وزيد طويل قصير، أي: ربعة (معتدل)، وهذا أبيض أسود، أي: أبلق، والخبران للضمير بدليل قولنا في المثنى: هذان أبيضان أسودان، ويقال في الجمع: هم بيض سُود؟ والمعنى بعضهم أبيض وبعضهم أسود، فيكون الخبران للجميع[٢]. فتعدد اللفظ لا يعني متعدداً من جهة المعنى، لأن المراد أنه جامع المعنيين، فيكون المعنى الجامع بينهما الخبر، فمجموع الجزأين أو لا يكون لواحد منهما؛ لأن فيه ضمير يربطه بالمبتدأ. فالوصف في معنى الفعل، وهذا لا يكون في المعاني التي ظاهرها متناقض بل في الإخبار التي تكون في معنى واحد[٣].

وقد عدّد كعب الأخبار في مواضع من قصيدته، ويعد تعدد الخبر ظاهرة فيها، فلم يكتف بخبر واحد بل تجاوزه إلى ثلاثة، وذلك لإفادة معاني عديدة في المبتدأ بعضها مترادف وبعضها مختلف، وقد استخدمه في الوصف كثيراً لما تفيض به نفسه من معانٍ، وقد جاءت الأخبار صفة في مقام الوصف، وكثير من وقع لمبتدأ محذوف. وقد جاءً الأخبار متصلة في المعنى ومتوالية في اللفظ وهذا للتأكيد، والأخبار المختلفة دلت على التنوع والتكثير. وقد ذهب بعض العلماء إلى أن الخبر قد يتعدد بالعطف، نحو: زيد عالم وعاقل، خبران عن شيء واحد، وقد يعتمد على الربط السياقي دون حرف عطف، نحو: الله حكيم لطيف رحيم.

---

(١) شرح الكافية، رضي الدين الاستراباذي، طبعة التوفيقية، جـ١/٢٣٥، شرح المفصل م/١٩٣.
(٢) ارجع إلى: شرح الكافية جـ١/٢٣٦، وشرح المفصل م١/١٩٣.
(٣) شرح المفصل، م١/١٩٣

ويجوز أن يعطف أحد الخبرين على الآخرين بالواو مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الخبرين، وهذا مقيس على عطف بعض الأوصاف، ومن ذلك: زيد كريم وشجاع. ويقاس على ذلك ما هو بمنزلة الخبر وتأوله العلماء على بعضه نحو: هذا حلو وحامض، أي بعضه حلو وبعضه حامض، وهذا أسود وأبيض، فالأولى ترك العطف فيما جاز فيه التأويل[1]. وليس في القصيدة شيء من ذلك، قال كعب: إنك منسوب ومسئول، والأصل: إنك منسوب مسئول، والأولى ترك العطف[2] في الأخبار التي تقاربت معانيها فدخلت في حقل دلالي واحد.

وقد جاء خبران في معنى واحد للتوكيد في قول كعب في وصف أصحاب النبي ﷺ من المهاجرين: «شُمٌ العرانين أبطال» خبران لمبتدأ محذوف للتعظيم تقديره هم شم العرانين أبطال. وقال كعب فيما ابتلى به قلبه بعد فراق سعاد:

«قلبي اليوم متبول متيم إثرها لم يفد مكبول»، قلب مبتدأ، وخبره متبول، ومتيم خبر ثان عند من أجاز تعدُّد الخبر[3]. وقيل «متيم» خبر ..... عن مبتدأ... محذوف تقدير «هو»، وقيل: صفة المتبول عند من جوَّز وصف الصفة، وبعضهم منع وصف الصفة، لأنها كالفعل، الراجح جواز وصفها، لصحة تصغيرها كالاسم العلم[4].

وجملة «لم يفد مكبول» خبر ثالث عند من جوَّز تعدد الخبر، وقد أجاز أصحاب هذا المذهب تعدد الخبر مختلفاً بالإفراد والجملة.

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾ [النمل: ٤٥] وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ [طه: ٢٠] ومنع أبو علي الفارسي ذلك، وأعرب الجملتين حالين، والجملة في بيت كعب حال من ضمير متيم، وهو الأرجح، أو من ضمير

---

(١) شرح الكافية، جـ ١/٢٣٦، والعطف يكون في المتناقض الذي يستفاد معناه من مجموعهما نحو: هذا حلو وحامض، وهذا لا يجوز فيما لا يستفاد من مجموعهما نحو: هما عالم وجاهل. والمعنى أحدهما عالم و الثاني جاهل. فلا بد من الواو ولا يجوز حذفها؛ لأنهما ليس مجموعهما واحد نحو: هذا حلو حامض، وتأويله مُرّ، وهذا أبيض أسود، بمعنى أبلق.

(٢) ارجع إلى: شرح الكافية، جـ١/٢٣٥، وشرح المفصل، م١/١٩٠، ١٩١.

(٣) جاء في شرح الكافية ج١/٢٣٥ فصل عن تعدد الخبر، وشرح المفصل م١/١٩٠، ١٩١.

(٤) ارجع إلى: شرح قصيدة كعب، ص ٥٤، وابن هشام أجاز تعدد الخبر واختلافه مفرداً وجملة، وأجازه الزمخشري وابن يعيش، المفصل م١/١٩١،١٩٠ وابن الحاجب والاستراباذي، شرح الكافية جـ١/٢٣٥، ٢٣٦. وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧) لم يجوز تعدد الخبر، وصرّح بمنع تعدد الخبر مختلفاً.

متبول (هو)، وهذا وجه آخر من الإعراب[1]. والجمل على اعتبارها أخباراً في قول كعب في معنى واحد، فجاز حذف العطف، والحذف أولى، وهذا غير جائز فيما لا يكون مجموعها واحداً نحو: هما عالم وجاهل، الضمير فيهما يرجع إلى كل واحد منهما مفرداً عن الآخر، فاستوجب ذلك الواو؛ والمعنى: أحدهما عالم والثاني جاهل[2].

واسترسل في الإخبار عن الناقة ليعدد أوصافها إعجابًا، وقد بلغت أربعة أخبار لمبتدأ محذوف في قوله عن الناقة: «غلباء وجناء علكوم مذكرة».

ولم يجمع بينها حرف العطف (الواو) لوقوعها لمبتدأ، فلا تحتاج إلى رابط، فالرابط الإسنادي أقوى من الرابط الحرفي، لأن الإسناد رابط معنوي ولفظي، فالمسند يقع للمسند إليه في المعنى ويتصل به في اللفظ، فلا يفصل بينهما ما يجعله لغير المسند إليه، والرابط المعنوي يمنع وقوعه لغيره، والجملة الاعتراضية بين المسند والمسند إليه لا تدخل في المعنى المستفاد منهما. وقد تعددت الأخبار في وصف الناقة إعجاباً بها، وأنه اكتفى بالضمير عن ذكرها لتقدمها في الكلام، وهذه الأخبار تفيد كثرة صفاتها و تفردها بين الأينق.

والأصل في الخبر الإثبات في الكلام أو عدم الحذف؛ لأنه إخبار عن المبتدأ، وهو الركن الثاني في الجملة الاسمية، ويجوز حذفه مع وجود قرينة تدل عليه أو أن يفهم من سياق كلام مذكور أو بالإحالة إليه في العالم الخارجي، فإن خفي المراد وجب ذكره، قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلا فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١] أي: لا فوت لهم، بدليل قوله تعالى: ﴿وَأُخِذُوا مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ﴾ [سبأ: ٥١].

ومثله قوله تعالى: ﴿قَالُوا لا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠] أي: علينا.

والجملة التي وقع فيها حذف ترتبط بغيرها بضمير أو إشارة، فالمحذوف يتعين بسياق مقالي، ولم يحذف الخبر في قصيدة كعب؛ لأنه وصف والوصف يتطلب الذكر لا الحذف وأخبر عن أشياء مجهولة، وكان في موقف الدفاع، وهذا يستدعى ذكر الأدلة والإقناع ومدح والمدح ذكر محاسن الممدوح والثناء عليه، فالمُقام مقام العرض

---

(١) شرح قصيدة كعب، ص ٥٨.

(٢) شرح الكافية، جـ١/٢٣٧.

والإقناع[1]. ولم تكن هنالك قناة اتصال بين الشاعر والمتلقي، ولا يوجد خطاب مشترك يحيل إليه الشاعر فيسكت عما هو معلوم، فكان عليه أن يعرف نفسه فاستهل بحديث طويل ليعد المتلقي للتلقي ثم عرض موقف الخصم (الوشاة) وما اتهم به، وتبرأ مما نسب إليه واعتذر واختتم بالمديح، وهذا يستدعى التأثير والدفاع والإقناع فوظف اللغة للتأثير في المتلقي، فالمقام مقام القول، وهو هنا أبلغ وآكد من الصمت.

والجمل الاسمية أجمع في اللفظ وأوجز من الجملة الفعلية لقلة متعلقاتها وكثرة الحذف فيها، ودلالتها على المعنى المباشر بلفظ قليل، كما أنها آكد في المعنى، فتدل على الثوابت.

جـ – الخبر الجملة: يقع الإخبار بها تامة عن المبتدأ، فهي جملة تابعة لما أفادت عنه معنى، فهي جملة تامة؛ لكنها ليست مقصودة لذاتها، فليست مستقلة عنه بل للإفادة عنه، فهي تمام معناه[2].

والخبر الجملة نوعان: خبر جملة اسمية وخبر جملة فعلية، وهذا الخبر يحتاج رابطاً؛ لأنه قول مفيد فيه مسند ومسند إليه، ويمكن أن يقطع عما قبله لاختصاصه بمعنى، فاحتاج لرابط يربطه بالمبتدأ المتقدم، فلا يتأخر عنه، لأن الرابط قد يكون ضميراً أو إشارة، وهما يحيلان لمتقدم في اللفظ[3]، كما أنه جاء لإفادة معنى فيه فهو بمنزلة الخبر المفرد في الإفادة عنه[4]. والجملة الاسمية الموضوعة للإخبار بثبوت المسند للمسند إليه تكون لمعنى الثبوت بلا دلالة على تجدد أو استمرار، فالجملة الاسمية تدل على الثبات والاستقرار والتأكيد[5]. قال كعب:

يسعى الوشاة جنابيها وقولهم

إنك يا ابن أبى سلمى لمقتول

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن على الصبان، ضبط وتصحيح إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١٢/١٩٧٧م، جـ٢/٢٤.

(٢) ارجع إلى: شرح الكافية، جـ١/٢٣٨، والكليات، ص ٣٤١.

(٣) ارجع إلى: شرح الكافية، جـ١/٢٣٨، والكليات، ص ٣٤١، وقد يكون الرابط إعادة لفظ المبتدأ فى الخبر، أو أن يكون الخبر فى معنى المبتدأ.

(٤) وقد يكون الرابط في الخبر الجملة مفصلاً في حديثنا عن الجمل التي ترتبط بغيرها أو تتبعه في المعنى.

(٥) ارجع إلى: مفتاح العلوم، ص ٢١٨.

قولهم إنك لمقتول. مبتدأ خبره إنك .... لمقتول، وهي في معنى المبتدأ، فلا تحتاج إلى رابط، وقد وقعت مفعولاً في المعنى (مقول القول)، واسم المفعول في معنى الاستقبال: إنك لصائر إلى القتل، وجاء للمفعول للتأكيد[1]. وإنك لمقتول جملة مؤكدة بإن واللام. والجملة الفعلية خبراً تفيد التجدد والدوام والحركة، فهي موضوعة لإحداث الحدث في الماضي أو الحال؛ فتدل على تجدد سابق أو حاضر، وهى جملة تامة غير أنها مقيدة بالمبتدأ لمجيئها إخباراً عنه وتماماً لمعناه[2]. وقد تأتي للإخبار بها في الماضي وحكمها لا ينقطع، قال كعب: رسول الله أوعدني، فالإيعاد قائم حتى زمن الخطاب، فالمراد الإخبار عن شيء قائم فجاء زمن الخبر ماضياً؛ لأنه أراد أن يعبر عن خبر مفاده أنه مذنب فأوله: «أنبئت أن رسول الله أوعدني» فزمن الجملة ماض، ومعناه التحقيق، ولكنه فرغّه من الفاعل المعلوم، فمصدر النبأ مجهول، فأثبت القول، وأخفى القائل، ليجعل لما بلغه احتمالاً آخر.

ثانياً- الجملة الفعلية:

التي يسند الفعل فيها لفاعل يأتي بعده مطلقاً، فإن تقدم عليه، أسند إلى ضميره فالفاعل يسند إليه الفعل أو ما أشبهه، ويكون مقدماً عليه[3] وهنالك جمل في العربية لم يتصدرها الفعل،وهى جملة فعلية على تقدير المعنى[4].

---

(١) اسم الفاعل يدل على الاستقبال نحو قوله تعالى: (إنك جامع الناس ليوم لا ريب فيه) [آل عمران: ٩] واسم المفعول نحو: إنك لمقتول، أي إنك ستقتل، ومثل ذلك فيعل نحو: ميت قال تعالى: (إنك ميت وإنهم ميتون) [الزمر: ٣٠] أي: ستموت، وبناء فعيل: «من قتل قتيلاً فله سلبه» سماه ﷺ قتيلاً باعتبار ما سيكون [رواه الشيخان وأبو داود والترمذي، وأحمد، وابن ماجه].

(٢) ارجع إلى: الكافية جـ١/٢٣٨ والكليات ٣٤١، والضمير الرابط الأساس فيها.

(٣) ارجع إلى: شرح ملحة الإعراب، الحريري، المكتبة العصرية ص ٦٣، وشرح المفصل م٢/١٤٤ وحق الفاعل الرفع، ورافعه ما أسند إليه. والذي يشبه الفعل: الصفة المشبهة نحو: زيد حسن وجهه؛ والمشتقات كاسم الفاعل: نحو: زيد ضارب غلامه، واسم المفعول يرفع نائب فاعل: زيد محمود خلقه، والمصدر يعمل عمل الفعل، نحو: ضربي زيداً شديداً، الفاعل فيها مضاف إلى المصدر.

(٤) الجملة الندائية جملة فعلية نحو قولنا: يا زيدُ؛ لأن حرف النداء حل محل الفعل، والتقدير: أدعوا زيداً، أو أنادى زيداً، ولكن الاستفهام بكيف في قولنا: كيف زيد؟ جملة اسمية، لأنها انعقدت مع الاسم كلاماً، ولا يجوز أن تحل محل الاسم؛ لأن الفعل يليها قال تعالى: (كيف فعل ربك) [الفيل:١] شرح ملحة الإعراب ص٦٣، والجملة الشرطية التي تصدرها ظرف وجوابها جملة فعلية كقوله تعالى: (إذا جاء نصر الله والفتح... فسبح بحمد ربك) [سورة النصر] الجملة فعلية سواء أضيفت إذا أولم تضف سواء أكان العامل الفعل في جملة الخبر أو جملة الشرط، خلافاً لقولنا: متى تقم فأنا أقم، فالأصل أن تضاف إلى جملة فعلية قال تعالى: (إذا الشمس كورت) [التكوير: ١]، وجملة الجواب: من جاء؟ زيد، يجوز تقدير: جاء زيد أو زيد جاء، ويجوز في ماذا صنعت؟ أن تكون اسمية وفعلية، الفعلية أي شيء صنعت، وكقولنا: ما جاءت حاجتك، برفع حاجة على أن حاجة فاعل، وما نافية.
وتجوز أن تكون اسميه ما مبتدأ (ضمير)، وحمله على معنى المؤنث وخبره حاجتك.

والجملة الفعلية لها دلالة على الحقيقة وزمانها، فالفعل له دلالة على الحدث وزمانه في الماضي أو الحاضر والمستقبل، فالفعل له دلالة الحدوث والتجدد، والفعل مقيد بزمن حدوثه[1].

فالفعل الماضي مقيد بالزمن الماضي والمضارع مقيد بزمن الحال والاستقبال في الغالب، فالفعل موضوعه يقتضى تجدد المعنى المثبت له[2].

وتمثل الأفعال في القصيدة زمن السرد (الحكي)، وهو زمن الحدث، وقد وظفها الشاعر في التفاعل مع العالم الخارجي والتعبير عن الحركة والشعور والقلق النفسي، وأهم ما يميزها تجسيد الحدث الماضي واستحضاره للمتلقي والحكي المباشر. ووظف الأزمنة في الدلالة، فتزلت موضوعها من الحكي والحدث، فالماضي يدل على الانقطاع فيه، والمضارع يدل على الحدوث والتجدد والتفاعل مع العالم الخارجي، والجملة الفعلية أكثر من الجملة الاسمية، فقد بلغت ثماني وتسعين جملة فعلية، ومنها ثمان وثلاثون في زمن الحكي في الماضي في حديثه عن سعاد والناقة، ومنها ستون في زمن المضارع، وقد استحضر بعض الأحداث من الماضي إلى الحاضر كحديثه عن بعض صفات سعاد: تجلو عوارض، تدوم، تمسك ... ، وحديثه عن الناقة: ترمى، تمر، تخذى، تفرى... وذلك في سياق استحضاره للأحداث أمام المتلقي، فيصفها على ما هي عليه؛ وزمن المضارع يربط القصيدة بالعالم الخارجي فتفاعلت اللغة معه مباشرة، وعبرت عنه .

وقد استطاع الشاعر أن يربط بين النص والأحداث في زمانها، وربط النص كذلك بالعالم الخارجي حكماً وإحالة واقتباساً، وقد ساعدته الأفعال على الحركة والانتقال السريع فهي أكثر مرونة وفعالية من الأسماء، وبعثت الحركة في النص، وهذا يمثل علاقة النص بالعالم الخارجي وارتباطه به.

والجملة الفعلية أكثر تماسكاً وتفاعلاً مع الحدث ومع العالم الخارجي من الجملة الاسمية، فالترابط فيها على مستوى البنية والدلالة، فالجملة الفعلية مترابطة على مستوى البنية في إسناد الفعل إلى الفاعل المذكر والمؤنث، فعلامة التأنيث دليل على

---

(١) سوف نتناول الرابط في الخبر الجملة مفصلاً في حديثنا عن الجمل التي ترتبط بغيرها أو تتبعه في المعنى.

(٢) نهاية الإيجاز، ص ٨٠، ودلائل الإعجاز، ص ١٧٤.

تأنيث الفاعل وأن الفعل له لا لغيره، وكذا الضمائر، وأسماء الإشارة[1]. قال كعب: "فلا يغرنَّك ما منّت وما وعدت". الفعل «غرّ» مسند إلى «ما»، وهو بمعنى الذي مذكر فذكر الفعل، وأنث في إسناده إلى مؤنث «منت» و «وعدت» فالفاعل هي (سعاد).

والربط الدلالي يكون في العلاقة بين الفعل والفاعل والمفعول، كإسناد الفعل إلى الفاعل حقيقة أو مجازاً بقرينة تدل عليه، ومن ذلك قول كعب: «يسعى الوشاة جنابيها» أسند الفعل إلى فاعله الحقيقي، فإن أسند إلى فاعل لا يصح عنه حقيقة فهو فاعل مجازى مثل: أرجوا وآمل أن تدنوا مودَّتها. أسند الدنو إلى المودّة مجازاً، وهذا متعارف عليه في المعاني المجازية التي يستعملها أهل اللغة نحو: طار محمد فرحاً، وركب زيد رأسه، صحيحة مجازاً ولا يراد حقيقتها المباشرة من ظاهر لفظها[2]، فالفعل ركب لا يقع على المفعول في الحقيقة، لاستحالة ذلك، وإن صح إسناد الفعل إلى الفاعل: ركب زيد، فلا يصح في المفعول؛ لأن المفعول يمنع وقوع الفعل به، ولكنه يجوز إن حمل على معنى المجاز فالمعنى: تمسَّكَ زيد برأيه وأصر عليه.

وترتيب الألفاظ في الجملة الفعلية يكون على المعنى الذي وضعت له فلا يكون الشكل في نظمه دون معنى، بل يتعلق الاسم بالفعل، بأن يكون فاعلاً له أو مفعولاً أو مصدراً أو ظرفاً أو مفعولاً معه أو مفعولاً لأجله أو أن يترل الاسم من الفعل مترلة المفعول، وذلك في خبر كان وأخواتها والحال والتمييز المنتصب عن تمام الكلام، والاسم المنتصب على الاستثناء[3].

وقد عالج القدماء قضية علاقة الفعل بالفاعل، و لم يسلموا بصحة الجمل التي لا يقبلها العقل حقيقة، فما لا يقبله العقل حقيقة أو مجازاً لا يكون مفيداً، فأساس الجملة أنها قول مفيد، وما لا يسلم العقل بصحته حقيقة لا يقبل شكلاً أيضاً، لأن ترتيب الألفاظ قائم على المعنى في النفس، فالمتكلم يرتب المعاني أولاً في نفسه، ثم يعبر عنها لفظاً، فالمعنى الرابط المعنوي بين الألفاظ. والفعل مع الفاعل كالجزء الواحد، فلا يصح

---

(١) وتدخل التوابع، وهي في الأسماء – في جملة الروابط في الجملة الفعلية، لأنها تحدد نوع الاسم في الإسناد الفعلي، والاسمي؛ وهذان المصطلحان بديلان الجملة الفعلية والاسمية.

(٢) قولنا: أكل زيد عمراً، صحيح مجازاً بمعنى أكل ماله أو هزمه، وقول فاسد إن أراد المتكلم معنى الفعل أكل، فالمعنى المجازى من مجموع الجملة لا من المعنى المعجمي اللفظي.

(٣) دلائل الإعجاز ص ٥. التمييز المنتصب عن تمام الكلام غير المضاف نحو: طاب زيد نفساً وحسن وجهاً وكرم أصلاً، والمستثنى المنتصب نحو: جاني الأصدقاء إلا زيداً.

انفصال الفعل عن الفاعل معنى، وكذلك حال الفعل مع المفعول، فالغرض إفادة وقوع الحدث بالمفعول[1].

والفاعل باعتبار إسناد الفعل إليه نوعان :

فاعل يسند إليه وقوع الفعل حقيقة نحو: «بانت سعاد» (فارقت حبيبها)، «يسعى الوشاة حواليها»، «أقوم مقاماً».

وفاعل يسند إليه وقوع الفعل مجازاً فيتصف به وليس بفاعل حقيقي مثل: مرض زيد ثم مات، فقد وقع المرض والموت به، ومثله قول كعب: «تدنو مودّتها» و «تجلو الرياح القذى»، والفاعل هنا على المجاز، وشرط صحة إسناد الفعل إليه أن يكون معلوماً في عرف المعنى المجازى، فلا يحمل على الحقيقة، فيمتنع إسناد الفعل إليه لعدم قبول الإسناد عقلاً. وأسند الفعل للمصدر في قوله: «يعصمهم ضرب» فالضرب بالسيف يمنعهم من الأعداء[2]. وقد أسند الشاعر الفعل إلى الفاعل على وجه الإيهام في قوله:

وما تَمسَّك بالوصل الذي زعمت

إلا كما تُمسِك الماءَ الغرابيل

الغرابيل لا تمسك الماء، فجعلها مثلاً لها في التمسك بالوصل، والمعنى: لا تفي بوعدها، فالماء لا يثبت في غربال لتفلته منه.

ويجوز أن يقدم الفاعل ويؤخر في الجملة لمعنى أو لضرورة، وقد قدم الشاعر المفعول على الفاعل في قوله: تمسك الماءَ الغرابيلُ؛ لأن الإسناد يدفع الخلط بين الفاعل والمفعول، فالقرينة اللفظية في الفعل «تُمْسك» التاء جعلت إسناد الفعل للغرابيل فاعلاً، وقرينة المعنى تقتضي أن تكون الغرابيل فاعلاً، فالغرابيل تمسك الماء قليلاً وليس العكس فتحقق الربط باللفظ والمعنى معاً، وقوله: «نالت رماحهم قوماً»، والأصل أن ينال الفارس رميته برمحه، فأسند الفعل للرماح إيهاماً بالفعل.

وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه أن الجملة الفعلية أقوى تماسكاً على مستوى البنية والدلالة من الجملة الاسمية، وهى كذلك أغزر دلالة وأدل على الحركة، وأكثر تفاعلاً وتعلقاً بالعالم الخارجي، فقد ساهمت في تماسك بنية الخطاب وربطته بالعالم الخارجي

---

(١) ارجع إلى: دلائل الإعجاز، ص ١٠٢، والخصائص، جـ١/٢٨٢، وسر صناعة الإعراب، ابن جنى، المكتبة التوفيقية، جـ١/٢٢٥، ٢٢٦ ونتائج الفكر في النحو عبد الرحمن السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم، دار الرياض للنشر السعودية ط٢/١٤٠٤هـ ١٩٨٤م ص ٣٨٨.

(٢) ارجع إلى: نهاية الإيجاز ص ٧٦.

الذي تفاعلت معه في الماضي والحاضر، وتقتضى دلالتها التجدد والحركة والاستمرار والتفاعل المباشر مع الأحداث، وهى تتسع لمعاني كثيرة، فيجد المتكلم فيها اتساعاً في المعاني الحقيقية والمجازية، ولها حضور في الخطاب المباشر يعين المتكلم على مواصلة الحديث دون تعثر أو ضيق، ولهذا أكثر الشاعر من توظيفها في النص ليخوض بها غمار معاني متعددة، فعبر بها عن الأحداث المتحركة، وعبر بها عما اضطرمت به نفسه من توقعات وما انتابها من قلق وخوف.

وقد يربط المفعول بفعله حرف الجر لعجز الفعل عن الوصول إليه فبعض الأفعال تتعدى إلى مفعولها بالحرف، لأنها تلزم فاعلها، وتضعف عن أن تصل إلى مفعولها بنفسها، فتستعين بالحرف ليصلها بالمفعول، فالحروف موصلة إلى المفعول، وتتعلق بفعلها: « حروف الجر لابد لها من فعل تتعلق به، لأنها جاءت لتوصل بعض الأفعال إلى الأسماء»[1] ، فحروف الجر في الجملة بمنزلة الروابط الحرفية بين الجمل[2].

وللحروف معنى في الجملة وليس لها معنى في ذاتها، ويختلف المعنى باختلافها في جملة واحدة، وقد يحمل معنى حرف على معنى حرف آخر[3].

والأفعال التي تصل إلى المفعول لا تحتاج رابطاً، ولكن بعضها لا يصل إليه في اللفظ إلّا بحرف نحو: رغبت الصلحَ، أى رغبت فيه أو عنه، مجرور في اللفظ وهو مفعول في المعنى[4]، ولهذا ينصب بعد نزع الخافض، فالحرف ومجروره فى موضع

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٥٦ ، وارجع إلى: شرح المفصل م١/٢٤٣.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان، دار الثقافة، ٣٣٩.

(٣) ارجع إلى الحمل على اللفظ والمعنى، محمود عكاشة ص٩٦ . وقد يؤدي اختلاف الحرف إلى نقيض المعنى نحو: استعنت به واستعنت عليه ورغبت في ورغبت عن، وخرجت به وخرجت عليه .

(٤) الفعل المتعدى الذي يصل إلى المفعول دون حرف يتوصل به إليه، والمفعول به المجرد من حرف الجر الفارق بين اللازم، والمتعدي، والتعدي يكون واحداً إلى ثلاثة مفاعيل: أعلم، أرى، أنبأ، ونَبّأ، أخبر، وخبّر، وحدَّث.
والفرق بين المفعول وغيره من المفاعيل(الظرف والمفعول لأجله والمطلق [المصدر المنصوب للتأكيد]، والمفعول معه) دخول حرف الجر على المفعول به نحو: ذهبت بزيد.
والفعل اللازم يلزم فاعله فقط نحو: قام ونام وجلس، وكل فعل لازم يتعدى بحر الجر نحو: ذهبت بزيد، ويتعدى بحروف الزيادة فيه كالهمزة نحو: أخرجت زيداً، والتضعيف: خرّجت زيداً، أو الألف: ماشيت زيداً، والاستقبال نحو: استخرجت كتراً، و تضمين الفعل معنى فعل متعد نحو: خال بمعنى ظن: خلت الهلال طالعاً، وهو متعد إلى مفعولين وخلت بمعنى صرت ذا خال يتعدى إلى مفعول واحد، ومثله حسب بمعنى ظن، وحسب بمعنى صار ذا نسب. وخالف، قال تعالى: (فليحذر الذين يخالفون عن أمره) [النور: ٧٢] يخالف بمعنى يخرج، لزم المتعدى وعزم قال تعالى: (ولا تعزموا عقدة النكاح) [البقرة: ٢٣٥] بمعنى لا تنوا عقد النكاح، تعدى لأنه متعد. وبعض الأفعال سمع فيها التعدي واللزوم: نصح: نصحته، ونصحت له، وشكر: شكرته وشكرت له، وكلته وكلّت له، وزنته ووزنت له، وعددته وعددت له.

نصب مفعول، فنصب بعد نزع الحرف منه توسعاً على الأصل (انتصاب المفعول). وبعض الأفعال سمع فيه التعدى بنفسها وسمع فيها عن العرب التعدى بالحرف[1]، منها قول كعب: ما تَمسّك بالوصل، وهو فعل لازم، وأصلها مَسَك وزن فعل، يقال مَسَك الشرطي اللصَّ ومسَك به، وجاء منه أفعل المتعدي قال كعب: تُمسك الماءَ الغرابيلُ. من أمسك[2]، فالتضعيف فيه للتكثير والمبالغة، وليس للتعدية، ومثله: خبَّر وحدَّث، وأصل تمسَّك تتمسَّك بمعنى تتعلق وتفى، فحذفت التاء تخفيفاً، ومثله: «ولا تُمَشِّى...الأراجيلُ»، أى: تتمشى، ومثله: «لم تَخَوَّنه الأحاليل»، أى: تتخونه.

وقال: يسعى الوشاة بجنبيها، وروي «يسعى الوشاة جنابيها» أي حواليها. وسعى فعل لازم، وفيه معنيان أولهما- أنهم سعوا جنابى الناقة وخوّفوه العقاب، فالحديث متصل عن الناقة، والثاني- إن الوشاة سعوا جنابيها أي حوالي سعاد بوعد رسول الله ﷺ إياه[3]، وهذا تفسير بعيد لأن الحديث انقطع عن سعاد في البيت الرابع عشر، وهذا البيت الخامس والثلاثون.

والحرف يعمل في الاسم الجر، ويتصل به ويتعلق بالفعل أو ما يعمل عمله ولكن حرف الجر لا يتصل بالفعل بل يتعلق به في المعنى فقط، فالجار والمجرور متعلقان بالفعل، وبعض الأفعال تتعدى بالحرف لعجزها عن التعدى إليه بنفسها فيصلها الحرف بالاسم نحو: مررت بزيد، فالباء وصلت الاسم بالفعل لعجز الفعل عن الوصول إليه بنفسه، فإن حذف الحرف قدر في الكلام، وانتصب الاسم بعده على المفعولية بعد نزع الخافض الذي شغل موضع المفعول في اللفظ، وأكثر الحروف عملاً في هذا الموضع وأكثرها تعلقاً بالفعل حروف الجر، وبعض الحروف لها أثر حروف

---

(١) قد يزاد حرف الجر للتضمين نحو: (فليحذر الذين يخالفون عن أمره) [النور: ٦٣] ضمن معنى الفعل اللازم: خرجوا عن أمره، وقد يضعف العامل بتأخيره نحو (إن كنتم للرؤيا تعبرون)[يوسف: ٧٣] أصلها تعبرون الرؤيا، وقيل اللام زائدة لتقدم المفعول لئلا يحتمل الابتداء، ومثله: (وفى نسختها هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون) [الأعراف: ١٥٤]البيان ٢/٤٢ والدكتور إبراهيم بركات في قضايا نحوية(د.ت).

وقد يزاد الحرف لضرورة كقول حسان:

تبلت فؤادك في المنام خريدةُ تسقى الضجيعَ ببارد بسام

(٢) ارجع إلى: مسك: مَسَك، مسَّك، وأمسك، يقال:مَسَك بالشيء، ومسكه، وأمسك بالشيء (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) [الممتحنة: ١٠]:مسك، وأمسك عن ...: كف وامتنع، وأمسك الشيء: وأمَسك بالشيء: مسَك، وتماسك بالشيء: مَسَك، بمعنى تعلق، واستمسك بالشيء: مسك بقوة. والتاء حذفت في تمسَّك: تتمسك مثل تذكّر: تتذكر.

(٣) ذهب إلى هذا المعنى محقق الديوان ص ١٩.

الجر مثل: حروف القسم وربَّ وبعضها له أثر في اللفظ ويخالفها في الإعراب مثل واو المعية، وتقدر بمعنى مع، وينتصب الاسم بعدها على معنى المصاحبة وحروف العطف والاسم بعدها تابع ما قبلها.

وهنالك حروف تتعلق بمجموع الجملة مثل حروف النفي والاستفهام والشرط والجزاء، فهذه الأحرف تدخل على مجموع الجملة لا على جزء منها[1].

ويحذف حرف الجر توسعاً، قال تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨] المحذوف الباء: بأنه، وقال تعالى: ﴿بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ﴾ [ق: ٢] أي: من أن جاءهم، وقال تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾ [الأعراف: ١٥٥] أي: من قومه، واختار ينصب مفعولين.

وقال جرير:

تمرون الديارَ ولم تعوجوا كلامكم عليَّ إذن حرامُ

روى بنصب الديار بعد نزع الخافض (الباء)، وهذه رواية أهل اللغة، والرواية في الديوان بفعل متعدٍ: أتمضون الرسوم[2]، والفعل «أمر» يتعدى بالباء كما في قول ابن ميادة: [3]

أمرتك يا رياحُ بأمرِ حَزْمٍ فقلت هَشَيمَة من أهل نجْدِ

وقد يزاد حرف الجر لتضمين الفعل المتعدى معنى الفعل اللازم، قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرْ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣] يخالفون ضمن معنى يخرجون

---

(١) ارجع إلى: دلائل الإعجاز ص ٤.

(٢) ارجع إلى: الحمل على اللفظ والمعنى د. محمود عكاشة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ص ٢١٨، والكامل، جـ ١/٣ ، المكتبة العصرية ، لبنان، والرواية في الديوان ٥١٢: «أتمضون الرسوم»، فلا شاهد فيها:

أتمضون الرسوم ولا يُحيَّا كلامكم عليّ إذن حرامُ

والشاهد الصحيح في ذلك قول أعشى طرود (إياس بن عامر):

أمرتك الخيرَ فافعلْ ما أمرت به فقد تركتُك ذا مال وذا نشب

(٣) الكامل، المبرد، المكتبة العصرية جـ ١/٣٩ والكَافية جـ١/٣٠٢، ٣٠٣، وقَد قاله في رياح بن عثمان المري. والهشيمة: النبت الجاف المنكسر.

فتعدى بحرفه (عن) يقال: خرج عن،ويسمى التضمين المعنوي[1].

وقد يزاد حرف الجر في الفاعل، وتكون هذه الزيادة لمعنى،ومنها التعجب، قال كعب:

أكرمْ بها خلةً لو أنها صدقتْ موعُودَها أو لو أن النصحَ مقبولُ

أكرم بها خلة، وهو فعل في صورة الأمر لمعنى التعجب، وأصله ثلاثي ثم حُوّل إلى فعل ماض مزيد أفعل بمعنى صار ذا كرم، وقد حُوِّل إلى معنى الطلب مع بقاء المعنى الخبري وضُمِّن التعجب ما أكرمها، وقد زيدت الباء في فاعله؛ لئلا يلتبس بالأمر، وقد زيدت الباء بها كما زيدت في فاعل أفعل كفى قال تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ [النساء: ٧٩]، وزيادة الباء في فاعل أفعل غالبة لا لازمة، وقيل أكرم أمر باعتبار الصيغة والمعنى جميعاً، والمأمور المخاطب[2].

وقيل المعنى الأمر[3]، ولكن المأمور المصدر الذي دلّ عليه الفعل، والباء باء التعدية، وهي متعلقة بالفعل قبلها والاسم بعدها في موضع رفع، والخلة تمييز منصوب[4].

ويروي في موضع أكرم بها خلة: فيا لها خلة، ويا: حرف نداء والمنادي محذوف، ويجوز أن تكون حرف للتنبيه بمنزلة ألا، واللام للتعجب متعلقة بفعل محذوف، والتقدير: فيا قوم اعجبوا لها خلة، أو: ألا اعجبوا لها خلة، ويروي «يا ويحها»، «ويا ويلها»[5]، ويجر الفاعل بالباء جوازاً كما في قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيباً﴾ [النساء: ٦] أي كفى الله حاسباً، ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيّاً﴾ [النساء: ٤٥] والمعنى اكتفوا

---

(١) ويحول الفعل المتعدي إلى اللزوم بضم عين فعل لمعنى التعجب والمبالغة نحو: ضرب، أي: ما أضربه. وربُح التاجر بمعنى: ما أربحه، ويتعدى اللازم بتضمينه معنى المتعدي، قال تعالى: (ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله) [البقرة: ٢٣٥] ضمن معنى: كونوا، وهو متعد، فتعدى بدون الحرف حملاً على معنى المتعدي نوى.

(٢) شرح قصيدة كعب ص ١١٦ وصاحب هذا الرأي الفراء والزجاج وابن خروف والزمخشري، وارجع إلى الأشباه والنظائر جـ٢/١٨٨.

(٣) ارجع إلى: الأشباه والنظائر جـ٢/١٨٨ اختلف العلماء في «أفعل به» قيل معناه أمر أو أتعجب، مع إجماعهم على أن لفظه لفظ الأمر، واختلفوا في موضع حرف الجر ومجرور، فمن قال إن أفعل أمر وأن فاعله مستتر قال إن الجار ومجروره في موضوع نصب، والباء إما للتعدية كررت به أو زائدة مثل قرأت بالسورة، ومن قال بأن معنى أفعل التعجب لا الأمر قال بأن الجار والمجرور في موضع رفع بالفاعلية ولا ضمير في أفعل، والباء زائدة مثل: (كفى بالله وكيلاً).

(٤) شرح قصيدة كعب ص ١١٦، وهذا مذهب ابن كيسان (ت ٢٩٩) وابن الطراوة (٥٢٨ هـ).

(٥) ارجع إلى: شرح قصيدة كعب ص ١١٧ والديوان ص ٧.

بالله، وهو يكفيكم أعداءكم والباء زائدة، وهي في موضع رفع، وجيء بالباء للتقوية والتأكيد. ويجر الفاعل بمن جوازاً كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق:٣٨] المعنى: ما مسنا تعب،[١] والجار والمجرور متعلقان بالفعل العامل.

ويعد حرف الجر من كعناصر تماسك الجملة؛ لئلا يكتفي الفعل بفاعله فقط لضعفه عن الوصول إلى المفعول، فالحرف موصل إليه فجعله في لحمة الجملة، قال كعب: ولا تمسك بالعهد الذي زعمت. ويمشي القراد عليها، فحرف الجر موصل إلى المفعول الذي يضعف الفعل عن الوصول إليه بنفسه [٢] وحرف الجر رابط معنوي؛ لأن معنى التعليق الارتباط المعنوي، فالأصل أن أفعالاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء بنفسها، فأعينت على ذلك بحروف الجر، وهذه الحروف تتعلق بالفعل أو ما يترل مترلته في العمل والتأويل به،ويستثنى من ذلك الحرف الزائد قال تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ [النساء: ٧٩] الباء زائدة، لأن الفعل يصل إلى فاعله بنفسه: كفى الله شهيداً، وزيدت الباء تقوية وتوكيداً ولم تدخل للربط، ومثله: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]من زائدة في اللفظ، وجيء بها لغرض معنوي: التوكيد والتقوية، ومن ذلك أيضاً خلا وعدا وحاشا في الجر، تنحى الفعل عما دخلت عليه[٣].

والأصل في حرف الجر ومجروره أن يتعلقا بالفعل، لأن الفعل قصر عن الوصول إلى الاسم فأعانه حرف الجر، والزائد في الكلام فضلة لا يتعدى به الفعل، والتعدية إيصال الفعل إلى الاسم، ومن ثم حرف الجر الموصل للمفعول جزء من لحمة الجملة وترابطها.

وحروف المعاني تمثل وصلات داخل الجملة تصل بين أجزائها وتؤدي معنى في سياقها، ولا تؤدي معنى في ذاتها، ويختلف معناها باختلاف سياقها اللغوي، والوظيفة

---

(١) القرطبي جـ٥/٣٩ وص ٢١١ وجـ١٧/٢٠.

(٢) ارجع إلى: دلائل الإعجاز ص١٠٢، سر صناعة الإعراب، ابن جني جـ١/١٣٩، ١٤٠، وشرح الكافية جـ١/٣١، والمقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر، تحقيق كاظم بحر المرجان، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، ١٩٨٢م جـ١/٢٧٤، ٢٧٥.

(٣) الأشباه والنظائر جـ١/٢٦٤، ٢٦٥، ولعل ولولا عند من جرهما وكاف التشبيه عند الأخفش وابن عصفور، وربّ عند الرماني وابن طاهر حروف زائدة.

الإعرابية واحدة[1].

وقد يتعلق حرف الجر بمعنى لا يدل عليه غيره فيه، ومن ذلك قول الشاعر:

لا تأخذني بأقوال الوشاة ولم أذنب وإن كثرت فيَّ الأقاويلُ

العرب تقول: أكثر فيه القول، بمعنى كذب عليه وأكثر عنه القول: تتابع الأخبار الحسنة، وأكثر من: طلب الكثير منه، وأكثر عنه القول: أكثر النقل عنه[2].

وقوله:

لقد أقوم مقاماً لو يقوم به أرى وأسمع ما لو يسمع الفيلُ

قام يقوم به: حمله من قعود، والعرب تقول: قام بكذا: وقف به، وثبت عليه واستمسك به، ولازمه، وقام بالأمر: تمسك به وحافظ عليه، وأقام عنده: ثبت ولم يبرح، والعرب تقول: فلان لا يقوم بهذا الأمر: لا يطيق عليه، وإذا لم يطق الإنسان شيئاً قيل: وكأن الشاعر قد استثقل المقام الذي وقفه أمام النبي ﷺ، فقد صار ما اهم فيه حملاً ثقيلاً يعجز الفيل على ما به من قوة على حمله، أو أنه لشدته يكاد يسمع الفيل، وهو في اعتقاده لا يسمع، فعبر عن ثقل الموقف عليه بمثل لا يطيقه، وحرف الجر هنا يفيد الملازمة[3].

وقوله: «فما تدوم على حال تكون بها». تدوم فعل تام، لأن ما نافية لاظرفية، ولأنها بلفظ المضارع «وعلى حال» متعلق بتدوم، حال. وتكون بها تامة أيضاً، وهي صفة الحال، والرابط الضمير المجرور، ويجوز أن تكون «بها» جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر كان الناقصة على اعتبار كان ناقصة.

قال كعب: تنفى الرياح القذى عنه[الماء]، تنفي فعل متعد لفعل واحد يتعدى إلى الثاني بالحرف عن بمعنى أزال، واستخدم عن؛ لأنه متعلق بسطح الماء، فأراد معنى الرفع والإزالة، وتحقق ذلك بعن، ومثله قوله: قد سيط من دمها فجع وولع... »

---

(١) وتتعلق حروف الجر بالفعل لمعان منها: تعلق المفعول به نحو: أمسكت باللص، والمعنى: أمسكت اللصَ، وتعلق المفعول له: جئتك للطعام والمال، وتعلق الظرف: أقمت بمَكة وتعلق الحال: خرج بأسرته، وتعلق المفعول معه: ما زلت بزيد حتى ذهب، أي ما زلت مصاحباً له حتى ذهب. الأشباه والنظائر في النحو جـ١/١٠١.

(٢) اللسان:كسر م ٦٠٢/٧ (دار الحديث)، كثّر القول: زاده كثرة وكثر فيه القول: كذب فيه وأكثر الله فينا مثلك: زاد فينا أمثالك.

(٣) اللسان: طوق جـ٥٤٨/٧ (دار الحديث).

الجار والمجرور بمنزلة المفعول الثاني.

وقد يعدل المتكلم عن حرف مشهور إلى غيره لمعنى أبلغ يؤديه السياق اللغوي، ومن ذلك قول كعب: والعفو عند رسول الله مقبول. والمشهور فيها: والعفو من رسول الله، فعدل عنها إلى«عند» لتعظيم النبي ﷺ، ولتوسعته فالعفو عنده أبلغ من العفو منه.

ويجوز أن يقع حرف الجر موقع غيره في التركيب، فيكون بمعناه، وهذا المعنى خاص، ومنه قوله: «ثم يزلقه منها لبانٌ وأقرابٌ»، من بمعنى عن، والمعنى يزلق القراد عنها صدرها وخواصرها، وقد جعل «من» في موقع «عن» لشدة حرص القراد على ملاصقة جلد الناقة، فيقع عنه لشدة ملاسته وامتلائه.

وقوله: «والعفو عند رسول الله مقبول». وقع «عند» موقع «من» لكثرة عفوه وأنه من بين خلال أخرى عليها خلقه الحسن ﷺ كقولنا: المال عند فلان كثير، ففيه وفرة، وهذا لا يحتمله قولنا: المال من فلان[1].

وقوله: «قد سيط من دمها» من بمعنى «في» أي: خلط في دمها، كقوله تعالى﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنْ الأَرْضِ﴾ [الأحقاف: ٤].

وقوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِي لِلصَّلاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾[الجمعة: ٩] أي في يوم فتزلت «من» منزلتها، لأنها في جزء من النهار ومن تفيد التبعيض، وقد جعل الشاعر من موضع «في» ليجعل الفجع والإخلاف لتبديل ممزوجة بدمها أو مصنوعة منه للمبالغة في المعنى، وأصل المعنى إن هذه المرأة قد خلط بدمها الإفجاع بالمكروه، والكذب في الخبر، والإخلاف في الوعد، وتبديل خليل بآخر، وصار ذلك سجية لها، ولا طمع في زواله عنها. وساط بمعنى خلط الشيء حتى اختلط، فتعدى بحرفه «من» في المفعول الثاني، فساط متعدٍ لمفعول واحد، وقد صار نائباً لفاعله.

وقيل قوله: فما تدوم على حال تكون تكون بها، الباء بمعنى عليها مثلها مثل قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥] الباء بمعنى: على قنطار. وقيل بمعنى في مثل: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾[ص: ٣٢] أي في الحجاب،

---

(١) انظر تفسير الطبري ج١/٢٩٩ ويسمى المعاقبة: أن يتعاقب حرفان في موضع واحد.

وقيل الباء في بالحجاب: باء السببية. وقد عدى الفعل بالباء لتكون الحال ملازمة لها، فهي متلبسة بها[1].

وقوله:

فما تدوم على حال تكون بها كما تلوَّن في أثوابها الغول

والباء في بها للإلصاق نحو: بزيد داء، أو تكون بمعنى على كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥] أي على قنطار أو بمعنى في مثل قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢] في الحجاب، وقيل بمعنى السببية (بسبب الحجاب)[2]. والجار والمجرور يتعلقان بالفعل أو ما يشبهه أو ما يشير إلى معناه، فحرف الجر رابط حرفي إلى جوار الرابط السياقي المعنوي والرابط الإسنادي في الجملة، وحرف الجر متعلق بفعل أو ما يشبهه والتعليق رابط معنوي[3].

ويتعلق حرف الجر بمحذوف في المواضع الآتية[4]:

- أن يقع مع مجروره صفة: قال تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾[البقرة: ١٩] من السماء في موضع جر صفة صيب، كقول كعب:

إن الرسول لسيف يستضاء به مهند من سيوف الله مسلول

قوله: «من سيوف» متعلق بمحذوف تقديره كائن من سيوف الله، وقد جمع بين الوصف بالجملة وشبه الجملة والوصف المفرد (مهند)، وهو الأصل، ولهذا رجح بعض

---

(١) شرح قصيدة كعب، ص١٤٠.

(٢) شرح قصيدة كعب، ص١٤٠.

(٣) الظرف والمجرور، لابد من تعلقهما بالفعل أو ما يشبهه (ما يعمل عمله) أو ما أوّل بما يشبهه كقوله تعالى: (وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله)[الزخرف: ٨٤] إله مؤول بمعبود: اسم مفعول يعمل عمل الفعل. أو ما يشير إلى معناه نحو: فلان حاتم في أسرته. حاتم رمز الجود ويقدر في الكلام إن لم يكن شيئاً من ذلك موجوداً نحو: (وإلى ثمود أخاهم صالحاً) [الأعراف: ٧٣] أي أرسلنا إلى ثمود أخاهم صالحاً. ويقدر أو استقر.
وهنالك حروف لا تتعلق بفعل منها: حرف الجر الزائد الباء في (كفى بالله شهيدا) [النساء: ٧٩] من (هل من خالق غير الله) [فاطر:٣] ومنها لعل ولولا عند استعمالهما جراً وربّ وكاف التشبيه وخلا وعدا وحاشا في الجر، الأشباه والنظائر١/٢٦٤، ٢٦٥

(٤) ارجع إلى: الأشباه والنظائر ج١/٢٦٥ والظرف مثل الجار والمجرور نحو: (وله من في السموات والأرض ومن عنده لا يستكبرون) [الأنبياء: ١٩] (من عنده) الظرف صلة الموصول. أي: ومن خلق عنده من الخلق ومنهم الملائكة عليهم السلام. وأعندك شك. أي: أستقر عندك شك. ونحو: أيوم الجمعة صمت. ويقدر العامل في الظرف فعلاً، لأنه الأصل في العمل في الظرف (النصب).

العلماء المحذوف اسماً «كائناً أو مستقراً»، وقوله: «عيشهما لحم من القوم معفور». «من القوم» متعلق بمقدر تقديره: كائن من القوم. يقدر اسماً؛ لأن الصفة المفردة تكون اسماً، ويجوز تقديره فعلاً؛ لأنه الأصل في العمل.

- أن يقع مع مجروره حالاً، قال تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [القصص: ٧٩] والتقدير:حال كونه مستقراً في زينة، وقدر بعضهم: فخرج على قومه متزيناً، فوقع الجار والمجرور موقع الحال. وكقول كعب: «كل ابن أنثى.... على آلة حدباء محمول» على آلة جار ومجرور متعلقان بمحذوف تقديره: يستقر على آلة، قدّر فعلاً؛ لأنه عامل النصب في الحال المفرد، وشبه الجملة نزل منزلته، ونحو: «مسكنه من بطن عُثّر غيل» أي حال كونه من بطن عَثَّر (اسم وادى).

- أن يكون صلة نحو: جاء من في قلبه خير، والمعنى من استقر في قلبه خير. والأولى تقدير فعل بعد اسم الموصول؛ لأن صلة الموصول جملة.

- أن يكون حرف الجر ومجروره خبراً نحو: زيد في البيت. والتقدير: استقر أو كان أو وجد أو ثبت في البيت. ويجوز تقدير المشتق مستقراً أو كائناً، والأولَى تقدير فعل؛ لأنه الأصل في العمل عند بعض النحاة، وتقديره اسماً جائز أيضاً[1]. ومن ذلك قول كعب في الناقة: في دفها سعة، ويرجح في المحذوف الاسمية؛ لئلا تكون الجملة فعلية: كائن في دفها سعة، وهذا يخالف رأي من رجح تقدير المحذوف فعلاً، ويغلبون ذلك مع الظروف، وأقول هذا يرجح في غير التقديم والتأخير، فلا يرجح فعلاً في: «في الخدين تسهيل»: فلا يقال: استقر في الخدين تسهيل، فالجملة في الأصل اسمية فيقدر المحذوف اسماً: مستقر في الخدين تسهيل[2]، فيرجح الاسم في هذا الموضع وقوله «لبوسهم من نسج داود» يقدر كائنة من نسج داود، والأصل تشبه نسج داود.

- أن يكون في دعاء نحو: بالرفاء والبنين، بإضمار العرس بالرفاء والبنين،دعاء بالالتئام والاتفاق، أو دعاء عليهم نحو: (لا أبا لكم) الجار والمجرور متعلقان بمحذوف مرفوع خبر لا، وقيل بل الخبر مقدر، ولكم جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة،

---

(١) الأشباه والنظائر ج، ١/٢٦٥.

(٢) ارجع إلى: الأشباه والنظائر، جـ١/٢٦٥.

والأرجح الأول[1].

- أن يأتي بعد استفهام ويرفع ما بعده نحو: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾[إبراهيم: ١٠] أي: أكائن عندك شك.

- أن يكون في قسم ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾[الليل: ١] الواو حرف قسم يجر ما بعده مثل الباء والهمزة والتاء، والتقدير: أقسم أو أحلف: (والليل إذا يغشى) والأولى تقدير فعل قبل القسم، لأن القسم جملة.

والأرجح أن يقدر المحذوف فعلاً في كل ما مضى، لأنه الأصل العمل والتعليق يكون فيه، وهو ارتباط معنوي، ويقوي ذلك أن الظرف معمول الفعل، والظرف يقع خبراً متعلقاً بمحذوف قدره العلماء على الأرجح فعلاً، والمشتق أو الوصف يعمل عمل الفعل جوازاً، والأولى أن نقد عليه الأصل (الفعل).

ثالثاً- الجملة الشرطية:

جملة فيها حرف شرط له شرط وجزاء، وهي عبارة عن جملتين ربط بينهما حرف الشرط ومعنى الشرط، فالجملة الثانية جزاء الأولى أو جوابها، فهي متممة لمعاني، وهي بمنزلة الخبر من المبتدأ، والجواب جزاء الشرط وتمام معناه؛ وهما معاً بمنزلة جملة واحدة تامة.[2]

وقد أطلق الزمخشري على التركيب الشرطي اسم الجملة الشرطية؛ لأن الشرط وجوابه بمنزلة المسند والمسند إليه في قوة ما بينهما، ويجوز حذف الجواب لدلالة المتقدم عليه،وهذا جائز أيضاً في الإسناد الجملي، فقوى ذلك شبه الشرط بالتركيب الجملي (المسند والمسند إليه)، وتسمية التركيب الشرطي جملة فيه خلاف، فالحجة، عند الزمخشري أن حرف الشرط ربط بين الجملتين، فصارتا كالجملة الواحدة مثل

---

(١) شرح قصيدة كعب، ص ٢٦٦.

(٢) ارجع إلى: شرح المفصل، أبن يعيش م١/١٧٢ ومصطلح «الجملة الشرطية» من وضع الزمخشري وهذا مذهبه، وهذا في ظاهره يشبه الجملة، لكنه لا يكون جملة كالمسند والمسند إليه، فهو مكون من تركيبين (جملتين) والأولى أن نسميه الجملة المركبة تمييزاً لها عن الجملة المألوفة (المسند والمسند إليه)، ولا نسميها الجملة المعقدة، فالتعقيد: التداخل والالتباس، فلا يعرف المسند إليه والمسند إلا بعد نظر طويل كالتقديم والتأخير الذي يختلط على المتلقي. واستخدام الزمخشري مصطلح الجملة الظرفية، يريد الجمل التي تعلق فيها الظرف بمحذوف قدر خبراً، وسماها ظرفاً لوقوع الحوادث فيها نحو: زيد عندك، وهذه الظروف ليست خبراً بل تعلقت بخبر، يقدر فعلاً أو اسماً، وهي أشباه جمل وليست بجمل.

المبتدأ والخبر، فالمبتدأ لا يستقل بذكر عن خبره؛ لأن الأخير متم الفائدة ومخبر عنه إفادة، والشرط لا يستقل عن الجزاء.

ويخبر عن المبتدأ بجملة الشرط ويربط بينها وبين المبتدأ رابط نحو: زيد إن تكرمه يكرمك، جملة الشرط وقعت خبراً، والرابط الضمير، ومثله: زيد إن يقم أكرمه. وقع الرابط في جملة الجزاء، فالعائد في الجملتين واحد، وهذا يؤكد كونهما جملة واحدة.

ويدخل حرف الشرط على جملتين، فيربط إحداهما بالأخرى، فتصيران كالجملة الواحدة، فقولنا: قام زيد، خرج محمد، جملتان متباينتان لا تعلق لإحداهما بالأخرى، فإن دخل حرف الشرط عليهما صار جملة واحدة، لأن حرف الشرط يربط بينهما، فتتعلق الجملة الثانية بالأولى؛ لأنها جزاء لها، وتعلقت الأولى بها لحاجتها إلى معنى الثانية فهي جواب لها، وذكر إحداهما منفردة بعد حرف الشرط لا يفيد شيئاً ولا يعد كلاماً تاماً، والجامع بين الجملتين حرف الشرط، وما يتحقق عن تلازمهما من معنى، فلا تقطع إحداهما عن الأخرى، فيتباين المعنى، وكل منهما لها معنى مستقل دون حرف الشرط، واتصال الثانية بالأولى كعلاقة الإسناد بين المسند والمسند إليه، فلا يكون شرط دون الجملتين معاً، وكذلك لا يكون معنى مفيد دون المسند والمسند إليه[1].

وأزيد إلى ما ذكره الزمخشري أن الجملة الشرطية قد يدخل فيها جمل اعتراضية والجملة الوصفية والجملة الحالية والتفسيرية ويدخل فيها متعلقات كالجار والمجرور والصفة والتوكيد والظرف، وهذا أيضاً في الجملة الإسنادية (التي بها مسند ومسند إليه).

وقد رأى الفخر الرازي أن مجموع جملتي الشرط (جملة الشرط وجملة الجزاء) جملة واحدة، وكذلك ما عطف عليهما من جمل بمنزلة جملة واحدة، فالشرط مجموع الجملتين وما عطف عليهما كقوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئاً فَقَدْ احْتَمَلَ بُهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً**﴾ [النساء: ١١٢] فحكم البهتان والإثم متعلق بالخطيئة والإثم اللذين يرمى بهما البريء[2]. وقال تعالى: ﴿**إِذَا طَلَّقْتُمْ النِّسَاءَ**

(١) ارجع إلى: شرح المفصل، م١/١٨٥.
(٢) نهاية الإيجاز، ص٢٠٢، ٢٠٣.

﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]. وإذا: ظرف منصوب المحل، والعامل فيها –على الأرجح – فعل الشرط وجملة الشرط مضافة إليها، والجواب مقيد بالفاء. واقتران جواب الشرط بالفاء يقوى التصاقه بجملة الشرط، فالفاء رابط حرفي إلى جوار أداه الشرط.

وهذا النوع من الجمل يطلق عليه الجملة المعقدة لشدة ما بين الشرط الجزاء من الترابط والتمام، ولعدم جواز قطع الثانية عن الأولى، فينتفي عنها معنى الجزاء أو الجواب. وتسميتها بالمعقدة غير دقيق والأدق تعبيراً عن تسمى بـ«الجملة المركبة»؛ لأنها مركبة من جملتين، الأولى منهما بمعنى الشرط والثانية جوابها، والتعقيد يكون في المعنى لعدم وضوحه، وهذا ليس في الشرط فليست بمعقدة بل مركبة؛ لأن التركيبين يدخلان في علاقة شرطية، ونطلق عليهما مجازاً الجملة الشرطية تشبيها بالجملة الإسنادية المألوفة[1]. قال كعب:

إذا يساور قرناً لا يحل له أن يترك القِرْن إلا وهو مجدول

«يساور قِرنًا» جملة الشرط وجوابه: «لا يحل له أن يترك القرن إلا وهو مجدول»، وقد حذفت الفاء من الجواب؛ لأن الجزاء جملة فعلية، وقد تداخلت جملتا الشرط والاستثناء، فقد وقعت جملة الاستثناء جواب الشرط، وفيه جملتان في تركيب واحد: لا يحل له أن يترك القرن إلا وهو مجدول. الجملة بعد «إلا» حال مقترنة بالواو، والمرفوع بعد «إلا» يجوز إعرابه جملة، وحق اللفظ المفرد بعد إلا في الاستثناء التام المنفي النصب على الاستثناء.

ب- الجمل المتعلقة بما قبلها :

هنالك جمل في العربية ترتبط بما قبلها لدخولها في معناه وتمامه مثل جملة الخبر أو تكون مبينة له فتكون وصفاً، وهي الجملة الوصفية، أو تبين حالة فتكون قيداً لعامل

---

(١) مصطلح الجملة المعقدة (أو المركبة) غربي، وليس من وضع علماء العربية بل ترجمة Complex sentence، وهذا المصطلح لا يعبر عن طبيعة الجمل المتماسكة، كتعلق جملة الحال بصاحبها وتعلق جملة الصفة بالموصوف، وجملة الجزاء بجملة الشرط، فهذه الجمل تتعلق بما سبقها، وهي متممة لها في المعنى بيد أنها لا تدخل معها في علاقة تعقيد. ارجع إلى مدخل إلى دراسة الجملة العربية، الدكتور محمود نحلة، ط دار النهضة العربية ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨م ص ٢٤.

الحال ووصفاً له في المعنى، وهي الحالية، أو تكون مفسرة لمبهم كجملة الصلة، أو جملة جزاء شرط، وتمثلان معاً (جملتا الشرط وجزائه) جملة مركبة فالجواب بمنزلة الخبر في الشرط وهي أشد ارتباطاً به من غيرها، والجملة المقسم عليها ترتبط بجملة القسم، فالأولى (جملة القسم) تأكيد لها، وهي جملة جواب القسم، والجواب متوقع للمخاطب عند سماع القسم [1].

وهذه الجمل تتصل بما قبلها لفظاً ومعنى أو معنى فقط، فقد تعترض بينهما جملة معترضة أو يفصل بينهما فاصل في اللفظ فقط، ويزيد الجملة ارتباطاً بما سبق موقعها منه إعراباً، فالجمل التي لها محل من الإعراب يمكن تأويلها بمفرد، فيقع موقعه مما تعلق به من كلام سبق، كالجملة الخبرية التي تقع موضع الخبر المفرد وكذلك جملة الصفة والحال، فالموقع من الإعراب يعد رابطاً إلى جوار الروابط اللفظية والمعنوية، فهي تابعة لما قبلها[2].

وهذه الجمل ترتبط بغيرها؛ لأنها تتعلق بمعنى فيه، ويدخل فيها الجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي لا محل لها من الإعراب، تأتي لمعنى فيما قبلها ما عدا الجملة الابتدائية، فما بعدها تبع لها[3].

---

(١) الجملة القسمية يؤتى بها لتأكيد الجملة المقسم عليها، وقد تدخل قد على الجواب للتوقع.

(٢) الجمل التي لها محل من الإعراب: الخبرية، والحالية، والمحكية بالقول، والوصفية، والمضاف إليها والمعلق عنها. والتابعة لما هو معرب أو ذو محل وجزاء الشرط الجازم مقترنة بالفاء، أو بإذا الفجائية. فالصفة تتبع الموصوف الذي له محل من الإعراب، ولكن صلة الموصول (الجملة) لا محل لها من الإعراب فلا يمكن تأويلها بمفرد، وكذلك الجملة المعترضة، والمفرد الأصل في الجملة، والجمل التي لها محل من الإعراب تقدر بمفرد، فالمعرب المفرد، الأشباه والنظائر جـ٢/٢٥.

(٣) الجمل التى لا محل لها من الإعراب: جمل لا تحل محل المفرد، وهو الأصل في الجمل، وهي سبعة :
- الابتدائية نحو: بانت سعاد، الرسول نور. وتسمى الجملة المستأنفة، لافتتاح الكلام بها في أوله وأول الفقرات والموضوعات، ومنها الجمل المنقطعة نحو: كل ابن أنثى ميت.
- الجملة الاعتراضية التى تعترض بين كلام لإفادة الكلام تقوية: (فإن لم تفعلوا –ولن تفعلوا– فاتقوا النار) [البقرة: ٣٤].
- الجملة التفسيرية، وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه قال تعالى: (إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون) [آل عمران: ٨٩] جملة: «خلقه» تفسيرية.
- جملة جواب القسم قال تعالى: (يس (١) والقرآن الحكيم (٢) إنك لمن المرسلين(٣)) [يس: ١، ٢، ٣].
- جملة جواب الشرط على ألا تكون بعد الفاء أو إذا في الشرط الجازم.
- جملة الصلة، صلة الاسم: جاء الذى مات أبوه، وأعجبني أن قمت.
- الجملة التابعة لما لا محل له من الإعراب كالعطف على الجملة الابتدائية.
ارجع إلى: الأشباه والنظائر جـ٢/ ٢٤، ٢٥.

وهذه الجمل تتعلق بما قبلها بالضمير أو بالمعنى، فهي تدخل فما تعلقت به[1].

والجمل في قصيدة كعب فيها تماسك، فالجمل تدخل في علاقات مع غيرها برابط لفظي أو رابط سياقي معنوي، والجملة التي تكتفي بذاتها غير موجودة، فالجمل تشابكت في بناء القصيدة، وتشكل الجملة لبنة فيه، فلا تشذ عن نسيج البناء الكلي، والجمل الاعتراضية وجملة الصلة وجواب القسم والجمل الشارحة، جاءت لمعانٍ في النص.

وقد توهم بعض المعاصرين أن الجمل التي لا محل لها من الإعراب في اصطلاح النحاة تخرج عن نسيج النص لإمكان الاستغناء عنها، واستندوا في ذلك إلى قول النحاة فيها إنها لا محل لها من الإعراب، وهذا رأي فيه نظر، فالجمل التي حملت هذا التوصيف النحوي وظفت لمعاني في النص، منها التوضيح والتخصيص والتفسير والتأكيد، وقد تأتى لمعان بلاغية كالدعاء والمدح والذم وغير ذلك[2].

وهذه الوظائف متممة لمعان في النص؛ وتوصيف النحاة لمكانها النحوي من غيرها يعني أنها تشكل وحدة نحوية مستقلة لا يفسد التركيب والسياق بدونها، وأنها قد تأتى بين أجزاء التركيب اعتراضاً، أو أنها توضح معنى المبهم مثل جملة الصلة، أو للتأكيد كجملة جواب القسم.

وهذا لا يعني أنها تراكيب رئيسة في النص بل جمل متممات لمعان تدعم وحداته الأساسية، وتدخل في لواء جمل أساسية في النص فهي تبع لها، ولا يمكن الاستغناء عن بعضها كجملة الصلة فهي لازمة للاسم الموصول وليست مكتفية بذاتها.

لكن الجمل التي لا محل لها من الإعراب ليست في درجة ما لها محل من الإعراب؛ لأن الأخيرة تزيد عليها في موقعها من الإعراب فهي تحل محل المفرد، وهو الأصل في الجمل ولكن الجمل التي لا محل لها من الإعراب لا تحل محل المفرد فلا تؤول به، ولا

---

(١) بعض الجمل ليس فيها ضمير مثل جملة جواب القسم نحو: (يس، والقرآن الحكيم، إنك من المرسلين) [يس ١-٣] جملة الجواب جواب الأولى ومتممة لمعناها، فالرابط هنا رابط معنوي لازم، والجملة الجواب مؤكدة للقسم، والجملة الابتدائية مفتتح الكلام أو استهلاله.

(٢) ارجع إلى: نحو النص في النحو العربي، دراسة في مجموع من العبارات الشارحة، فيصل إبراهيم صفا، بحث في المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، عدد ٢٣/٩٢، ٢٠٠٥م ص٥٩، وقد ذهب صاحب البحث إلى أن الجمل التي لا محل لها من الإعراب –حسب تعبير النحاة– تخرج عن نسيج النص؛ لأنها مكتفيه بذاتها.

تنزل منزلته من الكلام، ولكنها ترتبط بما جاء له في المعنى واللفظ أو في المعنى فقط، فهي في الدرجة الثانية في ارتباطها بما جاءت له.

وتحصر الجمل التي ترتبط بما قبلها فيما يأتي: [1]

الخبر الجملة، وجملة الصفة، وجملة الحال، وجملة الصلة، وجملة جواب الشرط، والجملة التفسيرية، وهنالك جمل أخرى مثل: الجملة المحكية بالقول، وجملة جواب القسم، والجملة التي تؤول بمصدر، والجملة التي تستثنى من الكلام، وخبر بعض الأفعال الناسخة (خبر جملة اسمية أو فعلية) وغيرها من الجمل.

الأولى – الخبر الجملة:

الخبر الجملة الركن الثاني في الجملة الاسمية، وهو ركن أساسي ويحتاج إلى رابط يربطه بالمبتدأ[2]، ولا يستغنى عنها؛ لأنها إخبار عن المبتدأ ومتممة لمعنى الجملة، والرابط في جملة الخبر: الضمير والإشارة أو تكرار لفظ المبتدأ في جملة الخبر أو تكرار معناه.

– الربط بالضمير: ويكون ظاهراً ومضمراً في الأفعال أو مضافاً إلى الأسماء والضمير الأصل في ربط الخبر الجملة بالمبتدأ، وتجب مطابقته مع المبتدأ؛ ويظهر الرابط في الجملة الاسمية مع المبتدأ مفرداً ومثنى وجمعاً، نحو: زيد شعره طويل. وتجب مطابقة الضمير المقدر والظاهر للمبتدأ، وقد ناب الضمير مناب المضاف إليه، والأصل: زيد شعر زيد طويل. فأغنى الضمير عن تكرار اللفظ، وضمير الفصل[3] (أو العماد) يظهر في جملة الخبر لتأكيد معنى الخبر فيه، وجيء بالفصل ليتعين كون اللفظ خبراً لا صفة

---

(١) ارجع إلى: الأشباه والنظائر في النحو جـ١/٢٢٧.

(٢) شرح الكافية، ابن الحاجب جـ١/٢٢٧.

(٣) شروط ضمير الفصل:

أ– أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة وأن يكون هو المغني.

ب– أن يكون بين المبتدأ وخبره.

ج– أن يكون بين معرفتين أو معرفة وما قاربها من النكرات.

شرح المفصل م٢/٥٩، وهو مؤكد لما قبله نحو: زيد هو القائم، إن زيد هو القائم، ويجوز إعرابه مبتدأ وما بعده خبره، ويجوز ألا يكون له موقع من الإعراب مثل «ما» في: (فبما رحمة من الله) [آل عمران: ١٥٩] ومثل الكاف في أولئك، ورويدك، وذلك.

لصحة الوصف به، قال تعالى: ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمْ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤] [١].

ونحو: قولي زيد قائم، فالمعنى (قام هو) يقدر الضمير مثلما يقدر في الخبر المفرد نحو: زيد قائم، أي قائم هو.

ويجوز أن يقام الظاهر مقام الضمير بيد أن الضمير أفصح فلا حاجة لتكرار ذكر لفظ تقدم، والرابط في جملة الخبر ضروري؛ لئلا يفهم أنها كلام[٢].

والضمير أساس ربط الخبر الجملة بالمبتدأ، ويظهر في الخبر الاسمي نحو: محمد ثوبه جديد، ويضمر في الخبر الفعلي إن كان المبتدأ مفرداً، فالعائد ضمير المفرد نحو قول كعب: رسول الله أوعدني، أي هو، ويشترط أن يطابق الضمير المبتدأ الذي يعود عليه.

وقد يغني عن الضمير رابط آخر في الخبر الجملة وهو:

- أن يكرر لفظ المبتدأ في الخبر الجملة في مقام التعظيم أو التهويل، مقام العظيم كقوله تعالى: ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾[الواقعة: ٢٧].

ومقام التهويل لقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ﴾[الحافة: ١، ٢] و ﴿الْقَارِعَةُ* مَا الْقَارِعَةُ﴾[القارعة: ١، ٢]. وتكرار لفظ المبتدأ في الخبر الجملة أقوى من الربط بالضمير، فالضمير مبهم ويحتمل وقوعه لغيره في كلام متقدم بيد أن اللفظ المكرر في الخبر الجملة هو لفظ المبتدأ، فهو خبر له لا لغيره، وهو الأصل في الكلام أن يذكر اللفظ في الكلام، ولكن الضمير أغنى عن إعادة ذكر الظاهر المتقدم[٣].

- أن يحيل اسم الإشارة في جملة الخبر إلى المبتدأ المتقدم والإشارة تغني عن تكرار لفظ المبتدأ أو ذكر ضميره، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [الأعراف:٣٦] وقوله: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً﴾ [الإسراء:٣٦]، ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾

---

(١) شرح الكافية ج٢/٢٤ وهذا يختلف عن ضمير الشأن الذي يتصدر الجملة الاسمية أو الفعلية فيقدم كناية عن الجملة التي تصدرها، وتكون الجملة خبراً عنه وتفسيراً له مثل: (قل هو الله أحد) [الإخلاص: ١] شرح المفصل م٢/٦٥.

(٢) مغنى اللبيب جـ٢/٥٧٣ الضمير الأصل في الربط ولهذا يربط به مذكوراً كزيد ضربته أو ومحذوفاً مرفوعاً نحو: (إن هذان لساحران) قدر العلماء في بعض الوجوه: لهما ساحران. ومنصوباً نحو: (وكلاً وعد الله الحسنى) [الحديد: ١٠].

(٣) ارجع إلى: شرح الكافيةجـ ١/٢١٣ ومغني اللبيب، جـ ٢/٥٧٥.

[الأعراف:٢٦] ويأتي اسم الإشارة في المنزلة الثانية بعد الضمير في الربط في الكلام، والأصل في اسم الإشارة أن يحيل إلى معهود في العالم الخارجي، ولهذا يوظف في الإثارة إلى الأعيان.

ولم يستخدم الشاعر اسم الإشارة في ربط الخبر بالمبتدأ، بل استخدم الضمير كثيراً، لأن الشاعر استهل القصيدة بحديث سرد فيه علاقته بسعاد ثم حديثه عن الناقة والرحلة ثم إخباره عن أزمته مع أخلائه والوشاة ثم إخباره عما اتهم به ثم اعترافه بنبوة النبي ﷺ ورسالته ومنزلة أصحابه رضوان الله عليهم، وهذا على سبيل الإقرار والإخبار والحكي، والإشارة تكون في مقام الخطاب المباشر والاتصال بالعالم الخارجي والحديث عن الأعيان[1]، فجملة الصلة أشد اتصالاً بالموصول، فلا غنى للموصول عنها، وهما (أي الاسم الموصول والضمير) يحيلان إلى المبتدأ، قال تعالى: ﴿**أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً**﴾ [الفرقان: ٤١] أي بعثه الله[2].

- أن يأتي ضمير الشأن مبتدأ في الجملة الكبرى، فالجملة التي في صدرها ضمير الشأن تكتفي بضمير الشأن رابطاً؛ لأنه يحيل إلى متأخر في اللفظ، فهو الرابط قال تعالى: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾ [الإخلاص: ١].

- أن يكون الخبر الجملة في معنى المبتدأ، فلا يحتاج رابطاً كقوله تعالى: ﴿**وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّه رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾ [يونس:١٠] ونحو قولنا: التوحيد الله واحد، أو التوحيد قولنا لا إله إلا الله، (الله واحد) جملة في معنى المبتدأ، التوحيد مبتدأ، وما بعده خبر في معناه، والجملة من المبتدأ والخبر خبر عن المبتدأ الأول التوحيد، ونحو: توبتي أستغفر الله، واعتذاري أنا آسف، وقولي أساس التقدم العلم، ومثل: مني زوجتي أم عبد الله، ومني جاءتني أم عبد الله، ومنه قول كعب:

يسعى الوشاة جانبيها وقولهم إنك يا ابن أبى سُلْمى لمقتول

قولهم إنك يا ابن أبى سلمى لمقتول، جملة، و قولهم رفع بالابتداء وما بعده خبره، وهي نفس المبتدأ في المعنى، فلا تحتاج إلى رابط[3].

- أن يدل الفعل في جملة الخبر على عموم يدخل فيه المبتدأ كأن يكون الخبر جملة

---

(١) مغني اللبيب، جـ ٣/٥٧٥.

(٢) شرح الكافية، جـ ١/٢١٢.

(٣) ارجع إلى: شرح قصيدة كعب، ص ٢٦٠.

فعلها نعم أو بئس، وهما فعلا المدح والذم، ولفظهما يوحّد مع الاثنين والجماعة، لدلالة الواحد على العموم أو الجنس، نحو قولنا: زيد نعم الرجل. ونحو: هند نعم المرأة أو نعمت المرأة ، فالرجل دل على العموم والمرأة دلت على العموم. وقد يحذف فاعل نعم وبئس ويفسره الاسم النكرة المنصوب تمييزاً، قال تعالى: في الشيطان: ﴿**أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً**﴾ [الكهف: ٥٠] أي بئس البدل بدلاً، ومثله: زيد نعم رجلاً، أي: نعم الرجل رجلاً[١].

– أن تدخل «ال» التعريف على المبتدأ في الخبر الجملة، فتنيب عن الضمير الرابط ويسمى الضمير منوياً نحو: كتابي العلم علم وافر، والخط خط واضح، والتقدير: كتابي علمه علم وافر، وخطه واضح. وجاء في الحديث: «زوجي المس مس أرنب، والريح ريح زرنب»[٢] أى: مسه مس أرنب، وريحه ريح زرنب.

ويجوز أن يقدر في الكلام للعلم به في خبر الجملة، فيحذف من الخبر الجملة وذلك في المواضع الآتية:

– أن يقدر حرف الجر «من» متصلاً به الضمير المحذوف كقوله تعالى: ﴿**وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ**﴾ [الشورى: ٤٣]، والمعنى: إن ذلك منه. قدرت من قبل الضمير المحذوف، وقولنا: القطن قنطار بألف جنيه. أي: قنطار منه. حذف حرف الجر والضمير المتصل به وقدر في الكلام، و«قنطار بألف جنيه» جملة والمبتدأ فيها قنطار وجاز أن يأتى نكرة؛ لأنه موصوف بمقدر في الكلام «منه»، فجاز حذف الرابط على تقدير الضمير، ولأن الجملة الثانية ترتبط بالمبتدأ (القطن)، فالقنطار من أوزان القطن.

– ويقدر الضمير بعد لام الجر، قال تعالى: ﴿**إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**﴾ [طه: ٦٣] ذهب بعض العلماء إلى تقدير محذوف:إن هذان لهما ساحران، واللام داخلة على المبتدأ المحذوف والتقدير هذان لهما ساحران، فاللام للابتداء، وقيل إن فيها ضمير

---

(١) ارجع إلى: شرح ملحة الإعراب، ص ١٧٩، وفاعلها يكون معرفاً بالألف واللام أو يضاف إلى المعرف بالألف واللام نحو: نعم الرجل زيد، وبئس صانع الشر الطامع. وزيد مرفوع على أحد وجهين الأول– أنه مبتدأ مؤخر. زيد نعم الرجل، وخبره ما بعده. والثاني: أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: نعم الرجل هو زيد، أو الممدوح زيد، والمذموم الطامع. ويجوز أن تثبت تاء التأنيث وتحذف في نعم وبئس للدلالة على العموم.

(٢) رواه البخاري عن عائشة رضي الله عنها،وهو من حديث طويل عرف بحديث أم زرع. والزرنب: نبات له ريح طيب.

الشأن محذوفاً، وما بعدها مبتدأ وخبر، والتقدير إنهما هذان لساحران وهـذا الوجـه ضعيف من أجل اللام التي في الخبر[1].

كقول امرئ القيس[2].

فأقبلـت زحفـاً عـلى الـركبتين فثـوبٌ لبـست وثـوبٌ أجـرُّ

أى لبسته، وآخر أجره، قدّر الضمير في خبر الخبر الجملة.

- ويقدر في خبر«كل» نحو: كل الأسرى قتلت، وكل الضيوف أكرمت، وكل المال تركت. وقد جاء الخبر جملة فعلية، في «بانت سعاد»، والجملة الفعلية تدل على الحركة والتجدد والحدوث. وقد استعان كعب بالضمير في الربط قال: فقلـبي ... لم يفد، أي لم يفد هو. ويروي في موضوعها: «لم يُجز» و «ولم يـشف»، والـضمير رابط أساس في الخبر الجملة الفعلية خلافاً للخبر الجملة الاسمية؛ لأنها قد تستغني عنـه بتكرار لفظ المبتدأ وبتقدير الرابط، ولكن لا يستغني عن الضمير في الخبر الفعلـي إن كان فاعلاً كما في جملة: قلبي لم يفدَ، لأن الفاعل عنصر رئيسي في الجملة الفعلية.

وقال كعب:

أكرم بهـا خلـة لـو أنهـا صـدقت موعودهـا أو لـو أن النـصح مقبـول

قوله: «لو أنها صدقت موعدها» لو تفيد التمني مثل: ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ [البقرة:١٦٧] فسلمت من تقدير محذوف، فلا يقدر جواب محذوف؛ لأنها للـتمني، فانتفى عنها معنى الشرط، وعلى هذا الوجه: «صدقت» خبر جملة فعليـة، والـرابط الضمير المضمر في الفعل، ودَعَّم الربط الهاء في المفعول (موعودها)، وتاء التأنيـث في الفعل، وقوى هذا الإعراب قوله: «لو أن النصح مقبول» مقبول خبر مفرد، ويقـدر فيه الضمير أيضاً، لأنه اسم مشتق، أي: النصح مقبول هو. والرابط «هـو» نائـب فاعل. ولو على هذا الإعراب للتمني، وليست شرطية[3].

---

(١) ارجع إلى: تفسير النسفي، ط دار الكتاب العربي، جـ٣/٥٨ قال الزجاج: لهما ساحران، فحذف المبتدأ. التبيـان في إعراب القرآن، جـ٢/٨٩٥.

(٢) وشرح الكافية، جـ ١/٢١١، والأشباه والنظائر ٣/١١٠. والرواية في الديوان، ص ٧، (ط دار الكتب العلمية، بيروت):

فلما دنوت تسدّيتها فثوباً نسيتُ وثوباً أَجُرْ

(٣) ارجع إلى: شرح قصيدة كعب ابن هشام ص١١٥، ١١٤ ورجح ابن هشام معنى التمني على معنى الشرط فخبر لو الشرطية محذوف.

والخبر الاسمي قليل ويرجع ذلك إلى أن موضوع القصيدة، الاعتذار الذي استهله بحديث عن حبيبته ورحلته، وقد استغرق الشاعر السرد، فبلغ أربعة وثلاثين بيتاً تحدث فيها عن سعاد والناقة والرحلة التي قطعها، فوظف الشاعر الخبر الفعلي لاستحضار الحكي عما حدث كقوله: رسول الله أوعدني، فالإيعاد متقدم في الماضي.

وقد وظف الشاعر الفعل الناسخ للدلالة على زمن الحدث في الجملة الكبرى التي أخبر فيها عن المبتدأ بجملة فعلية «يركضن الحصا» والرابط نون النسوة، وقد تطابق الضمير مع المبتدأ:«ورق الجنادب» (ضرب من الجراد)، والأصل في نون النسوة أن تكون للعواقل، ويجوز أن تكون لغير العواقل، فقد أسند إليها فعل العواقل «يركضن الحصا» يدفعن الحصا [1].

الثانية- جملة الصفة :

جملة الصفة جملة خبرية فضلة، وهي من التوابع التي تتبع متقدماً نكرة وترتبط به، فليست بركن في الجملة التي وقعت وصفاً لاسم نكرة فيها، وتشارك متبوعها في إعرابه وعامله مطلقاً[2].

وترتبط جملة الصفة بالموصوف بالضمير، وهو الأصل في الربط، وجملة الصفة ترتبط بالموصوف في المعنى، فالصفة جزء من الموصوف، وتتبعه في الإعراب، والجملة التي تكون صفة لما لها موضع من الإعراب بحسب إعراب موصوفها، ولا تحتمل أن تكون خبراً، لأنها فضلة وتتعلق بالموصوف.

وتقع جملة الصفة موقع الوصف باللفظ المفرد فتعرب إعراب الموصوف، وتخصصه بالمعنى الذي زادته فيه، ومن ثم احتملت ضميراً رابطاً كالضمير الذي يحتمله الخبر المفرد، فأضمر الرابط في الوصف، المفرد وظهر في الجملة نحو: مررت برجل طويل، أي: طويل هو أو طال، ومثله قولنا: مررت برجل طالت قامته، فأظهر الضمير

---

(١) الفعل الناسخ بعضه متصرف في الأزمان وبعضه لا يكون ناسخاً إلا في الماضي نحو: ما دام (شرح قصيدة كعب ص ١٣٩)، وبعضه جامد نحو: ليس، وكان تأتي ناقصة وتامة نحو: كنت صابراً، والتامة نحو: قد لا تكون الحرب، و(وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة) [الأنفال: ٣٩]. والفعل كان في زمن الماضي يفيد التحقيق لانقطاع حدثه في الماضي، ولكنه بزمنه الماضي قد يوصف به ما هو دائم غير منقطع، ويأتي في الماضي لثبوت الوصف به في وصف رب العالمين، قال تعالى: (وكان الله سميعاً عليماً) [النساء: ١٣٥] السمع والعلم ثابتان في الماضي والحاضر والمستقبل.

(٢) التوابع: النعت والبدل وعطف البيان وعطف النسق والتوكيد. التسهيل، ابن مالك ص ١٦٣والكليات ص ٣٤١ والجملة بعد المعرفة المحضة حال، وبعد غير المحضة تحتمل أن تكون صفة أو حالاً.

الذي قدرناه في «رجل طويل»[1].

والوصف يدعم النكرة ويقويها بدلالته،ومن ثم جاز الابتداء باسم نكرة موصوفة، وحق الابتداء التعريف للإخبار عنه والإسناد إليه، قال تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأنعام: ٢] و﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾[البقرة: ٢٢١] المبتدأ نكرة موصوفة.

وكل جملة خبرية فضلة بعد نكرة محضة صفة، فيشترط في الموصوف أن يكون نكرة؛ لأن الجمل نكرات فيوصف بها النكرة، ولأن الفائدة تحصل من النكرة، فالمعرف لا يستفاد منه جديد للعلم به، ولهذا المبتدأ معرف. ويجوز أن يأتي نكرة في المواضع التي جاء فيها ما يغني عن التعريف أو في مواضع تدفع عنه الإبهام.

والدليل على أن الجملة نكرة أنها بعد النكرات صفة وبعض المعارف أحوال، فالصفة من التوابع، وجملة الصفة تقع موقع الوصف المفرد، فقولنا: مررت بزيد نام ليلاً، نام ليلاً حال عن معرف بالعلمية «زيد»، وقولنا: مررت برجل نام ليلاً. تكون صفة، والصفة تتبع الموصوف في التنكير، ولهذا وقعت جملة الصفة صلة للموصول واسم الموصول يوصف به: مررت بالرجل الذي نام، استعانوا بالموصول في وصف المعارف، ولم يوصف بجملة الصلة؛ مثلما استعانوا بأي في نداء المعرف: يا رجلاً، ويا أيها الرجل، فاسم الموصول والألف واللام للتعريف في اسم الموصول، ليكون معرفاً مثل لفظ الموصول المعرفة.

ودليل تنكير الجملة في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣] التقدير: لهما ساحران، ومثلها: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا﴾ [آل عمران: ٩٦] التقدير: لهو الذي ببكة. الخبر جملة اسمية لا مفرد معرفة، والجمل نكرات.

وقد اختصت النكرة بالوصف بالجملة لسببين[2]:

أولهما– أنها تطابق الموصوف في التنكير.

والثاني– أن الفائدة تكون بالنكرة، لإفادتها دلالة جديدة، لاستحالة الحكم بالمعلوم على معلوم.

---

(١) ارجع إلى: الأشباه والنظائر جـ٢/٥٧.

(٢) الأشباه والنظائر، جـ١/١٦٢، ١٦٣

والجملة الموصوف بها ترتبط بالموصوف نكرة، فترفع عنه الإبهام في العموم المطلق ومتخصصة بالوصف والرابط الضمير – وهو الأصل- وهو إما مذكور كقوله تعالى: **﴿حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَاباً نَقْرَؤُه﴾** [الإسراء: ٩٣].

ومنه قول كعب:

إن الرسول لسيف يستضاء به مهند من سيوف الله مسلول

يستضاء به، صفة السيف، والضمير في «به» الرابط، فالصفة كالخبر تحتاج رابطاً مثل الخبر الذي يستوجب عائداً على المبتدأ.

ويجوز أن يقدر الضمير في جملة الصفة نحو: **﴿وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً﴾** [البقرة: ٤٨] أي: لا تجزي فيه نفس «وما شيء حميت بمستباح». أي حميته. ومنه: رب قتل عارٌ، أي هو عار [1].

والجملة الوصفية من العناصر التي ساهمت في ترابط النص شكلاً ومضموناً، وذلك بالرابط اللفظي والمعنوي، وقد استخدم الشاعر الجملة الفعلية في الوصف لدلالتها على الحركة والتجدد قال:

«فما تدوم على حال تكون بها كما تلوَّن في أثوابها الغول»، جملة «تكون بها» في موضع خفض صفة لحال، ورابطها الضمير المجرور. والفعل المضارع «تكون» في زمن المضارع المتجدد. وقال:

أمست سعاد بأرض لا يبلغها إلا العتاق النجيبات المراسيل

فطبيعة الأرض ثابتة، فوصفها بالمضارع الذي يدل على الدوام والتجدد: لا يبلغها إلا العتاق النجيبات المراسيل». وهذه الصفة مدخلاً لاختيار ناقة تتمتع بصفات خاصة تناولها الشاعر، فارتبط اللاحق بالسابق. قال كعب:

تمر مثل عسيب النخل ذا خُصَل في غارز لم تخوِّنهُ الأحاليل

لم تخونه: صفة في موضع جر، والرابط الضمير في الفعل، يريد أنها لا تحلب، فلا يعوقها ضرعها عن السير، وقال كعب:

---

(١) ارجع إلى: مغني اللبيب، ج٢/١٠٨، وشرح المفصل، م١/٦٠٩، وجملة الصفة لها محل من الإعراب؛ لأنها تقع موقع المفرد من الإعراب.

يوماً يظل به الحرباء مصطخداً كأن ضاحيه بالشمس مملول

جملة: «يظل به الحرباء مصطخداً» في موضع نصب صفة، والرابط الضمير في «به» وصف حال حرارة الجو بالمضارع ومثله وصفه حال المقام بين يدي النبيﷺ:

لقد أقوم مقاماً لو يقوم به أرى وأسمع ما لو يسمع الفيل

والفعل الماضي لوصف ما تقدم أو حدث، قال: «لكنها خلة قد سيط من دمها فجع وولع». جملة: «قد سيط من دمها...» جملة في موضع الرفع صفة لخلة، «بها» الرابط في دمها مرجعها خلة في الجملة الأولى، قوله تعالى: ﴿**بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ**﴾ [النمل: ٥٥]، وقوله: ﴿**فَأُوْلَئِكَ هُمْ الْعَادُونَ**﴾ [المؤمنون:٧] وقد حصلت بها الفائدة للزيادة التي أفادتها، فهي علاقة مفجعة مؤلمة وفيها إخلاف وتبديل للقول، فلابد للصفة من فائدة في الموصوف.

قال كعب آسفاً على ما كان من أخلائه:

وقال كل خليل كنت آمله لا ألهينك إني عنك مشغول

«كنت آمله» صفة «خليل»، أو «كل»، والرابط الضمير.

وقال في محنة المهاجرين بمكة قبل الهجرة:

فى فتية من قريش قال قائلهم ببطن مكة لما أسلموا زولوا

زمن جملة الصفة في الماضي لتقدم زمن الاضطهاد.

ووصف الثوابت بالجملة الاسمية، ومن ذلك صفات الأجسام؛ فقال في صفات الناقة الجسدية:

ضخم مقلدُها عبل مقيّدها في خلقها عن بنات الفحل تفضيل

ضخم مقلدها وعبل مقيّدها، صفتان لعُذافِرة (في البيت السابق بمعنى الناقة الصُّلبة) والرابط الضميران في خبريهما. ويجوز أن تعرب صفة لنضاخة في موضع جر: (من كل نضاخة ... ضخم مقلدها عبل مقيدها)، ويجوز فيهما الحال من الناقة في موضع نصب. وقال في وصف شخصية النبي ﷺ:

حتى وضعت يميني لا أنازعه في كف ذي نقمات قيله القيلُ

«قيله القيل» جملة وصفية اسمية لتأكيد نفاذ قوله والاعتداد به.

ويجوز أن تكون الصفة شرطية نحو: مررت برجل إن تكرمه يكرمك، وجملتا الشرط والجزاء فيهما رابط، ويكفى الرابط في واحدة منهما نحو: مررت برجل إن تكرم خالداً يكرمك، والأجود أن يكون الرابط في الجملتين، ويجوز أن يقع الجار والمجرور المتعلق بمحذوف مقدراً صفة نحو: مررت برجل في الطريق، ويجوز أن يعرب الظرف صفة، وهو مثل الظرف إذا وقع خبراً، فيوصف بظرف المكان نحو: هذا رجل عندك. أي استقر عندك.

ويقدر في الجار والمجرور الوصف نحو: هذا رجل من مصر أي مصري. والجملة تقع صفة لنكرة، ولا يجوز أن تكون صفة لمعرفة، لأن الجملة نكرة فلا تقع صفة لمعرفة بل تكون حالاً[1]. ويجوز أن تكون الجملة وصفية لاسم تعرَّف بأل الجنسية التي تدخل على اسم يدل على أفراد الجنس مثل الطفل يراد به الأطفال، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ [النور: ٣٠].

ومثل: اللئيم في قول الشاعر[2]:

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبني فمضيت ثمَّت قلت ما يعنيني

ويجوز أن تكون الألف واللام في «الراح» للجنس، أي يراد به المعنى العام في قول كعب[3]:

تجلو عوارض ذى ظلمْ إذا ابتسمت كأنه منهل بالراح معلول

---

(١) ويجوز في الجملة التي وقعت صفة للنكره أن تدخلها الواو قال تعالى: (ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم) [الكهف: ٢٢] والجملة قد تقع صفة للمعارف بتوسط «الذي» نحو: جاءني زيد الذي أبوه قائم. فتوصلت بالذي إلى وصف المعرفة بالجملة كما توصلت بأي إلى نداء ما فيه الألف واللام نحو يا أيها الرجل. واختلف العلماء في قول الشاعر (من بني سلول ونسب إلى ثمر بن عمرو الحنفي:

ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

والمعني ولقد مررت على لئيم، فاللئيم يراد به الجنس، وقيل: حمل زمن المضارع على معنى الماضي: ولقد مررت ... فمضيت.

(٢) القائل ثمر بن عمرو الحنفي، الكتاب جـ١/٤١٦، والخصائص جـ٣/٣٣٣، والقرطبي جـ٢/٣٥١ والخزانة ١/١٧٣، وشرح المفصل، م١/ ٦١١، وشرح قصيدة كعب ص ٩٧. وشرح الكافيه ج٢/٥٩ واللام في اللئيم زائدة، وبعض العلماء أجاز إعراب يسبني حالاً والأرجح أن تكون صفة.

(٣) ارجع إلى: شرح قصيدة كعب، ص٩٧، ٩٨.

ثم وصفها بقوله في البيت الذي يليه:«شجت بذى شبم من ماء محنية» فالمراد جنس الخمر التي تكسر حدتها بماء صاف لتخفيفها بكسر سورتها. وقوله «بذي شبم» أي بماء ذي شبم فحذفت الصفة ووقع الموصوف موضعها، وهذا يجوز إن فهم المعنى بدونه، وإن كان الوصف مخصوصاً بالموصوف، نحو: ركبت صاهلاً، أي فرساً صاهلاً، والماء يوصف بأنه ساخن أو بارد، أي بماء ذي بَرَد أي حبات ثلج أو بماء بارد. وجملة الصفة لا تحتاج رابطاً غير الضمير؛ لأنها تتبع الموصوف في المعنى، وقد تصدر جملة الصفة بالواو بوقوعها بعد «إلا»، لأنها فاصل، يقال: ما جاءني رجل إلا وهو فقير. والأصل أن تتصل جملة الصفة بالموصوف دون فصل.

الثالثة - جملة الحال:

الحال: ما دل على هيئة وصاحبها متضمناً معنى «في»، ويبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معنى، وليس بتابع ولا عمدة في الكلام بل فضلة وحقه النصب في الحال المفرد وفي موضع نصب في الحال الجملة، ويشترط في الحال المفرد التنكير، والحال الجملة تقع موقع المفرد النكرة، وهذا يؤكد كون الجملة نكرة فالحال واجب التنكير،[1] وما جاء معرفاً نحو: أرسلها العراك، معرف في الظاهر وهو مصدر منه، ويؤول بمشتق: أرسلها معتركة العراك، وهذا جائز في المصادر، والتعريف بالإضافة نحو: كلمته فاه إلى فيّ، بمعنى مشافهة، وجئت وحدك. أي منفرداً[2].

والحال: مفرد، وشبه جملة، وجملة، والمفرد نكرة مشتق يقدر فيه ضمير، ويجوز في الحال المفرد أن يعرف الأداة أو الإضافة وشبه الجملة الظرف ومضافه والجار

---

(١) ارجع إلى: تسهيل الفوائد، ابن مالك، دار الكاتب العربي. ص ١٠٨ الأصل في الحال النصب، ويجوز جره ببناء زائدة ولفظه مشتق ونكره، ويجوز أن يكون غير مشق بتقدير مضاف قبله أو لدلالته على مفاعلة أو سعر أو ترتيب أو أصالة شيء نحو هذا خاتمك حديداً، أو يدل على نوع نحو: هذا مالك ذهباً، أو فرع نحو: هذا ذهبك خاتماً (وتنحتون الجبال بيوتاً) [الأعراف: ١٧٤] أو طور نحو: (وآتيناه الحكم صبياً) [مريم:١٢] وهذا النخيل ربطاً أطيب منه ثمراً. والصانع شاباً أقوى منه كهولة.

(٢) شرح الكافية جـ٢/٥٥، ٥٦ ومثله جاءوا بقضهم وقضيضهم. أي: كافة. وجاء في الحديث: «يذهب الصالحون أسلافا: الأول فالأول» رواه البخاري والبيهقي، وينصب الأول على البدل، والمعني يذهبون مرتبين الأول فالأول، والحال المفرد يأتي غالباً اسم فاعل واسم مفعول.

والمجرور) متعلق بمحذوف يقدر حالاً وفيه ضمير مقدر عائد على صاحبه[1].

والحال شبيهه بالظرف التي تغني عن الخبر نحو: ضربي زيداً قائماً[2]، والعامل في الحال الفعل أو شبهه أو معناه، وجملة الحال جملة خبرية، فلا يجوز أن تكون إنشائية لعدم وقوعها يقيناً أو أن تكون مفتتحة باستقبال، لحدوثه مستقبلاً[3].

والجملة الحالية تتصل بصاحبها فلا تقطع عنه في المعنى، وصاحب الحال معرفة، وتكون اسمية وفعلية، وترتبط بالجملة التي ورد فيها صاحبها بالواو والضمير أو أحدهما، والواو مخصوصة بالحال، فتعرف بالواو الحالية، والضمير عام في جملة الحال والصفة بيد أنه الأصل في ربط جملة الصفة، وهما رابطان يعززان اتصال جملة الحال بالجملة التي اتصلت بها، فلا تقطع عنها ولا تحتمل وقوعها صفة لما قبلها أو خبراً، فالصفة لا تقترن بالواو وكذلك الخبر، وحذف الواو في بعض الجمل يحملها وجودهاً أخرى،ومن ذلك قول الحسن البصري: «كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل»، جملتا: «لم تكن» و«لم تزل» في هذه الرواية وجهان:

الأول- أن تكونا خبرين.

والثاني- أن تكونا حالين.

والثاني أرجح، ويؤيد ذلك أنهما رويتا مقرونتين بالواو، فانتفى أن يكونا خبرين: كأنك بالدنيا و لم تكن وبالأخرة و لم تزل. ومثلها قول العرب: كأنك بالشمس وقد

---

(١) التسهيل، ص١٠٨، الحال المفرد يقدر فيه مثل الخبر، يقال:جاء زيد ضاحكاً أي يضحك أو ضاحكاً هو، ويجوز أن يقع الفعل موضع الحال المفرد نحو: (ولا تمنن تستكثر) [المدثر: ٦] أي مستكثراً. وقد يقع الجار والمجرور موقعه نحو: (فخرج على قومه في زينة) [القصص: ٧٩] أي مستكثراً، ويجوز أن يعرف الحال نحو: رجع القهقري.
والتعريف بالإضافة نحو: كلمته فاه إلى فيّ، وهي أولى من أن يكون أصله جاعلاً فاه إلى في أو من فيه إلى فيّ، ولايقاس عليه، والإضافة مثل: وطلبته جهدي وطاقتي، ورجع عوده على بدئه، ومررت بزيد وحده، وأجاز بعض العلماء مجيء الحال عدداً مركباً نحو: جاءوا ثلاثة عشرهم، وبعضهم جعله توكيداً، ونحو: جاءوا قضهم بقضيضهم. وقوله: (فتم ميقات ربه أربعين سنة) [الأعراف: ١٤٢] ويجوز أن تكون مصدراً نحو: (ادعهن يأتينك سعياً) [البقرة: ٢٦] وتأوّلوه بمشتق: ساعيات، و(الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية) [البقرة: ٢٧٤] وتأويله: مسرين ومعلنين.
والحال أنواع: مفرد وظرف ومضاف إليه نحو: شاهدت الهلال بين السحاب، بين متعلق بمحذوف استقر أو مستقر. وحال جار ومجرور متعلقان بمحذوف (فخرج على قومه في زينة) [القصص: ٧٩] حال كونه مستقراً في زينة وحال جملة، وهي موضع بحثا.

(٢) الأشباه والنظائر، جـ٢/٩٧، وصاحب هذه التسمية محمد بن أحمد المعروف بابن كيسان (ت٢٩٩هـ).

(٣) الأشباه والنظائر، ج٢/٩٧، واستثنى من العوامل كان وأخواتها، وعسى على الأصح والعوامل الفعل وما يعمل عمله والشبيه به والمؤول به. والكافية ج ٢/٥٤.

طلعت[1]. وصاحب الحال يكون معرفة، ويجوز أن يكون نكرة مختصة أو مسبوقاً بنفي أو شبهه أو تتقدم الحال أو تكن جملة مقرونة بالواو أو يكن الوصف به على خلاف الأصل أو يشاركه في معرفة،

الأول نحو: جاء رجل طويل ساعياً.

والثاني نحو: لا رجل حكيمٌ غبياً، وقلما جاءني رجل راكباً.

والثالث نحو: جاء راكباً رجل، فالحال إن تأخرت صارت صفة نحو: جاء رجل راكب.

والرابع نحو: جاء جنود مثنى وثُلَاثَ ورُبَاعَ.

والخامس: جاء رجل وهو غضبان.

والسادس: هذارجل وعبد الله منطلقين[2].

وهي نادرة والمشهور في لغة العرب أن يكون معرفة.

وقد جاء صاحب الحال نكرة في وصف كعب بن زهير ضرباً من سير الناقة أنها تسرع على قوائم خفيفة وهي مسرعة خفيفة لا تشعر بمسها الأرض، فنكر يسرات للمبالغة في سرعتها في قوله:

تَخْذِي على يسراتٍ وهي لاحقةٌ ذوابلُ مُسُّهن الأرضَ تحليلُ

جملة الحال «وهي لاحقة» وصاحبة «يسرات» وجاز مجيء صاحب الحال نكرة؛ لاقتران جملة الحال بالواو، ولمجيء الضمير فيها أيضاً[3]. وقال بعض العلماء: وهي لاحقه، جملة وصفية والواو زائدة، لأن يسرات (قوائم الناقة الخفيفة) نكرة، كما قال بعضهم ذلك في قوله تعالى: **﴿وَعَسى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾** (البقرة: ٢١٦] فالواو عند بعضهم زائدة، والجملة بعدها صفة لشيء، والأرجح أن تكون حالاً لعدم صلاحية اقتران الجملة الوصفية بالواو، وعلى هذا فجملة «وهي لاحقة» حالية مثل قوله تعالى: **﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾** [البقرة: ٢٥٩]، وقول قيس بن الملوح[4]:

---

(١) ارجع إلى: الأشباه والنظائر، جـ ١/٢٢٧ و جـ٤/٧٤، و شرح قصيدة كعب، ص١٣٢.

(٢) شرح الكافية، جـ ٢/٦١، ٦٢.

(٣) ارجع إلى: تسهيل الفوائد، ص ١٠٩، أجاز ابن مالك أن يكون صاحب الحال نكرة إن اقترنت جملة الحال بالواو.

(٤) ارجع إلى: ديوان مجنون ليلى، مكتبة مصر ص١٥١، و شرح قصيدة كعب ص ٢٣٠، ٢٣١.

مضى زمن والناس يستشفعون بى فهل لى إلى ليلى الغداة شفيع

وقد أجاز ابن مالك أن يكون صاحب الحال نكرة إن اقترنت جملة الحال بالواو، ويجوز أن يعرف بالإضافة، قال كعب: «.... من ماء محنية...أضحى، وهو مشمول»، أضحى: يجوز أن تكون تامة بمعنى دخل في وقت الضحى، والفاعل (الماء)، والجملة بعده حال منه. وإن كانت أضحى ناقصة، فجملة «وهو مشمول» خبرها، والواو زائدة[1]. والراجح أن تكون حالاً، فالخبر لا يقترن بالواو[2].

ويرجح مجيء واو الحال قبل الجملة الاسمية لتقوية اتصالها بما قبلها، ولئلا تلتبس بجملة الخبر والصفة خلافاً للجملة الفعلية التي لا ترجح الواو قبلها، وتأتي الواو أيضاً قبل الجملة الاسمية التي تصدرت بمصدر وهو بمنزلة الاسم، قال كعب:

يسعى الوشاة جنابيها وقولهم إنك يا ابن أبي سلمى لمقتول

«وقولهم»: الواو واو الحال وما بعدها مرفوع بالابتداء والجملة بعده خبره. وقيل: المصدر ناب مناب فعله مثل: سبحان الله ومعاذ الله، بمعنى أسبحه وأعوذ به، والمعنى على هذا: ويقولون إنك ....، والواو على هذا المعنى واو العطف وليست بواو الحال: أي يسعون .... ويقولون.... ويضعف أن تكون واو الحال، ويجوز ذلك على أن يقدر ضمير محذوف فيكون: وهم يقولون، لتكون الواو داخلة على جملة اسمية، فالجملة الفعلية المثبتة في المضارع تحذف الواو قبلها[3].

وتجيء الواو غالباً قبل الجملة الاسمية التي تصدرت بضمير يعود على متقدم، فالواو تمنع وقوعه خبراً أو أن يكون تأكيداً لمتقدم، والجملة التي صدرت بضمير صاحب الحال لاتصلح دون الواو[4]، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال:٣٣]. وجبت الواو؛ لأن المبتدأ ضمير صاحب الحال، فالحال هنا في معنى الحال المفرد مثل: جاءني زيد وهو راكب، وجاءني زيد راكباً، وعلى هذا يصبح التأويل: جاءوك مستغفرين. وإذا لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال جاء الاستغناء

---

(١) ارجع إلى: شرح قصيدة كعب ص ١٠١، ١٠٢.

(٢) يعطف الخبر على المبتدأ، وهذا العطف بالفاء فقط وليس بالواو، ومنه قوله تعالى: (ومن عاد فينتقم الله منه) [المائدة: ٩٥] ومنه: فأما زيد فقائم، والذي يأتي فله درهم، وكل رجل يأتيني فله درهم. الأشباه والنظائر جـ٢/٦٠ وأجاز ابن هشام العطف بالواو: زيد قامت هند وأكرمها. الأشباه والنظائر جـ٢/٦١ وهي جملة متكلفة أو مصنوعة.

(٣) ارجع إلى: شرح قصيدة كعب، ص ٢٦٠.

(٤) دلائل الإعجاز، ص ٢٠٢، جاء فيه : «لا يصلح قولنا: جاء زيد هو راكب، بل الصواب: وهو راكب».

عنها نحو: جاء زيد يده على رأسه، والضمير الرابط فقط، والأقوى أن يكون الرابط أول الجملة والواو تكون أولها ويضعف الربط أن تخلو الجملة منهما، وهذا نادر[1].

ويجوز أن تحذف الواو في الجملة الاسمية، وذلك إن تقدم الخبر على المبتدأ، وقدر في الكلام وقد تعلق به ظرف أو جار ومجرور، وبعض العلماء يجوزون الإخبار بهما، وقد تقدم الظرف في نحو: جاء زيد فوق رأسه قلنسوة، وكذلك الخبر الجار والمجرور المتقدم (عند من يجوزونهما خبراً): جاء زيد في يده كتاب[2].

ويجوز أن تأتي الجملة الاسمية التي صدرت بالمبتدأ دون الواو، ومن ذلك: رجع عودُه على بدئه (برفع عوده)، ومثل: «كلمته فوه إلى فيَّ»، والمشهور في ذلك أن تسبق بالواو. وتحذف الواو قبل الجملة الاسمية إذا صدرت بليس، فتحذف الواو ويضمر الضمير في ليس، ومنه قول الشاعر[3]:

إذا جَرَى في كفه الرشاء جَرَى القليب ليس فيه ماء

والضمير الرابط في جملة الحال المصدرة بليس، ويجوز أن تتصدر الواو قبل النفي فتجتمع الواو والضمير نحو: جاء زيد وما ركب، وخلا من الضمير: جاءزيد وما ركب عمرو، ويجوز: جائني زيد ولا يركب خادمه، وجاءني زيد ولا يركب عمرو، ويجوز: جاءني زيد وقد ركب غلامه، ويجوز: وقد ركب خادمه.

وقد لا تتضمن الجملة الاسمية ضميراً وتتصدر بواو الحال، ومعنى الجملة في ظاهره منقطع عما تقدمه غير أن واو الحال وصلتها بما تقدمها، فأشكل ذلك على المتلقى، مثل: جاء زيد والشمس طالعة، هذه الجملة في ظاهرها لا تبين حال شيء تقدم، وقد تأوّلها ابن جنى أن المراد: جاء زيد والشمس طالعة عند مجيئه، وتأولها ابن عمرون بحال مفرد جاء زيد مبكراً[4]، والربط بالواو فقط أضعف من الربط بالضمير، وقد اختصت الجملة الحالية بالواو دون جملة الخبر؛ لأن الحال يجيء فضلة بعد تمام الكلام، فاحتاجت الجملة الفضلة إلى ربط، فصدرت الجملة المستقلة بواو

---

(١) شرح الكافية جـ٢/٨١.

(٢) قدّر بعض العلماء محذوفاً مع الظرف والجار والمجرور، وبعضهم أجاز الإخبار بهما.

(٣) ارجع إلى: شرح قصيدة كعب ص ٩٥، وارجع إلى شرح الكافية، جـ٢/٨٠، ٨١.

(٤) الأشباه والنظائر، جـ٢/٩٧، وشبهها ابن جنى بالحال والنعت السببين نحو: مررت بالدار قائماً سكانها، ومررت برجل قائم أولاده.

لتجعلها في وصف حال فاعل أو مفعول[1] وليس من الفصيح قولنا: خرجت زيد على الباب، وهو قليل في لغة القدماء لخلو جملة الحال من الرابطين.

وإن كانت الجملة من فعل وفاعل والفعل مضارع مثبت لم تسبق بالواو نحو: جاءني زيد يسعى، وهو الأفصح[2]، قال تعالى: ﴿وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾[المدثر: ٦] والتقدير مستكثراً، وقال تعالى: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا الأَتْقَى * الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى﴾ [الليل: ١٧، ١٨] ومنه قول كعب في وصف قوائم الناقة المتصلة بخفاف الناقة، وقد أثر فيهن الحصى والرمال الساخنة، فأشبهت النعل:

سمر العُجَايات يتركن الحصى زيماً لم يقهنَّ رؤوسَ الأكم تنعيل

«يتركن الحصَى زيماً» جملة الحال والرابط الضمير.

والجملة الفعلية خلاف الاسمية في ذلك، فالجملة الفعلية في المضارع تحذف الواو قبلها قال تعالى: ﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[الأعراف: ١٨٦]. الرابط الضمير فقط، ومجيء الواو هنا يحتمل أن يكون عطفاً كقولنا: يتركهم ويضلون. والأبلغ الاكتفاء بالضمير في مع المضارع المثبت؛ لأنه يمكن تأويل المضارع باسم الفاعل، يقال: جاء زيد يركب سيارة، والتقدير: جاء زيد راكباً، وهذا أصل الحال. ويشترط في المضارع أن يخلو من حرف الاستقبال السين، و«لن» وكل ما حُول زمن الفعل عن وصف الحال، فلا يكون المضارع حالاً بدلالته على الاستقبال لاختلاف الحال والاستقبال. وتجيء الواو أيضاً الجملة الفعلية مسبوقة بقد، والرابط بين الجملتين الضمير والواو نحو قوله تعالى:

﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف:٥]، والمعنى وأنتم تعلمون يقيناً. وأجاز بعض العلماء أن تقع إذْ وما بعدها حالاً، منع بعضهم ذلك.

قال كعب:

لذاك أهيب عندي إذ أكلمه وقيل إنك منسوب ومسئول

---

(١) شرح الكافية، جـ٢/٧٧، والصفة لتبعيتها للموصوف لفظاً وكونها لمعنى فيه، كأنها تمامه، فاكتفى فيها بالربط بالضمير خلافاً لجملة الحال التي قد لا تكون في معنى صاحبها نحو: جاء زيد والشمس طالعة، وجملة الصلة لا تحتاج الواو، لأن الجملة بعد الصلة متصلة بها ومبينة لها واسم يوافق موصوفه.

(٢) ارجع إلى: دلائل الإعجاز، ص ٢٠٦.

إذا أكلمه: حالاً، وما بعدها حال أيضاً، والمعنى: لذاك أهيب عندي مكلماً ومنسوباً ومسؤولاً[1]، وإذ ظرف يدل على الحال.

والمضارع المنتفي بلم تجب فيه الواو سواء أكان في جملة الحال ضمير رابط أولاً، قال كعب:

لا تأخذني بأقوال الوشاة ولم أُذنبْ وإن كثرت فى الأقاويل

لم أذنب: جملة حالية، أي: لا تأخذني بأقوال الوشاة غير مذنب، وليست الجملة معطوفة؛ لأنه خلاف المعنى، فالأسلوب الإخباري لا يعطف على الطلبي[2]، و لم أذنب بمعنى «ما أذنبتُ» ماض معنى، و«لم أذنب» تحتاج إلى الواو التي هي علامة الحالية، مثلما احتاج الماضي إلى قد المقربة له من الحال لفظاً أو تقديراً[3].

وإذا انتفى المضارع بلفظ «ما» لم تدخله الواو، لأن المضارع المجرد يصلح للحال، وما إذا انضمت مع الفعل دل ظاهرة على الحال فلا تلزم الواو، فيلزم الضمير لعدم اقتران الجملة الحالية بالواو، فجملة الحال يلزم فيها الرابط، يقال: يعمل زيد ما يتوقف.

وإذا انتفى الفعل المضارع بلا لزم الضمير كما يلزم في المضارع المثبت، والأغلب تجرده من الواو كالمثبت، نحو: جاءني زيد لا يركب. والمعنى: جاءني زيد غير راكب، فوقع المفرد موقع الجملة، و«لا» لا تغير زمن الفعل المضارع خلاف حرف النصب «لن» الدال مع المضارع على الاستقبال، والفعل المضارع المسبوق بلا يرجح فيه أن تقترن الجملة بالواو[4].

ويجوز عدم اقترانه بالواو، وصح ذلك في الفصيح، قال كعب:

حتى وضعت يمينى لا أنازعه في كف ذى نقمات قيله القيلُ

---

(١) قال التبريزي: «أ إذ أكلمه» جملة في موضع الحال، ومنع ذلك البغدادي، لأن إذ أكلمه: ليس بجملة بل ظرف وأكلمه مضاف إليه، وظرف الزمان لا يكون حالاً من جثة، ارجع إلى شرح قصيدة كعب ص ٢٨١.

(٢) ارجع إلى: شرح قصيدة كعب، ص ٢٧٦، ومثله قول الشاعر:

بأيدي رجال لم يشيموا سيوفهم ولم تكثر القتلى بها حين سُلَّت

المانع فساد المعنى مع جواز العطف بين خبريتين، فالمراد أنهم أغمدوا سيوفهم عند ثبوت كثرة القتلى، فلم يغمدوا السيوف في حال فيه القتلى بل حين كثرت، ومانع العطف في قول كعب فساد المعنى واختلاف الجملتين.

(٣) شرح الكافية، جـ٢/٨٢.

(٤) ارجع إلى: شرح الكافية جـ٢/٨٢.

لا أنازعه: جملة حالية غير مقترنة بقد، والرابط الضمير، وهذا جائز فيما كان فيه الضمير، فيغنى عن الواو.

والأصل في زمن الجملة الفعلية التي وقعت حالاً أن تدل على زمن حال التكلم، ومن ثم لا يجوز دخول ما يحول زمن المضارع عن الدلالة عن زمن الحال، فلا يجوز دخول «لن» لقلبها زمن الفعل إلى الاستقبال (نحو: لن يأت محمود، أي في الاستقبال)، فلا تجوز أن تكون حالاً، وهذا ظاهر من قولنا: أتيت ولن يأتي محمد، فالجملة معطوفة على التي تقدمتها، ولا تحتمل الحال، لأننا لا نستطيع تقدير مفرد موضعها، ولا تدل على الحال من الجملة الأولى وفعل الأولى غير عامل في الثانية.

ولا يجوز دخول ما يدل على الاستقبال صراحة على الفعل الذي جاء للدلالة على الحال كسوف والسين نحو: أتيت وسوف يأتي محمد.

ولكن يجوز أن يأتي الماضي المثبت حالاً، وذلك بإضافة ما يقربه من زمن الحال، وتَصدُّر الماضي بقد التي تفيد التحقيق مع الماضي يقربه من زمن الحال ويجوزه حالاً، وصح هذا في الفصيح[1]، نحو: سافرت وقد صاحبني صديقي.

و«قد» يجب ذكرها في الجملة التي تخلو من الضمير، وخلو الجملة من الضمير جائز نحو: خرجت وقد طلعت الشمس، وبعض العلماء يقدرون ضميراً محذوفاً: وقد طلعت الشمس عليّ. ويجوز إثبات «واو الحال» و«قد» أو تركهما، أو إثبات أحدهما أو نفيه قبل الفعل الماضي، إذا كان بالفعل ضمير يعود على المتقدم ذكره؛ ليكون رابطاً عند حذف الواو، وإن لم يكن الفعل الماضي في معنى الشرط ولم يقع بعد «إلا»، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَمَا لَكُمْ أَلاَّ تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ**﴾[الأنعام: ١١٩]. أثبت الواو وقد قبل الفعل الماضي، وهذا جائز، لانتفاء شروط وجوب حذفهما أو وجوب حذف أحدهما[2].

ويجوز أن تقترن الجملة بالواو دون «قد» في الجملة المثبة، قال تعالى: ﴿**أَنُؤْمِنُ**

---

(١) ارجع إلى: شرح الكافية جـ٢/٨٢

(٢) يجب ذكر الواو وقد إذا كان الماضي مثبتاً ولا ضمير منه يعود على متقدم. ويحذفان وجوباً إن كان الماضي في معنى الشرط أو وقع بعد إلا، وتجب الواو دون قد إذا نفى الفعل ولم يكن ضمير، وتجوز إن وجد الضمير أو كان الفعل ليس، فيجوز إثبات الواو وحذفها دون قد، وقد تجب مع الماضي المثبت ولا ضمير في الفعل وليس فيه شرط مما سبق.

﴿لَكَ وَاتَّبَعَكَ الأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١] حذفت «قد» جوازاً؛ لأن «قد» تجب في الجملة المثبتة الماضية المثبتة، والفعل خلو من الضمير،نحو: خرجت وقد طلعت الشمس، ويجوز أن تأتي الجملة الشرطية حالاً، مسبوقة بواو الحال، ومنه قول كعب:

كل ابن أنثى وإن طالت سلامته يوماً على آلة حدباء محمول

جملة الشرط «وإن طالت سلامته» في الماضي فجاز وقوعها حالاً دون قد، والرابط الواو الضمير، ورجح ابن هشام أن تكون الواو للعطف وأن الحال محذوف تقديره: كل ابن أنثى إن قصرت مدة سلامته وإن طالت على آلة حدباء محمول.

وقد تحذف الواو جوازاً، وتتصدر «قد» جملة الحال، ومنه قول الشاعر[1]:

وقفت بربعِ الدَّار قد غَيَّرَ البلَى معارفَهَا والسارِيَات الهَواطَل

جملة «قد غير البلى معارفها» حال، وقد حذفت الواو لوجود ضمير بها، فأغنى عن ذكرها وجوباً.

ويجوز أن يأتى الماضي غير مقترن بقد والواو، وهذا يستوجب الربط بالضمير، لعدم وجود الواو، والربط بالضمير الأصل، والأقوى قال تعالى: ﴿**أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ**﴾[النساء: ٩٠] حذفت الواو، وقد قبل الفعل الماضي وهذا جائز، وعلى هذا قرأ الحسن البصري: (حَصِرَةً صدروهم) بنصب «حصرة» على الحال. ومنه قوله تعالى: ﴿**هَذِه بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا**﴾ [يوسف: ٦٥]، وقوله تعالى: ﴿**وَلا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا**﴾ [التوبة: ٩٢] حذفت الواو وقد وهذا جائز[2]. ومنه قول كعب: «تجلو عوارض شجت بذى شبم»، والمعنى: «لها عوارض»(أسنان) بيضاء أو بوارق في لعاب صاف كأنه ماء بارد من أرض منعطفة بالوادي، وقد شرب منه مرة بعد مرة، وقيل لعابها قد أشبه الخمر، وقد خلطت بماء صاف بارد ليكسر حدتها، وجملة "شجت" ماضية وهي حال في المعنى الأول من العوارض وفي المعنى الثاني من الخمر، وقد جاز وقوعها حالاً مع تجردها من الواو، لإضمار ضمير في الفعل[3]. ويجوز أن تعرب جملة «شجت» صفة

---

(١) شرح قصيدة كعب ص ٩٦ والقائل مجهول.

(٢) ارجع إلى: شرح الكافية جـ٢/٨٢ وبعض العلماء يقدر قد قبل الماضي: قد حصرت صدورهم، قد ردت إلينا. والأرجح أن لا تقدر «قد» لصحة ذكرها وعدمه في الفصيح، فالعمل بالوجهين صحيح.

(٣) شرح قصيدة كعب ص ٩٥.

وال تكون للجنس، والأرجح أن تكون حالية. وقال أبو صخر الهذلي[1] :

وإني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفورُ بلله القَطْرُ

بلله القطر جاءت الجملة في محل نصب حال، و لم تسبق الواو وقد الجملة وهي زمن الماضي[2]، وأرى جواز القولين لصحة الوجهين في الفصيح. وإن كان الماضي بعد إلا فالربط بالضمير من دون الواو وقد نحو: ما لقيته إلا أكرمني؛ لأن إلا تدخل غالباً على الأسماء، والفعل يؤول باسم: ما لقيته إلا مكرماً لي، فحكمها حكم المضارع المثبت. وحذف الواو يستوجب الربط بالضمير لعدم جواز خلو الجملة من الواو والضمير أو أحدهما.

وهنالك مواضع في العربية يلزم ذكر الواوفيها لتكون رابطاً، ومنها:

– أن لا يكون بالجملة ضمير يربط الجملة بما قبلها، فتكون الواو وحدها رابطاً لا غناء عنه، ويشترط لها أن تكون جملة الحال مثبتة في زمن الماضي و أن تصدر بقد بعد واو الحال، ومنه قول كعب:

وقال للقوم حاديهم وقد جعلت وُرْقُ الجنادبِ يركضن الحصا قِيلوا

جملة الحال «وقد جعلت ورق الجنادب» الواو الرابط، وقد غاب الضمير وهذا جائز لدخول قد على الفعل الماضي، وعامل الضمير فعل القول[3]. وكقول الشاعر[4]:

وجالدتهم حتى اتقوك بكبشهم وقد حان من شمس النهار غروب

ويجوز أن تأتي الواو وقد بعد إلا نحو: ما لقيته إلا وقد أكرمني

ويجوز أن يقترن الفعل بالواو وحدها بعد إلا نحو: ما لقيته إلا وأكرمني[5]، و لم يسمع فيه قد من دون الواو فليس من الفصيح: ما لقيته إلا قد أكرمني والفصيح:

---

(١) شرح الكافية جـ٢/٨٢، وشرح المفصل ج٣/٦٧، والأغاني جـ ٥/١٦٩، وشرح ابن عقيل جـ٢/٣٦١٢، ولسان العرب جـ٣/١٥٥.

(٢) لسان العرب جـ٣/١٥٥، وشرح ابن عقيل جـ٢/٣١٦، وشرح المفصل جـ ٣/٦٧، والأغاني جـ٥/١٦٩، وشرح الكافية جـ٢/٨٢.

(٣) ارجع إلى: شرح الكافية جـ٢/٥٢، شرح قصيدة كعب ص ٢٤٥.

(٤) شرح قصيدة كعب ص ٩٦.

(٥) شرح الكافية جـ٢/٨٣ وقد جاز دخول إلا والواو على الماضي لجواز دخولهما على جملة الخبر نحو: ما رجل إلا وله نفس أمّارة، ولا يجوز دخول الواو وحدها على الخبر دون إلا، وقولنا: كل عام وأنتم بخير، أصله:كل عام يمر وأنت بخير، فالخبر محذوف، وسمع فيه كل عام أنتم بخير، الجملة خبر بلا تقدير خبر، والجملة دون الواو تصلح خبراً لاتصال الخبر بالمبتدأ دون فاصل فهي تمامه. شرح الكافية جـ ٢/٨٣ والأشباه والنظائر جـ٢/٦٠وفيه: قال ابن الدهان في (الغرة): المبتدأ لا يعطف عليه خبره بحرف البتة إلا بالفاء.

جاءني زيد وقد خرج أبوه، ويجوز: «قد خرج أبوه» دون واو، ويجوز: جاءني زيد وخرج أبوه، والأفصح قد بعد الواو، لاحتمال العطف في واو: جاءني زيد خرج أبوه. ولا يقال: جاءني زيد قد خرج عمرو، ومن الضعيف قولهم: زارني زيد ما قد خرج أبوه، لأن قد لتحقيق وقوع الفعل الماضي، وما لنفي وقوعه.

ولا تلزم «قد» في كل المواضع، فقد تذكر الواو قبل الماضي، وتمتنع «قد» قبل الفعل- والواو وحدها الرابط- إذ انتفى الفعل ولم يكن ضمير رابطاً نحو: جاء زيد وما طلعت الشمس وتمتنع «قد» أيضاً قبل العفل إذ انتفى الفعل ووجد الضمير، نحو: جاء زيد وما درى كيف جاء (الضمير هنا رابط مع الواو).

ولا تدخل قد على ليس التي تصدرت جملة حالية نحو قوله تعالى: **﴿وَلا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ﴾**[البقرة: ٢٦٧] ويجوز حذف الواو أيضاً، مع ليس إن كان بها ضمير[1]، نحو: أتى الوفد ليس فيه غريب.

وتحذف الواو وقد إذا كان الماضي في المعنى شرطاً وفيه ضمير نحو: لأضربنه ذهبَ أو مكثَ أو وقع بعد «إلا» نحو: ما تكلَّم إلا قال خيراً. وما لقيته إلا أكرمني، حذفت قد، ليأول ما بعد إلا اسماً، فإلَّا تدخل على الأسماء، وهو الأصل[2]. فالمعنى: ما لقيته إلا مكرماً لى، فحكم الجملة الماضية بعد إلا حكم المضارع المثبت، يقال: جاءني أخي يبتسم، والتقدير: مبتسماً، فجملة الحال تقع موقع الحال المفرد، والحال المفرد يقدر فيه ضمير رابط (جاءني أخي مبتسماً هو)، وهذا الضمير فاعل في الجملة (يبتسم)، فالضمير أساس الربط، والسيارة تقطع الطريق، فيقدر محذوف يفهم من سياق الكلام والسيارة تقطع الطريق أمامي، فحذف الطرق لدلالة الموقف عليه.

الرابعة - جملة الصلة :

تأتى بعد اسم الموصول لتمامه وتوضيح معناه، وجملة الصلة صريحة أو مؤوّلة غير طلبية ولا إنشائية، والموصول اسم مبهم لوقوعه على كل شيء، وجملة الصلة تزيل عنه إبهامه فتخصصه لشيء، وهي جملة زائدة وليست أصلاً، وسماها: سيبويه حشواً، فالصلة زائدة، ولا موقع لها من الإعراب لعدم وقوعها موقع المفرد، وهي لا تكون اسماً مفرداً بل جملة خبرية والموصول والصلة بمنزلة اسم واحد مركب فلا يفصل بينهما الموصول الاسمى، وصلته جملة اسمية والعائد ضمير له، وجملة الموصول صفة في

---

(١) شرح قصيد كعب ص ٩٥ وقد ذكر ابن هشام في ذلك قول الشاعر:

إذا جَرَى في كفه الرشاء جرى القليب ليس فيه ماء

(٢) ارجع إلى: شرح الكافية جـ٧٦، ٧٧، وشرح قصيدة كعب ص ٩٥.

المعنى[1]. قال تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾ [الفرقان:٤١] المعنى أهذا المبعوث رسولاً.

والموصول يستوجب جملة تردفه من الجمل التي تقع صفات، فالموصول اسم ناقص، فيستلزم ذلك الصلة والرابط الذي يجعلها له، والصلة تتبع الموصول.

وجملة الصلة تحتاج إلى الضمير لوقوعها موضع الوصف، فتحتاج إلى ضمير فتكون الصلة وصلتها مخصوصين بوصف الموصوف، فيحصل بهذا الاتصاف تخصص[2]. وقد تكون الجملة لإزالة الإبهام عن الاسم الموصول الذي لايقع وصفاً، فيأتي الضمير ليربط جملة الصلة بالموصوله قال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [الأنعام: ٢٥] الضمير في يستمع عائد على من، لأنها لتبيين المراد منه[3].

والإفراد على اللفظ، والجمع على المعنى قال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾[يونس: ٤٢] فمنهم يراد بها الجميع، فالعائد على المعنى.

والصلة تكون جملة فعلية وجملة اسمية وشرطية والظرف، ويشترط فيها جميعها العائد الذي يعود منها إلى الموصول، وهو ضمير ذلك الموصول ليربط الصلة بموصولها ويؤذن بتعلقها بالموصول، وهذا الرابط ضروري في الجمل التي تستقل بنفسها لتمام معناها بلفظها، زيد الذي أبوه أسود، الرابط فيها الضمير، ويقوى الرابط في قولنا:

---

(١) شرح المفصل م١١٦/٢ وتسهيل الفوائد ص ٣٧، ٣٨، والموصول نوعان: اسميّ له جملة صلة نحو الذي وأخواتها ومن وما، والموصول الحرفي الذي يؤول المصدر المؤول اسماً واسم الموصول الاسمي: ما لا يتم معناه إلا بصلة وعائد فلا يتم معنى اسم الموصول إلا بصلة، واسم الموصول لا يتم بنفسه ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتم اسماً فإذا تم بما بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة، وهو مبني لاحتياجه إلى الصلة، ووجبت له لرفع إبهامه. واسم الموصول معرف، ويجب مطابقة العائد للموصول إن طابق لفظه معناه، ويجوز فيه الحمل على اللفظ والمعنى، كقوله تعالى: (ومنهم من يستمع إليك) [الأنعام: ٢٥] ومراعاة المعنى نحو: (ومنهم من يستمعون إليك) [يونس: ٤٢] شرح المفصل جـ١٠١/٢ يجوز فيه أن يقع مبتدأ وخبراً وفاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه، ويقع صفة، وهو الأصل فيه،ويعرب إعراب الموصوف؛ لأنه حل موضع الصفة المفردة، وجملة الصلة لا موضع لها من الإعراب لعدم تأويلها بمفرد، فلا تقع موقع المفرد، وهو مبهم لوقوعه على كل شيء لوقوع اسم الإشارة على كل شيء. شرح المفصل م١٠٢/٢ وتسهيل الفوائد ص ٣٨ وحاشية الصبان ٢٣٧/١ واسم المفعول يدل على معهود خارجي.

(٢) شرح الكافية جـ ٣٨/١، والفرق بين الصفة والصلة أن الصلة لا تكون إلا جملة، والصفة مفردة وجملة، وجملة الصلة لا موضع لها من الإعراب، وجملة الصفة بحسب الموصوف.

(٣) شرح الكافية جـ٣٠٨/١ ومن للعاقلين، ويفرد لها الضمير على لفظها ويجمع لها على معناها. حاشية الصبان جـ ٢٣٨/١، ٢٣٩.

جاء الذي هو قائم، والضمير الظاهر رابط[1]. فإن جيء برابطين فهو أحسن، نحو: جاء زيد الذي قام أبوه، فاسم الموصول رابط، فهو صفة الفاعل، والضمير رابط ثان، ويشترط الرابط أيضاً في الجملة الشرطية صلة، فهي بمنزلة جملة واحدة، وقد تناولنا ذلك في الجملة الشرطية، وقال ابن يعيش: «واعلم أن كل واحد من الشرط والجزاء جملة فعلية تامة؛ فلما دخل عليهما حرف الشرط ربطهما وجعلهما كجملة واحدة في افتقار كل واحدة من الجملتين إلى الأخرى كافتقار المبتدأ إلى الخبر، فالجملة الأولى التي هي شرط بمنزلة المبتدأ والجملة الثانية التي هي جزاء كالخبر»[2].

والرابط في الجملة الشرطية يجوز أن يكون في جملة الشرط أو الجزاء نحو: جاءني الذي إن تأته يأتك عمرو. وجاءني الذي إن تكرم زيداً يشكرك[3].

والرابط في شبه الجملة صلة مضمر في المحذوف الذي تعلق به الظرف أو حرف نحو: الذي عندك زيد، والذي في البيت زيد. والمحذوف مقدر فعل أو اسم مشتق مقدر فيه الضمير: ويرجح الفعل لكثرة مجيء الصلة جملة فعلية ولانتفاء اختلاطها بالفعلية فالموصول دليل الاسمية، نحو: الذي استقر عندك زيد، والذي استقر في البيت زيد. والأسماء الموصولة للمفرد والمثنى والجمع، وبعضها لا يجمع لفظه ويحمل الجمع على معناه أو لدلالته على الجمع. فالذي للمفرد المذكر، ومثناه: اللذان، وجمعه الذين، واللذون (في بعض اللهجات) والألى، واللاءون، ومؤنثه: التي ومثناها: اللتان، وجمعها: اللاتي واللات واللائى واللاء واللاى واللواتى[4].

---

(١) شرح المفصل م٢/١١٦، وحاشية الصبان جـ١/٢٤٦، ٢٤٧، والصلة المؤولة: الظرف والمجرور، قال تعالى: (ما عندكم ينفد) [النحل: ٩٦]، و(يسبح لله ما في السماوات وما في الأرض)[الجمعة: ١].

(٢) شرح المفصل م٢/١١٧.

(٣) نفسه م ٢/١١٨، حاشية الصبان جـ١/٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣.

(٤) شرح المفصل م ٢/١٠١، والألف واللام في الذي وما تفرع عنها قيل إنها زائدة للتعريف، وقيل إنها ليست للتعريف، لأن أداة التعريف ليست لازمه، وهي لازمه في الذي مفرداً ومثنى وجمعاً وتأنيثها، فهي زيادة لازمة، وهنالك أسماء موصولة غير معرفة نحو:أي، وما، فليست للتعريف بل لإصلاح لفظ الاسم المبني، وزيدت اللام فيها للتوصل إلى وصف المعارف بالجمل، فالجمل نكرة نحو: مررت برجل عمله حسن، ومثلها: مررت بالرجل الذي عمله حسن، جيء بالذي بعد المعرفة ليسوغ الوصف بالجملة النكرة، فتكون صفته. وحذف الذي يجعلها حالاً، والحال نكرة، فساغ دون الذي، والذي وأخواتها بمنزلة أي التي يتوصل بها في نداء المعرف: أيها الرجل، وذو للتوصل إلى وصف الأسماء بالأجناس نحو: زيد ذو مال، فالألف واللام فيها ليحصل لفظ المعرفة الذي قصدوه فيتطابق اللفظ والمعنى. شرح المفصل ج٢/١٠٣، ١٠٤ والأسماء المعرفة لا تثنى بل تجرد من التعريف مثل: رجل: رجلان ثم يلصق بها التعريف.

فالذي اسم موصول للمفرد العاقل وغير العاقل[1]، وهو العمدة، وأتى لمعان منها الفاعلية والمفعولية والابتداء والإخبار والوصف، وقد ينوب عن موصوفه قال كعب:

مهلاً هداك الذي أعطاك نافلة القرآن فيها مواعيظ وتفصيل

أعطاك صلة الذي، وهو في موضع فاعل،وجيء به للتعظيم ولزيادة في المعنى أن الله تعالى أنزل عليه القرآن وليس من وصفه ﷺ،وهو اعتراف بالنبوة والتنزيل، والذي في الأصل صفة: هداك الله الذي أعطاك نافلة القرآن، ودليل ذلك قول كعب:

ولا تمسك بالعهد الذى زعمت إلا كما يُمسك الماءَ الغرابيلُ

جملة زعمت صلة الموصول، وهي مرتبطة به واسم الموصول صفة لما قبله (العهد)، فأمسكت الجمل بلباب بعضها[2]. والذي يوصف بها العاقل وغير العاقل، فزيدت فيها الألف واللام ولزمتها لوصف المعارف خلافاً لما ومن وأي لا تدخل عليها الألف واللام، والأصل في ما أن تكون لغير العاقل مفرداً ومثنى وجمعاً ومذكراً ومؤنثاً. ومن تكون للعاقل وغير العاقل، ويفرد الضمني لها ويجمع، فالإفراد على اللفظ والجمع على المعنى ومراعاة اللفظ الأكثر، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣١] ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ﴾ [يونس: ٤٠] على اللفظ، وحمل على المعنى في: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢]، فإن لزم لبس وجب مراعاة المعنى نحو: أعط من سألتك لا من سألك[3].

وما تحتاج من الصلة مثل ما تحتاج الذي، وهي بمعناها، وهي مبنية لشبهها

---

(١) المشهور في الموصولات: الذي وأخواتها: اللذان واللتان، والذين واللائى واللاتي وغيرها... ومن وما. وجاء فيها: ال، وقيل هي اختصار الذي في نحو: الترضى: الذي ترضى، وذو وتلزم الواو فيها خلافاً لذو بمعنى صاحب، قيل هي في لهجة طيىء. حاشية الصبان ٢٤٤/١ وسمع في الذين اللذون، وهي في هذيل أو عقيل، وسمع اللات واللاء.

(٢) الذي اسم يوصف به، ويوصف أيضاً: جاء زيد الذي قام، وجاء الذي قام المجتهد، لأنها تشبه الأسماء المتمكنة في عدد الحروف والتشبيه والجمع. ومن أشبه بالحروف، وتحمل على اللفظ فيفرد لها الضمير وتحمل على معنى الجمع، وهي مثل الذي وبمعناه، ولكنها تكون لمن يعقل، ومن لا يوصف بها ولا توصف، لأنها تشبه المضمرات لخروجها عن الاسمية في عداد الحروف (هي حرفان) وقد تقع على من لا يعقل نحو: (والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع) [النور: ٤٥] قيل، جاء بها للجمع بين العاقلين وغير العاقلين فهي للجميع وغالب العاقلين بمن و«ما» لغير العاقل، وقد تقع للعاقل كقوله تعالى: (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) [النساء: ٣] استخدم ما للإطلاق توسعة، وقيل هي للوصف أي: الطيب من النساء، والدليل قوله تعالى: (والسماء وما بناها) [الشمس: ٥]. والمعنى: والباني لها، وهذا يرجح.

(٣) حاشية الصبان جـ١/٢٤٦، ٢٤٧.

بالحرف وتقع على ذوات ما لا يعقل، وقد تقع على صفات من يعقل، وقد تستخدم للعموم والإطلاق، قالت تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾[النساء: ٣] أي ما خلق من النساء المؤمنات على العموم، وقيل: انكحوا الطيب من النساء.

وما في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾[الشمس: ٥] قيل والذي بناها، جاز في من أن تأتي في هذا الموضع، لأنها للوصف بمعنى: والباني لها[1]، وقيل ما مصدرية والمعنى: والسماء وبنيها، مثل: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾ [يس: ٢٧] أي بغفران ربي، وقيل: المعنى: ومن بناها، أي: ومن خلقها ورفعها، وحكى عن أهل الحجاز: سُبحان ما سبحت له؛ أي: سبحان من سبحت له[2] ومثلها: ﴿وَالأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا﴾ [الشمس: ٦].

ويجوز حذف الرابط من الصلة، قال تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾ [الفرقان: ٤١] أي: بعثه، حذف العائد؛ لأن الذي وما بعده من الفعل والفاعل والمفعول كاسم واحد، فلذلك كل موصول يكون هو وصلته بمنزلة اسم واحد مركب، فحذفوه لطول الجملة والمحذوف معلوم لا لبس فيه.

ويجوز حذف الضمير الرابط من الصلة في ثلاثة مواضع :

الأول- أن يكون الرابط في موضع المفعول المنصوب فلا يكون ضميراً مرفوعاً ولا مجروراً، ويجوز حذف المفعول، لأنه المفعول كالفضلة في الكلام والمستغني عنه.

والثاني- أن يكون الرابط متصلاً لا منفصلا، لكثرة حروف المنفصل، وأجاز بعضهم حذف المنفصل المقدر في الكلام نحو: أعطيتك المال الذي وعدت، والتقدير: الذي وعدته أو وعدتك إياه.

والثالث- أن يكون على حذفه دليل، فلا يعمى ولا يلتبس بغيره، وذلك أن يكون ضميراً واحداً لابد للصلة منه، فيقدر دون لبس نحو: الذي ضربت زيد، فتحذف العائد، وهو الهاء في موضع المفعول، ولا يجوز حذف الضمير في نحو: الذي ضربته في داره زيد، لا تحذف الهاء؛ لأن الصلة تتم بدونه، فلا يبقى ما يدل عليه في الجملة وقد أجازوا حذف الضمير الرابط إذا كان مبتدأ بعد الموصول نحو: جاء محمد

---

(١) شرح المفصل م٢/١١٠، وحاشية الصبان ج١/٢٤٦.

(٢) تفسير القرطبي جـ٢/٥٦، (ط التوفيقية)، ونقل الأخير عن الطبري، وحاشية الصبان جـ١ ٢٤٧، ٢٤٨.

الذي ضارب زيداً. والتقدير الذي هو ضارب ومثله مثال الخليل: «ما أنا بالذي قائل لك شيئاً» أي: الذي هو قائل. ومثله: ﴿مَثَلاً مَا بَعُوضَةً﴾[البقرة: ٢٠٦] بعوضة بالرفع على تقدير: مثلاً ما هو بعوضة[١] ومثله: ﴿تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾[الأنعام: ١٥٤] أي: الذي هو أحسن[٢]. وقد وقع حذف المفعولين في قول كعب:

فلا يغرنَّك ما منَّت وما وعدت إن الأماني والأحلام تضليل[٣]

منت: جملة الصلة وما في موضع الفاعل، والمفعول في الجملتين محذوف، وهو الرابط، والأصل: الذي منتكه والذي وعدتكه، ويجوز حذف الضمير العائد للعلم به، قال تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] والتقدير: الذي رزقناهموه ينفقونه، فلزم اتصال الضميرين المتحدين الرتبة، ويجوز: رزقناهم إياه، فيكون المحذوف الضمير المنفصل وهو العائد، فيجوز: ما منتك إياه، وما وعدتك إياه، فالضمير المنفصل الرابط، وقد رجح ابن هشام ترجيح حذف المنفصل على المتصل، فهو أولى بالحذف من الملتصق بالفعل، والضمير المنفصل الرابط المقدر في قول كعب: مامنتك إياه، والضمير المتصل المفعول الأول ضمير المخاطب، والثاني ضمير المفعول العائد على اسم الموصول «ما» وهو لغير العاقل. وقال كعب:

فقلت خلو سبيلي لا أبالكم فكل ما قدّر الرحمن مفعول

ما موصول لغير العاقل، وهي في موضع مضاف إليه وجملة الصلة: قدّر الرحمن، وما بمعنى الذي[٤]، وعائد الصلة محذوف، وهو مفعول قدّر، والأصل كل الذي قدره الرحمن مفعول.

الخامسة - الجملة المصدرية :

الجملة المصدرية التي تتصدر بموصول حرفي[٥]، فيؤول مع صلته بمصدر اسمي،

---

(١) المحتسب جـ١/١٤٥، وبالرفع قراءة رؤبه، شرح المفصل م٢/١٢٠.

(٢) شرح المفصل م٢/١٠٢، وارجع إلى شرح قصيدة كعب، ص ١٥٣، ١٥٤.

(٣) ارجع إلى: شرح قصيدة كعب، ص ١٥٢، ١٥٣، وقيل ما مصدرية بمنزلة أنْ وأنْ، فتكون وصلتها في موضع رفع، وهذا وجه بعيد، والفعل وعد يتعدى لاثنين نحو: (وعدكم الله مغانم) [الفتح: ٢٠].

(٤) يجوز أن تكون ما بمعنى شيء: كل شيء قدر الرحمن مفعول ويجوز أن تعرب قدر الرحمن صفة لما بمعنى شيء. وارجع إلى حاشية الصبان جـ١/٢٥٥، ٢٥٧.

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني (على ألفية ابن مالك) ومعه شرح الشواهد للعيني، مكتبة الصفا جـ١/٢٧٩. والموصول الاسمي الذي لا يجوز تأويله مصدراً والجملة بعده صلة نحو: الذي وأخواتها ومن وما، وقد تناولناها في جملة الصلة.

والأحرف الموصولة ستة: أنَّ (الثقيلة) وأن (المخففة)، وما، وكي، ولو، والذي[1] والجملة بعده فعلية أو اسمية، ويأتى المصدر من الجملة الخبرية والطلبية.

والموصول الحرفي يوصل بجملة خبرية أو أمرية أو طلبية خلافاً للموصول الاسمي الذي يوصل بجملة خبرية فقط فلا يجوز أن تكون جملة الصلة طلبية، وذلك أن المقصود من الموصول الحرفي و الجملة المتصلة به المصدر[2].

والجملة المصدرية تؤول اسما له موضع من الإعراب، وتعرب بحسب موضعها، قال تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] سواء مصدر بمعنى يستوي عليهم إنذارك وعدم إنذارك[3]، ويشترط في الفعل أن يكون متصرفاً، فغير المتصرف لا مصدر له، وأن يكون المصدر في معنى الجملة، وهذا يتحقق من الجمل الخبرية لا الطلبية، نحو: ﴿لَوْلا أَنْ مَنَّ اللَّهُ﴾ [القصص: ٨٢] أي لولا منُّ الله علينا.

والمشهور في جملة المصدر أن تكون خبرية، فقولنا: كتبت إليه أن قم، فقولنا: كتبت إليه بالقيام، ليس فيه معنى طلب القيام وأجاز بعض العلماء تقدير محذوف يدل على الطلب: أي: كتبت إليه الأمر بالقيام، وذهب إلى هذا الزمخشري، فقدّر مصدراً طلبياً، قال تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِه أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ﴾[نوح: ١] أي: أرسلنا نوحاً إلى قومه بالأمر بالإنذار، فيتضمن المقدر معنى الطلب[4]. ولا يجوز تقدير المصدر من : أن أنذر، لأن الإنذار لا يتضمن معنى الطلب، فجملة: «أن أنذر قومك» تفسير معنى الطلب: الأمر أن أنذر، ولا يجوز تقدير حرف الجر قبل الحرف المصدري نحو:

---

(١) مثال أنَّ: (أولم يكفهم أنّا أنزلنا) [العنكبوت: ٥١] أي إنزالنا.
ومثال أنْ: (وأن تصوموا خير لكم) [البقرة: ١٨٤] أي وصيامكم خير لكم.
وما مثل: (وبما نسوا يوم الحساب) [ص: ٣٦] أي وبنسيانهم.
وكي مثل: (لكي لا يكون على المؤمنين حرج) [الأحزاب: ٣٧] وكي ناصبة وتقرن بلام التعليل لفظاً أو تقديراً وتوصل بالمضارع.
ولو: (أيود أحدكم لو يعمر) [البقرة: ٩٦] أي التعمير، ولو توصل بالماضي والمضارع المتصرفين، وقد تكون صلتها جملة اسمية: (يودوا لو أنهم بادون في الأعراب) [الأحزاب: ٢٠] ويقدر أن بعدها: لو أن.
والذي نحو: (وخضتم كالذي خاضوا) [التوبة: ٦٩] أي: كخوضهم، والراجح في الذي أنها اسمية وبعضهم قال الذي المصدرية حرف. وقوله: (كالذي خاضوا) قيل أصلها: الذين، وقيل المعنى: كالخوض الذي خاضوه. حاشية الصبان جـ١/٢٨٠، ٢٨١.

(٤) الأشباه النظائر، جـ٢/٢٠٩.

(٣) مغني اللبيب، جـ٢/٤٧١، والاستفهام من أجل التسوية. القرطبي، جـ١/١٩١، والأشباه والنظائر، جـ٢/٢٤٦ (أو وأم).

(٤) حاشية الصبان، جـ١/٢٨١.

كتبت إليه بأن قم، لأن حرف الجر ولو زائد لا يدخل على اسم مؤول به.

ومنع ابن هشام أن يكون ما بعد الحرف المصدري طلباً، لعدم جواز تعلق الفعل قبله بالإنسان، لأن الإنسان لا يقدر فاعلاً أو مفعولاً، فلا يوجد في كلام العرب: يعجبني أن قم[1]. ويجوز تقدير معنى الأمر في المصدر، وهو ما ذهب إليه الزمخشري وصح العمل به تفسير الآية قال: والمعنى أرسلناه بأن قلنا له أنذر، أي: أرسلناه بالأمر بالإنذار، ويجوز أن تكون مفسرة؛ لأن الإرسال فيه معنى القول[2]».

ويحذف حرف الجر الذي يتعدى به الفعل قبل جملة المصدر المصدرة بأنَّ وأنْ، والحذف فيهما مشهور؛ لأنه مقدر في الكلام وفسر على هذا قوله تعالى: ﴿**وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ**﴾[النساء: ١٢٧] يجوز تقدير «في» للدلالة على الرغبة في زواجها إذا كانت ثرية وجميلة، ويجوز تقدير «عن» للدلالة عن ترك (أو العزوف)؛ لأنها معدمة أو غير جميلة، وأسقط حرف الجر لاحتمال المعنيين، وكلا الفعلين مذموم[3].

ويجوز هذا في خبر ليس، قال تعالى: ﴿**لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا**﴾ [البقرة: ١٧٧] والمعنى: بأن تولّوا، هذا على رفع البر (اسم ليس) والنصب في البر (خبر ليس) وأن تولوا واسمها مضمر، وجملة المصدر بدل من البر فلا يقدر فيها حرف، ويجوز أن تكون تفسيرية.[4] وقال كعب:

أنبئت أنَّ رسول الله أوعدني والعفو عند رسول الله مأمول

أنَّ وصلتها (رسول الله أوعدني) على تقدير بكون رسول الله أوعدني، وهو الأصل مثل قوله تعالى: ﴿**أَنَبِّئُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ**﴾ [البقرة: ٣٣] و﴿**نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ**﴾ [الأنعام: ١٤٣] [5].

---

(١) مغني اللبيب، جـ٢/٤٧٢، وارجع إلى: الكافية، جـ٤/٤٤٩.

(٢) الكشاف، مكتبة مصر، جـ٤/٤٦٧، وقال الزمخشري: (أن أنذر) أصله: بأن أنذر، وحذف الجار وأوصل الفعل».

(٣) ارجع إلى: الكشاف، جـ١/٤٩٥ قال: «(وترغبون أن تنكحوهن) يحتمل في أن تنكحوهن لجمالهن وعن أن تنكحوهن لدمامتهن».

(٤) (وليس البر) بالنصب على أنه خبر مقدم، وقرأ عبد الله: بأن تولوا على إدخال الباء على الخبر للتأكيد، ولكن البر بر من آمن فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وقرئ (ولكن البار)، وقرأ بالرفع (ولكن البرُ) ابن عامر، ونافع. الكشاف جـ١/١٩٩

ويجوز أن يكون الخبر ظاهراً والمبتدأ ضميراً نحو: هي إقبال وإدبار. الأشباه والنظائر جـ٢/٢٢٩.

(٥) ارجع إلى: شرح قصيدة كعب، ص٢٧٠، ٢٧١.

ويجوز أن يتضمن أنبأ ونَبَّأَ معنى فعل متعدٍ إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر مثل أعلم أرى، وأن علقت عمل الفعل، فالجملة سدت مسد المفعولين، بعد جعل المفعول الأول نائب فاعل، وقد صرف الفعل عن فاعله الحقيقي ليكون النبأ احتمالاً، وهذا يناسب طلب العفو. وقد اطرد فيهما جواز حذف حروف الجر نحو: عجبت أن قمت، وعجبت من أن قمت أي من قيامك، فيظهر حرف الجر عند تقدير المصدر دون أنَّ وأن فيظهر الحرف المحذوف أو المضمر وجوباً، فلا يعطي المصدر حكم أنَّ وأنْ وصلتهما في جواز حذف الجار، ولا يترل مترلتهما في مسدهما مسد جزءي الإسناد (المبتدأ والخبر) مع ظن وعسى فلا يجوز: ظننت قيامك، فيجب الأصل: ظننت أنك قمت. ولا يجوز عسى قيامك بل عسى أن تقوم.

ويجوز أن ينوب المصدر عن ظرف الزمان ولا يجوز ذلك في أنَّ وأنْ وصلتهما يقال: جئتك صلاة العصر. أي: وقت صلاة العصر، وليس من الفصيح: جئتك أن تصلي العصر [1]. ويجوز حذف الجار في التحذير ويجوز حذف الواو العطف نحو: إياك أن تعصي الله، أي: احذر من أن تعصي الله أو من معصية الله.

ونحو: إياي وأن يرمي أحدكم السيارة، ويجوز: إياي أن يرمي أحدكم السيارة، والمعنى احذروني ورمي السيارة بحجر،جوزوا حذف الجر والعطف لطول الجملة [2]. وأنَّ الثقيلة تعمل في النصب في الاسم بعدها وصلتها جملة اسمية[3]. وأن المخففة تدخل على الجملة الفعلية، وتعمل النصب، قال كعب [4]:

أرجو وآمل أن تدنو مودتها ... وما إخال لدينا منك تنويل

أن بالإسكان مصدرية، فتنازع الجملة فعلان: أرجو دنو مودتها وآمله. وقال [5]:

إذا يساور قرناً لا يحل له ... أن يتركَ القرن إلا وهو مجدول

---

(١) ارجع إلى: مغني اللبيب جـ١/٤٧٢، وشرح الأشباه والنظائر جـ٢/٢٢٧. ولا يجوز المصدر المؤول في موضع المفعول المطلق نحو: ضربت زيد ضرباً، فلا يقال ضربت زيداً أن ضربت.

(٢) الأشباه والنظائر جـ٢/٢٢٧.

(٣) الكتاب، سيبويه جـ٣/١١٩، ١٢٠ وإنَّ لا تكون إلا مبتدأ خلافاً لأن التي تعرب حسب موقعها في الكلام.

(٤) شرح قصيدة كعب ص ١٦٦، أن يجوز أن تكون أن مثل ما مهملة، قال تعالى: (لمن أراد أن يتم الرضاعة) [البقرة: ٢٣٣] بالرفع قراءة مجاهد، وأن ساكنة مهملة لا عمل لها. ومن اسم موصول والفعل المسند إلى المفرد حملاً على لفظ من، ويجوز حمله على المعنى يتمّون مثل: (ومنهم من يستمع إليك) [يونس: ٤٢]

(٥) الديوان ص ٨ وشرح قصيدة كعب، ص١٦٦ ويروي: مفلول وروى: مثلول: مكسور ومجدول من الجدالة، كناية عن القتل، والجدالة: الأرض.

والتقدير لا يحل له ترك القرن إلا مقتولاً.

السادسة- الجملة التى تقع مفعولاً :

هنالك أفعال في العربية تتعدى إلى مفعولين هما في الأصل جملة (وهي: ظن، حسب، خال، زعم، وجد، رأى، علم)، وأصل المفعولين المبتدأ والخبر، فتنصبهما مفعولين نحو: حسبت السعرَ رخيصاً، وعلمت الله موجوداً، ووجدت العلمَ نافعاً، وهذه الأفعال عاملة في مفعوليها النصب [1].

والجملة الاسمية (من المبتدأ والخبر) تقع مفعولاً لفعل ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر نحو: ظننت محمداً قائماً. وقد تأتى في المتعدي إلى ثلاثة نحو: أعلمت زيداً محمداً مجتهداً، ويجوز أعلمت زيداً أن محمداً مجتهدٌ، فتعلق أن عمل الفعل وتعمل هي في الجملة بعدها، والجملة في محل نصب.

ويعمل الفعل فيها النصب ما لم يعلق عن العمل فيها فيكون المبتدأ المفعول الأول والخبر المفعول الثاني نحو: رأيت محمداً مجتهداً، فإن علق الفعل عن العمل في المفعولين بحرف ناسخ، فالجملة في محل نصب[2].

والجملة التي تقع مفعولين جزء من الجملة الكبرى، لأنها مكملة لمعنى الفعل المتعدي، فلا تتم دلالته إلا بمفعول، وهي جملة لها محل من الإعراب؛ لأنها بمنزلة المفعول المفرد، نحو قولنا: ظننت العلم نوراً، وعلمت هذا أو ذلك أو ذاك، قام اسم الإشارة مقام الجملة.

وقد يعلق الفعل المتعدي، فيبطل عمله في اللفظ، ولكنه يعمل محلاً، وذلك في المواضع التي يأتي فيها ما له صدر الكلام في حكم الكلام المستقل، ولكنه يشغل محل

---

(١) ارجع إلى: ملحة الإعراب ص١٦٣، ويجوز أن تقيم أن المفتوحة المخففة مع الفعل بعدها مقام المفعولين نحو: ظننت أن يخرج زيد، وقد تسد ذلك وذاك مسد المفعولين نحو: ظننت ذلك، وكل ما جاز أن يكون خبراً جاز أن يكون مفعولاً ثانياً لظن وأخواتها، إلا الظرف فإنه ينتصب على الظرفية نحو: ظننت زيداً عندَك. وشرط عمل ظن وأخواتها أن تتقدم على المفعولين، ويجوز عملها فيما تقدمها، ويجوز رفعه، ورأى بمعنى علم، فإن كانت بمعنى شاهد نصبت مفعولاً واحداً نحو: رأيت زيداً، أي شاهدته أو ضربت رئته أو أصبتها، وكذلك علم بمعنى أيقن تنصب مفعولين، وعلم بمعنى عرف تنصب مفعولاً واحداً، وكذلك وَجَد بمعنى أيقن فإن كانت بمعنى صادف نصبت مفعولاً واحداً.

(٢) التعليق أن يتصدر الجملة الواقعة مفعولاً حرفاً يكون حامياً للفعل عن العمل في لفظ الاسمين، فتعرب الجملة في موضع نصب، فقد أبطل الحرف (إن وأخواتها) عمل الفعل المتعدي لفظاً لا محلاً. الأشباه والنظائر جـ٢/٢١٥.

المفعول، فيكون في محل إعراب المفعول، هذه الجمل ترتبط بالفعل والفاعل[1].

ومذهب البصريين وجوب إعمال الفعل إذا تقدم الفعل على مفعوليه والكوفيون يجيزون الإلغاء (إبطال عمله) في مثل هذا الموضع، واستدلوا بقول كعب بن زهير:

أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويلُ

والمشهور على مذهب البصريين: ما إخال لدينا منك تنويلاً، والقافية بالرفع، وقد فسر البصريون ذلك أنه من قبيل الإلغاء، لأن الفعل ليس في أول الكلام بدليل تقدم حرف النفي «ما» عليه، ومنهم من يجعل الفعل معلقاً بتقدير لام الابتداء بعين الفعل ومعموله[2].

وكون المفعول مذكوراً الأصل، وقد يحذف إذا دل عليه دليل مقالي سابق أو حالي معروف في العالم الخارجي، وحذف المفعولين في قول كعب:

ولا تمسك بالعهد الذي زعمت إلا كما يمسك الماء الغرابيل

المعنى: الذي زعمت أنها تفي، أو الذي زعمت الوفاء به واقعاً، والأول أرجح؛ لأن الغالب في زعم وقوع «أن» وصلتها بعدها[3].

---

(١) يعلق عمل الفعل في المواضع الآتية:
- أن تأتي الجملة بعد لام الابتداء، قال تعالى: (ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق) [البقرة: ١٠٢]
- أن تأتي بعد لام القسم نحو: علمت ليكونن زيداً وفياً.
- أن تأتي بعد ما النافية، قال تعالى: (ولقد علمت ما هؤلاء ينطقون) [الأنبياء: ٦٥].
- أن تأتي بعد لا وإنْ النافيتين أو بعد الاستفهام، وبعد لعل وإنَّ المشددة: علمت إن محمداً لوفيٌ، وبعد لو الشرطية وكم الخبرية، علم الناس لو أن زيداً شجاع.

ارجع إلى: شرح شذور الذهب ص٣٦٦، ٣٦٧ وأوضح المسالك ص١٨٨ والتعليق وقف عمل الفعل لسبب مع بقاء العمل بالأصل، والإبطال إلغاء العمل مطلقاً.

(٢) ارجع إلى: شرح التصريح جـ١/٢٥٨، وتهذيب التوضيح جـ١/١١٦ وقضايا نحوية، إبراهيم بركات ص ٣٤

وإخال بكسر الهمزة لهجة في أخال، وهي بمعنى أظن وهما سيان في نصب المفعولين، ويجوز أن تسد أنَّ وأنْ وصلتهما مسدهما، ويجوز إلغاء عمل إخال لتوسط الخبر بينها وبين المبتدأ، وقد عملت إخال في قول الشاعر:

وخلت بيوتي في يفاع ممنَّع تخالُ به راعي الحمولة طائرا

أي ظننت بيوتي في مكان مرتفعة، تظن به راعي الإبل طائراً. وعلقت أنَّ عمل إخال في قول الشاعر (أبي ذؤيب الهذلي): فغيرت بعدهم بعيش ناصب وإخال أني لاحق مستتبع

سدت أن مسد المفعولين. ارجع إلى شرح قصيدة كعب ص١٦٦، ١٦٧ .

(٣) وقيل بمعنى تكفّل، وهو لازم لتضمنه معنى اللازم، وقيل زعم بمعنى قال و بمعنى ادعى زوراً، وقد قال الخليل إن زعم من أخوات ظن يغلب أن تدخل أن على مفعوليها فتعلقه عن العمل، ووقع زعم على الاسمين دون أن في الشعر، قال أبو محجن الثقفي أو أبو أمين الحنفي، وكان شراباً:

زعمتني شيخاً ولست بشيخ إنما الشيخ من يدبُ دَبيبا

والمشهور مجيء أن قبل الاسمين قال تعالى: (الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء) [القصص: ٦٢].

وحذف المفعولين جائز قال تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢] المعنى: الذين كنتم تزعمون أنهم شركاء. والدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ﴾ [الأنعام: ٩٤] وهذا كثير في القرآن الكريم [١].

وقد يضمن الفعل معنى غيره من الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، فيكون له حكم أخوات ظن، ومن ذلك أنبأ ونبّأ، قال كعب: [٢]

أنبئت أن رسول الله أوعدني والعفو عند رسول الله مأمول

أنبئت، ويروي نُبِّئت، بمعنى أعلم، والجملة بعده سدت مسد المفعولين لتصدرها بأن، وقيل أن وصلتها على تقدير اسم مجرور بعد باء مقدرة أنبئت بأن رسول الله أوعدني، مثل قوله تعالى: ﴿أَنبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾[البقرة: ٣٣] بمعنى أخبر.

السابعة - الجملتان المتنازعتنان :

هما الجملتان المتنازعتنان في العمل النحوي، وهو اشتراك عاملين (الفعل وما يعمل عمله) أو أكثر في معمول واحد أو أكثر، إما بالرفع أو النصب، أو بالخلاف بينهما، أو هما معاً، والتنازع في الجملتين الفعليتين أو ما يقوم مقامهما (اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر واسم الفعل)[٣] وشروط المتنازعين:

- أن يكون الفعل في الجملتين متصرفاً، أو أن يعمل المتنازعان عمل الفعل.
- أن يسبق كل من المتنازعين المعمول، فلا يقدم المتنازع فيه على العامل.
- أن يتحقق به الارتباط المعنوي بين المتنازعين، فلا يجوز في الأفعال التي تدل على معان مختلفة ليس بينها علاقة ترادف أو تضاد أو مصاحبة. [٤]

---

(١) جاء الحذف في قوله تعالى: (أو تسقط السماء كما زعمت) [الإسراء: ٩٢] ومثلها [الإسراء: ٥٦] و[الكهف: ٥٢] و [الأنعام: ٢٢] و[القصص: ٦٢] وغيرها.
واقترن الاسمين بأن في قوله تعالى: (الذين زعمتم أنهم فيكم) [الأنعام: ٩٤] ومثلها: [الجمعة: ٦] و[النساء: ٦٠]. ولم يرد وقوع الفعل على الاسمين دون أن في القرآن الكريم.

(٢) ارجع إلى: شرح قصيدة كعب، ص٢٧١.

(٣) ارجع إلى: الكتاب، جـ١/٧٣: ٧٩، والمقتضب جـ٣/١١١: ١١٧. والتسهيل، ابن مالك ص ٨٦ ، وشرح المفصل م١/١٨٠، ١٨١، وارجع إلى: قضايا نحوية، الدكتور إبراهيم بركات ص ٥٢، ٥٤، والأشباه والنظائر جـ١/٢٢٧.

(٤) يجوز قولنا: أكرمت وأطعمت زيداً، فالإطعام من معاني الكرم، ولا يجوز: أكرمت وضربت زيداً، فالفعل الثاني ليس من معنى الأول، ويجوز التنازع في: قام وقعد زيد، فالرابط علاقة التضاد.

والعاملان في التنازع لابد من ارتباطهما إما بعاطف كما في قولنا: قام ومشى أخوك، أو أن يعمل أولهما في ثانيهما نحو: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا﴾ [الجن: ٤] تنازع الفعلان سفيهنا، وكان العامل في جملة يقول، وقوله: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَداً﴾ [الجن: ٧] والمتنازع فيه في الآية جملة «أن لن يبعث الله أحداً»، و«كما ظننتم» متعلق بظنوا.

وقد تتنازع الجملتان في اسم واحد أو اسمين، فيكون المتنازع فيه الرابط بينهما، وهذا الاسم ظاهر بعدهما، وهذا الاسم قد يتصل بالجملتين كالفاعل أو المفعول، يتنازعان في الفاعل نحو: جاء وذهب زيد. والمفعول نحو: أنا ضارب وشاتم زيداً. ونحو: أطعمت وأسقيت زيداً. والرابط بين الجملتين الواو والمفعول الذي تنازعه العاملان [1]. والتنازع المنفصل نحو: ما جاء وجلس إلا أنا، وما أكرم زيد وأعطى إلا أنا. والعاملان في المتنازعين قد يكونان متفقين أو مختلفين، والمتفقان قد يتفقان في الفاعلية فحسب نحو: ضربني وأكرمني زيد، أو في المفعولية فقط نحو: ضربت وأكرمت زيداً، أو في الفاعلية والمفعولية معاً نحو: ضرب وأكرم زيد عمْراً، وقوله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾ [الكهف: ٩٦] أي: آتوني بقطر أفرغ عليه قطراً.

والمختلفان يختلفان في معموليهما نحو: ضربني وأكرمت زيداً. أو ضربت وأكرمني زيد. اختلفا في الفاعل والمفعول. وقد يختلفان في نوع العامل نحو قوله تعالى: ﴿هَاؤُمْ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩]

وقد وقع التنازع في الفاعل، في قول كعب:

لقد أقومُ مقاماً لو يقومُ به أرى وأسمعُ ما لو يسمعُ الفيلُ

اشترك الفعلان في فاعل واحد ومفعول واحد أرى وأسمع. والتقدير: أرى ما لو يراه الفيل، وأسمع ما لو سمعه الفيل. وتنازع قام وسمع الفاعل والعامل ضمير الأول على الأرجح، ويعطي الثاني ضميره. [2]

وقد يتنازع فعلان جملة في موضوع المفعول، ومنه قول كعب:

---

(١) الأشباه والنظائر جـ١/٢٢٧.

(٢) شرح قصيدة كعب ٢٧٧، ٢٧٨ والمعنى أرى ما لو رآه الفيل لظل يرعد، وأسمع ما لو سمعه الفيل لظل يرعد.

أرجوا وآمل أن تدنوا مودتها وما إخال لدينا منك تنويل

الجملة «أن تدنوا مودتها» تنازعها الفعلان، فأعمل الثاني وحذف مفعول الأول، ولا يحسن أن يعمل الأول ويحذف مفعول الثاني لالتصاق المفعول به أو لقربه[1]، و«أن تدنوا مودتها» جملة تصدرت بأن المصدرية، وهي في موضع نصب مفعول به للفعل «آمل» على الأرجح.

وإخال بمعنى أظن، وهما سيَّان في نصب المفعولين، (والكسر لغة فى إخال، والمشهور فيها أخال)، ويجوز أن تسد إن أو أن وصلتهما مسدَّهما نحو: خلت أن محمداً عالم. وجملة «لدينا منك تنويل»، قيل إن «إخال» ألغى عملها فيها لتقدم الخبر (شبه الجملة) على المبتدأ، فهي ملغاة فلا عمل لها، ويجوز أن تعلق إخال عن العمل في الجملة بعدها، وهي في موضع نصب المفعولين على تقدير أن محذوفة: وما إخال أن لدينا منك تنويلاً، فحذفت أن للضرورة.وقد توسع الناس في استخدام التنازع، يقولون: أكل وشرب علي، وفلان مطاع ومسموع الكلام (كلامه)، ومسموع ومحمود حديثه (الحديث نائب فاعل). ويستخدمون المصدر نحو: سررت من قراءتك وفهمك الدرسَ.

واسم التفضيل نحو: محمد أكرم الناس وأحسنهم وأطيبهم خلقاً أو نفساً، وفلان أدقهم وأضبطهم وأكثرهم علماً.

والصفة: فلان أصيل وعريق أصله، وفلان كريم وحكيم أبوه.

الثامنة – جملة الاشتغال :

وهى جملة تتضمن ضميراً يعود على الاسم المشغول عنه، وهو الاسم المتقدم على الجملة، والاسم المتقدم قد يرفع على الابتداء أو الإخبار، وقد ينصب ويكون عامله محذوفاً دّل عليه المذكور العامل فى ضميره، والأصل فيه جملتان، فنصب الأول اسماً ظاهراً ونصب الثاني ضميره أو ما أضيف إليه ضميره، فحذف الفعل الأول اكتفاء بدلالة الثاني عليه، لأن الثاني مفسر له، فلم يجمع بين المفسَّر والمفسِّر، وقد بقي عمل المحذوف في الاسم المنصوب المتقدم، ويراد به اشتغال المحل بضمير يعود على المشغول عنه، وأركانه: مشغول عنه (وهو الاسم المتقدم الذي ترك مكانه للضمير)، ومشغول

---

(١) ارجع إلى: شرح قصيدة كعب ص ١٦٦.

(العامل)، ومشغول به (الضمير العائد على الاسم السابق الذي عمل فيه العامل)، والضمير ضروري ليربط الجملة بالمشغول عنه؛ لئلا يكون أجنبياً عنه، قال تعالى: ﴿وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ [النحل:٥] [١] والأنعام منصوبة بفعل محذوف، ورفعت في القراءة الشاذة، والضمير في «خلقها» ضمير الاشتغال، والأصل: واذكروا الأنعام خلقها لكم، فأضمر الفعل العامل وجوباً، وتأخر عن الاسم فعل (أو ما يعمل عمل الفعل) مشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضميره، ومثله: ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ﴾ [الإسراء: ١٣] وقد وجب حذف الأول؛ لأن الثاني مفسر له فلم يجمع بينهما [٢].

وهو في الخطاب المعاصر نحو: علياً أفهمته، علياً منصوب بمحذوف، فهي فعلية، و«هذه احترمتها» اسمية والخبر احترمتها [٣].

والجملة التي فيها الضمير المشغول به عن اسم متقدم ترتبط بالاسم قبلها بالضمير الذي يعود على الاسم المتقدم المشغول عنه، فلا يكون أجنبياً عنه، ولا يستغني عن هذا الضمير في الاشتغال، ويشترط فيه أن يتصل بالفعل نحو: محمد أحببته، أو يتصل بحرف يتعلق بالفعل نحو: محمد مررت به، أو يضاف إلى اسم منسوب إليه نحو: علي أكرمت أخاه، أو تتضمنه جملة تتعلق باسم متقدم عليها كجملة الصفة نحو: علي قابلت صديقاً يحبه. أو جملة الصلة نحو: علي قابلت الذي يحبه، ونحو: علي قابلت

---

(١) التبيان في إعراب القرآن جـ٢/٧٨٩، وارجع إلى: شرح ابن عقيل جـ٢/١٢٨ والتسهيل ص ٨٠، وشرح شذور الذهب ص ٤٢٦، وقيل الاشتغال: اشتغال فعل عن اسم متقدم عليه بضمير هذا الاسم أو بما نسب إلى ضميره. والفرق بين التنازع والاشتغال أن التنازع: تنازع الفعلان اسماً ظاهراً بعدهما، والاشتغال تنازعهما ضمير اسم متقدم عليهما، أو شغل الضمير موضع الاسم المتقدم.

(٢) شرح شذور الذهب ص٢٠٥.

(٣) شروط الاشتغال: شروط المشغول عنه:

- ألا يتعدد في اللفظ والمعنى، ويجوز أن يتعدد في اللفظ غير المعنى نحو: صديقي ورفيقي أكرمتهما.
- وأن يتقدم على الفعل، فإن تأخر، فهو بدل من الضمير إن نصبت ومبتدأ مؤخر إن رفعت نحو: أكرمته علياً، والمشغول عنه: علياً أكرمته.
- وأن يقبل الإضمار، فلا يصح في غير المفعول به أو ما في حكمه.
- وأن يعتمد في معناه على العامل (الفعل الذي يليه)
- أن يصلح للابتداء، نحو: علي أكرمته.

وشروط العامل المشغول بضمير الاسم المتقدم:

أن يتصل بالاسم المشغول عنه، وأن يكون صالحاً للعمل فيما قبله، وذلك بأن يكون متصرفاً ومتعدياً أو ينوب عنه ما يعمل عمله كاسم الفاعل والمفعول. ارجع إلى شرح شذور الذهب ص٢٠٥.

زيداً الذي يحبه[1]، فالرابط يجوز أن يكون في أي جزء مما تعلق بالفعل العامل.

التاسعة - الجملة المحكية :

حكاية الجملة: حكاية قول ملفوظ (منطوق) أو مكتوب.

والملفوظ: الجملة المحكية بالقول المسموع بالنقل أو بالرواية عنه سماعاً أو بصريح القول، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الأعراف: ٤٣] فالحكاية مماثلة اللفظ المسموع على هيئة من غير تغيير[2].

وحكاية المكتوب تكون بلفظ الكتابة أو ما في معناه نحو: نص، وعبارة، ولفظ، ونقش، ومنه حديث أنس: أن النبي ﷺ أراد أن يكتب إلى رهط أو أناس من الأعاجم، فقيل له: إنهم لا يقبلون كتاباً إلا عليه خاتم، فاتخذ النبي ﷺ خاتماً من فضة نقشه: «محمد رسول ﷺ».[3]

والنقش من ألفاظ الكتابة. وجاء عن ابن عمر رضي الله عنهما: «...ونقش فيه «محمد رسول الله» وجاء في أخرى عن أنس: «إني اتخذت خاتماً من ورق ونقشت فيه «محمد رسول الله» فلا ينقش أحد على نقشه. وجاء في رواية: «وكان نقش الخاتم ثلاثة أسطر: محمد سطر، ورسول سطر، والله سطر».

والجملة المحكية شفاهة تتعلق بالقول فهي معمول القول، والجملة المكتوبة تتعلق بالكتابة أو ما يرادفها ولا يدخل فيها ما حكي على لفظه وصار اسماً نحو: «تأبط شراً» و«سر من رأي» و«الحاكم بأمر الله» و«المنتصر بالله»، وهي جمل تروى على لفظها دون تغيير، فهذه جمل صارت على لفظها وليست في موضع المفعول أو القول، والجملة المحلية التي ترتبط بما قبلها تقع بعد القول أو مرادفه، ويطلق عليها جملة مقول القول، وجملة الحكاية، والمشهور فيها الجملة المحكية[4].

---

(١) ارجع إلى قضايا نحوية للدكتور إبراهيم بركات ص٤٠.

(٢) ارجع إلى: شرح حاشية الصبان، جـ٤/١٢٤، ١٣١.

(٣) رواه البخاري في كتاب اللباس، جـ٤/٣٥: ٣٧.

(٤) الحكاية: إيراد اللفظ على استيفاء صورته الأولى، أو ذكر الكلام على لفظه الأول، أو حكايته على لفظه دون تغيير يخل بأصله. الكليات ص٤٠٩.

وتأتي الحكاية مفعول القول أو ما يرادفه القول نحو: (قال إني عبد الله آتاني الكتاب) [مريم: ٣٠] ومرادف القول، نحو: (ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب يا بني إن الله اصطفى لكم الدين) [البقرة: ١٣٢] وألفاظ: سمعت، وروى، وحَدَّث.وهناك جمل تسمى بها أفراد بعد أن حكيت على لفظها دون تغيير نحو: تأبط شراً، وسر من رأى، وجاد الحق، وجاد المولى.

وتعرب جملة مقول القول إعراب المفعول، فقال بمنزلة الفعل ظن، فيجري القول مجرى الظن، والجملة الفعلية بعد القول على سبيل الحكاية، فتكون في موضع نصب مقول القول. واختلف العلماء في الجملة الاسمية، فبعضهم يجيز إعمال القول فيها، فيجري في المبتدأ والخبر النصب، وبعضهم يجعلها في محل نصب، فتبقى على إعرابها الأصلي دون إعمال القول فيها، وتكون في محل نصب[1].

والحكي قد يكون عن الذات المتكلمة، وقد يكون عن الآخر، فحكي المتكلم عن نفسه نحو قول كعب لمخوّفيه:

خلوا سبيلي لا أبالكم فكل ما قدر الرحمن مفعول

القائل المتكلم، وحكى قوله لمخوفيه على لفظه: «خلوا سبيلي» ثم «لا أبالكم» جملتان الأولى في موضع مقول القول، والثانية بدل منها و«كل ما قدر الرحمن مفعول» قول ثالث قاله، فالحاكي راوٍ عن نفسه.

وحكي المتكلم عن الآخرين قولهم، قال كعب:

وقال كل خليل كنت آمله: «لا ألهينك إني عنك مشغول»

جملة: «لا ألهينك» في موضع نصب. وإن ومعمولها إما بدل من «لا ألهينك»، أو في موضع التعليل، وقد كسرت «إن» لمجيء اللام بالخبر. والجملتان حكيتا على لفظهما بلفظ قائلها، وهما في موضع المفعول لفعل الراوي «قال»، وقد نزلت الجملة منزلة الاسم المفرد، قال كعب:

يسعى الوشاة جنابيها وقولهم «إنك يا ابن أبي سلمى لمقتول»

الجملة حكيت بلفظ قائلها، وهي في موضع المفعول لفعل الراوي، وقد نزلت منزلة الاسم المفرد من الإعراب فجملة: «إنك- يا ابن سلمى- لمقتول» اسمية في موضع نصب مفعول المصدر «قول»، ويجوز أن تكون خبراً.

وقد تكون جملة مقول القول أمراً، قال كعب:

---

(١) روى العلماء عن بني سليم أنهم يجرون الإعراب في المبتدأ والخبر وبنو سُليم من قيس عيلان، وقيل من جذام باليمن، شرح التصريح ٢٦٢/١ والجملة التي تصدرت بأن مفتوحة تدل على إعمال القول إعمال الظن، وإن الهمزة المكسورة والنون المشددة تعلق عمل الفعل: (قال إني عبد الله آتاني الكتاب وجعلني نبيا) [مريم: ٣٠]، والمشهور أن تحكى الجملة الاسمية على لفظها دون إجراء القول مجرى الظن، واشترطوا لعمل الفعل أن يكون مضارعاً مسنداً إلى تاء المخاطب، وأن يكون مسبوقاً باستفهام نحو: أتقول محمداً مجتهداً.

وقال للقوم حاديهم وقد جعلت وُرْقُ الجَنَادبِ يركضنَ الحصا قيلوا

جملة المفعول: قيلوا، وقال:

في فتية من قريشٍ قال قائلهم ببطنِ مكةَ لما أسلموا زُولوا

القائل حكى ما تناقلته العرب عن موقف قريش من المسلمين، فقد كانوا يترقبون موقف قريش فلما دخلت في الإسلام بادروا بإسلامهم. وهذا الحكي يستدعي أصوات الآخرين في القصيدة، فقد استوعبهم الشاعر بما حكاه عنهم، فحول القصيدة من نص ثابت إلى نص متفاعل يتناوب المتكلمون الحديث فيه، فأعطى القصيدة صفة الدرامية، فالأشخاص شاركوا في صناعة الحدث اللغوي.

العاشرة- الجملة التفسيرية أو المُفَسِّرة:

الجملة الشارحة لما قبلها والكاشفة لحقيقته، وهي جملة فضلة لا محل لها من الإعراب؛ فلا تقع موقع اللفظ المفرد[1].

ولها ثلاثة أقسام: الأول- جملة مجردة من حرف التفسير. والثاني- جملة مقترنة بحرف التفسير «أي». والثالث- جملة مقترنة بحرف التفسير «أن».

أولاً- الجملة المجردة من حرف التفسير: وتكون خبرية اسمية وفعلية أو إنشائية. وهي نوعان:

أولهما- أن تكون مفسرة لمضمون جملة قبلها، قال تعالى: ﴿**إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ**﴾ [آل عمران: ٥٩] (خلقه من تراب) تفسيرية لمثل آدم. وقوله تعالى: ﴿**هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ**﴾ [الصف: ١٠، ١١] تؤمنون تفسير المراد بالتجارة[2].

وقال تعالى: ﴿**وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ**﴾ [الأنبياء: ٣] الجملة الاستفهامية تفسير ما أسروه من القول.

وثانيهما- أن تفسر مبهماً قبلها نحو الجملة المفسرة لضمير الشأن، ويسميه الكوفيون الضمير المجهول؛ لأنه لم يتقدمه ما يعود عليه، فهو ضمير يعود على متأخر

---

(١) تسهيل الفوائد، ص١١٣.

(٢) تسهيل الفوائد، ص١١٣، ومغني اللبيب، جـ٢/٥٦، ٥٧.

في اللفظ، فيفسره ما بعده، ويفسره جملة تكون خبراً له، فلا يكون خبره مفرداً. وضمير الشأن أول الكلام، فيمتنع الإخبار به، لاستحقاقه أول الكلام، فلا يعود على متقدم بل يعود على متأخر في الرتبة، فلا يجوز إضماره في متأخر، لأنه لا يعود على ظاهر متقدم، وإنما تفسره الجملة بعده. والجملة بنوعيها (الاسمية والفعلية) بعد ضمير الشأن مفسرة له، فهو ضمير مبهم، وموحد؛ لأن المتحدث يريد الأمر والحديث، ولكل جملة شأن وحديث، ويؤتى به في مقام المدح أو التفخيم أو التعظيم، قال تعالى: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾ [الإخلاص: ١] هو مبتدأ و لم يتقدمه مذكور، وفسره ما بعده من الجملة [١].

والجملة المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه، نحو: زيداً ضربته، فجملة ضربته جملة مفسرة للفعل الذي نصب زيداً، ولا يفسر العامل إلا بالجملة المذكورة، وقد تضمنت ضميراً يعود على زيد، ومثله: زيداً ضربت أخاه. أو زيداً ضربت عمراً وأخاه، وقد جاز حذف العامل لذكر ما يدل عليه في الجملة التي تعلقت به [٢].

ثانياً– الجملة المقترنة بحرف التفسير «أي»: وتستخدم في التفسير مطلقاً في الألفاظ أو الجمل أو النصوص، وتعني: المعنى، أو المراد الألفاظ، نحو: جاءني عمر أي: أبو عبد الله ونحو: لا ريب في الكتاب ، أي: القرآن.

والجملة نحو: فاضت نفسه أي: مات، وهُرِيق دمه، أي: قتل، أي: تعني كذا أو معناها كذا، وقال الشاعر [٣]:

وَترْميني بالطرفِ أي أنت مُذنبُ وتقلِينَني لكنَّ إياكِ لا أقْلى

أي: أنت مذنب وجعلها فك شفرة حال الطرف.

ثالثاً– الجملة المقرونة بأن: أنْ حرف تفسير بمعنى أي، ويشترط فيها ثلاثة:

١– أن تكون بعد الفعل في معنى القول، وليس بقول، لئلا تكون جملة مقول القول نحو: نادى أن ...، أمرته أن ...، أشار أن ...، والإشارة في معنى القول.

---

(١) شرح المفصل، م٢/٦٥، ١٣٠.

(٢) مغني اللبيب، جـ٢/١٠٩.

(٣) شرح المفصل، م٤/٦٠،٥٩، والمعجم المفصل، جـ٢/١٨٥، وتذكرة النحاة، ص٢٣، وشرح الكافية، جـ٤/٤٤٦، وخزانة الأدب، ١١/٢٥٥.

٢- ألا يتصل بأن شيء من صلة الفعل الذي تفسيره، كالباء؛ لئلا تتعلق بالفعل فتكون من جملته نحو: أشرت إليه بأن قم، وكتبت إليه بأن يأتي، الجملة تعلقت بالفعل الذي تقدمها من جملته.

٣- أن يكون ما قبلها كلاماً تاماً، فإن كان غير ذلك فهي تمام معناه نحو: ﴿**وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾ [يونس: ١٠] الجملة خبر والمعنى أنه الحمد لله العالمين. وقوله تعالى: ﴿**وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ**﴾ [الصافات: ١٠٤] ليس من ذلك، لأن (ناديناه) تامة، وتفسير النداء يا إبراهيم [١].

وقد فسرت أن الضمير بعد القول في قوله تعالى: ﴿**مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي**﴾ [المائدة: ١١٧] أي: اعبدوا الله، والأمر في معنى القول، وقد فسرت المفعول به الظاهر وفسرت ما فيه معنى القول نحو: أوحى: ﴿**إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى * أَنْ اقْذِفِيهِ**﴾ [طه:٣٨، ٣٩] وقد يقدر المفسر المضمر بعد لفظ في معنى القول نحو: ﴿**فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ**﴾ [المؤمنون: ٢٧]وفسرت أن المقدر بعد النداء في قوله تعالى: ﴿**وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ**﴾ [الصافات: ١٠٤] «يا إبراهيم» تفسير مفعول «ناديناه» المقدر، أي: ناديناه بشيء وبلفظ قولنا: «يا إبراهيم» نحو: كتبت إليه أن قم، أي: كتب إليه شيئاً هو: قم، وأن تدل على أن ما بعدها تفسيراً [٢]. وقال تعالى: ﴿**وَانطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا**﴾ [ص: ٦] معناه: أي امشوا، وانطلق مقام القول، فشاكل الجملة بعد أن، ويراد به القول أي قالوا لهم: امشوا، أي أسرعوا بالمشي؛ لئلا يسمعوا القرآن[٣]. وقال تعالى: ﴿**فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ**﴾ [المؤمنون: ٢٧]. وما بعد أن المفسرة ليس جزءاً متمماً لما قبله بل يتم الكلام دونه، ولا يحتاج إليه إلا من جهة تفسير المبهم المقدر أو الظاهر [٤].

---

(١) شرح المفصل، جـ٤/٦٠، ٦١.

(٢) ارجع إلى: شرح الكافية، جـ٤/٤٤٧.

(٣) شرح المفصل، م٤/٥٩، ٦٠.

(٤) إن كان ما بعد أن مكملاً لما قبلها فليست بحرف تفسير قال تعالى: (وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) [يونس: ١٠] أن وما بعدها خبر المبتدأ. شرح الكافية جـ٤/٤٤٨. قال تعالى: (قال آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزاً) [آل عمران: ٤١] أي: إشارة بالحركة، وهي إماءة بالشفتين أو بالحاجبين والعينين واليدين. القرطبي جـ٤/٧٢ . (فأشارت إليه قالوا كيف نكلم من كان في المهد صبياً* قال إني عبد الله.....) [مريم: ٢٩، ٣٠] أي أحالتهم إلى مخاطبته عليه السلام، فأنكروا عليها ذلك.

وأن تستخدم في فك شفرة الإشارة مثل «أن» في قوله تعالى: ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ﴾ [مريم: ٢٩] أي: فأومأت إليه بيدها أو بإشارة منها إليه دون كلام، والإشارة فيها وهي بالمراد: ﴿فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيّاً﴾ [مريم: ١١] والإيحاء هنا الإشارة والإماءة، وما بعد أن مفسر للإيحاء بالرمز، والإشارة والعلامة والحركة والهيئة والصوت لها دلالات في التواصل، وتغني عن اللغة في بعض السياقات في الخطاب المنطوق، وذكرها في الخطاب المكتوب يستوجب ذكر تفسيرها، فالمشار إليه في العالم الخارجي يفسر المراد بالإشارة، والإشارة إليه في الكلام يستوجب ذكره وتفسير الإشارة، والمعاينة في المنطوق تجزئ عنهما.

الحادية عشرة - الجملة التعقيبية :

أن يعقب المتكلم بجملة تامة تأكيداً أو تعليقاً على معنى سابق، ليكون تماماً لها على جهة المثل أو التأكيد[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [التوبة: ١٢٧]، وقوله: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقاً﴾ [الإسراء: ٨١] ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلأ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ * يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ﴾ [الأعراف: ١٠٩، ١١٠] فقال فرعون تعقيباً على قولهم: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الأعراف: ١١٠].

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤] قيل هذا تعقيب من بلقيس تأكيداً لما قالته، وقيل هو تعقيب من رب العالمين تحقيقاً لقولها[2]. ولم يستخدم كعب الجملة التفسيرية اكتفاء بالصفة المفردة والجملة، فقد أكثر من الوصف وما يدل عليه كخبر المشتق والحال بنوعيه فهو في معنى الوصف أيضاً غير أنه متعلق بحال صاحبه، والجملة التفسيرية والتعقيبية أيضاً يضيق بهما الوزن في الشعر، ومن ثم مجيئهما في النثر أكثر.

الثانية عشرة - جملة التوكيد :

جملة تأتي فضلة لتأكيد مضمون ما قبلها، وهي جملة قد تأتي دون رابط عطفي،

---

(١) نهاية الإيجاز، ص١٧٢، ١٧٣ وقد ذكره الرازي تحت عنوان الالتفات والأولى أن تكون تعقيباً؛ لأنها جاءت في عقب معنى تماماً له.

(٢) القرطبي، جـ١٣/١٥٨، ١٥٩.

وقد تصدر بعطف، ولكنها لا تخلو من رابط في الجملة كالضمير أو الإشارة، قال تعالى: ﴿الم * ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١، ٢].

وهذا يقوي التصاق جملة التوكيد بما قبلها، فالمعنى متصل فاستغنت الجملة عن الرابط، وجملة «لا ريب فيه» اتصلت بما قبلها من ذات نفسها، فاستغنت عن حرف العطف، وهي «ذلك الكتاب» للتعظيم، وعهد المدح والتخصيص له، و«لا ريب فيه» بيان وتوكيد وتحقيق وزيادة تثبيت له، فهي في معنى ما تقدمها، كالخبر يكون في معنى المبتدأ. وجملة لا ريب فيه بها ضمير يعود على الكتاب، فالربط بالضمير[1]، فالرابط المضمون- وهو رابط معنوي- والضمير، وهو رابط لفظي، وهذا أبلغ في المعنى. وجملة لا ريب فيه تعالقت مع ما قبلها، فجاز أن تكون خبراً عن ذلك والكتاب بدل والمعنى ذلك الكتاب لا شك فيه، خبر معناه النهي. وقد عاد اسم الإشارة على متأخر في الكلام «الكتاب»، والخبر معناه لنفي الشك عنه[2]، وقال كعب:

بانت سعاد فقلبي اليوم متبول متيم إثرها لم يفد مكبول

جملة «لم يفد مكبول» يجوز فيها أن تكون خبراً لقلبي عند من جوّز تعدد الخبر مختلفاً بالإفراد والجملة، وقيل صفة لمتيم، وقيل حال من ضمير متيم، وهو الظاهر أو من ضمير متبول[3]، وأرى أن الجملة توكيد لمعنى ما قبلها مثل: (ذلك الكتاب لا ريب فيه) أي هذا الكتاب العظيم لا شك فيه، فقد تقدمها: قلبي متبول متيم، فأكدت «لم يفد مكبول» مضمونها، وهذا لا ينفي عنها وقوعها صفة أو حالاً. ويرجح ما ذهبت إليه جواز دخول الواو: ولم يفد مكبول.

والربط بالإشارة نحو قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَراً إِنْ هَذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١] فالثانية مؤكدة لمعنى الأولى والرابط اسم الإشارة في الثانية، وقد ارتبطت الثانية بالأولى ودخلت في مضمونها من وجوه: الأول أنه إن كان ملكاً لم يكن بشراً، فالجملة الثانية مؤكدة على النفي، وإن للنفي مثل «ما».

---

(١) ارجع إلى: دلائل الإعجاز، ص٢٢٧، والكتاب له وجوه منها القرآن واللوح المحفوظ والتوراة والإنجيل. القرطبي، جـ١/١٦٥.

(٢) القرطبي، جـ١/١٦٨.

(٣) ارجع إلى: شرح قصيدة كعب، ص٥٨.

والوجه الثاني- أنه جاء على التعظيم والمدح والتعجب من شدة جماله يقولون: ما هذا بشراً ما هذا بآدميّ. في سياق التعجب والاستحسان في الخُلُق والخَلْق، فكني عن هذا بقوله إن هذا إلا ملك كريم، والمعنى الثاني قد فهم من جملة لفظ المؤكد المتقدم.

والوجه الثالث- أنه أراد تعيين المعنى الثاني وإثباته له، فقد نفي عنه أن يكون بشراً، فجنسه ملك كريم. وهذا دليل على علو الاستحسان والإعجاب الشديدين[1]. ويؤكد هذا قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ * خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴾ [البقرة: ٦، ٧]. قوله تعالى: (لا يؤمنون) تأكيد لما قبله، وقوله: (ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم) تأكيد ثان أبلغ من الأول، فقد طبع على قلوبهم فهم لا يؤمنون.

وقد يكون التوكيد لمضمون عام، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ * يُخَادِعُونَ اللَّهَ**﴾ [البقرة: ٨، ٩] قوله: (يخادعون الله) تأكيد لمضمون ما تقدمها[2].

وقد سبقت الجملة التوكيدية بالواو في قوله تعالى تعقيباً على قول ملكة سبأ: ﴿... **وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ**﴾ [النمل: ٣٤] قيل: هو من قول ملكة سبأ تأكيد للمعنى الذي أرادته من تمام الحكاية، وقيل: هو من قول الله تعالى مُعْلماً محمداً ﷺ ذلك ومخبراً عنهم، وهو للتأكيد أيضاً[3]. ومستأنف من الله تعالى[4]. وهو توكيد لمضمون جمل سبقت. ويتأكد المعنى بما يرادفه أو يدخل في معناه، ومن ذلك قول كعب:

أرجوا وآمل أن تدنوا مودتها وما إخال لدينا منك تنويل

تنازعت الفعلان فاعلاً ومفعولاً، وهما الرابطان بين الفعلين المتنازعين، وأرجوا من الرجاء وهو التأميل، والثاني آمل، فهما مترادفان، فالثاني مؤكد الأول لشكه في وفاء سعاد، وأكد هذا بقوله: «وما إخال لدينا منك تنويل».

---

(١) ارجع إلى: دلائل الإعجاز، ص٢٢٩.
(٢) ارجع إلى: دلائل الإعجاز، ص٢٢٨.
(٣) القرطبي، حـ١٣/١٥٨.
(٤) التبيان، العكبري، جـ٢/١٠٠٨.

وقال كعب في أصالة ناقته وصفاء نسبها من الدخيل: أخوها أبوها وعمها خالها، فالأخ من جهة الأب، وقد صار أباً لها، والعم، وهو من جهة الأب قد صار خالاً لها، والخال من جهة الأم: يريد أنها من إبل كرام لها نسب واحد خلو من الدخيل. ومثل: [هي] حَرْف [هي] قَوْدَاء، [هي] شِمْلِيل، فالحرف الشديدة، والقوداء الطويلة الظهر والعنق، والشمليل الخفيفة، وهي صفات تؤكد قدرتها على السير. وقوله: ضخم مقلّدها فعم مقيدها، فالثاني في معنى الأولى، وتعني الامتلاء، وقوله:

لا يقع الطعن إلا في نحورهم وما لهم عن حياض الموت تهليل

صدر البيت: هم شجعان في مواجهة الأعداء حتى الموت، والثاني: أنهم لا يجبنون، فلا تسمع لهم صوتاً عند لقاء الأعداء، فالثاني في معنى الأول.

وقد أكد الشاعر معناه بالتلميح[1]، فقد أكد إخلاف الوعد عندها بمواعيد عرقوب، فألمح إليه، وهو مثل عند العرب، قال كعب:

مواعيد عرقوب لها مثلاً وما مواعيدها إلا أباطيل

ضرب لها مثلاً في إخلاف الوعد بعرقوب الذي اتخذه الناس مثلاً في إخلاف الوعد، وأكد هذا بالجملة التي بعدها، وقال:

لا تأخذنّي بأقوال الوشاة ولم أذنب ولو كثرت عنّي الأقاويل

جملة «لم أذنب» تكذيب لأقوال الوشاة وتأكيد على كذبهم، والرابط الضمير بين الجملتين «لا تأخذني» و«لم أذنب»، والثانية بيان الأولى، وتأكيد على انتفاء ما نسب إليه، والجملة المؤكدة لما قبلها ليست جزءاً منها، فهي زيادة عليها تأكيداً لمعناها.

الثالثة عشرة - جملة جواب الشرط وشبه الشرط :

وهي من الجمل التي لا يصح الشرط دون وجودها وجوداً ظاهراً في اللفظ أو مقدراً يدل عليه ما أغني عن ذكرها من متقدم في الكلام، فجملة الجزاء (أو الجواب)[2] مترلتها من الشرط مثل مترلة الخبر من المبتدأ في الإخبار عنه، فلا تصح

---

(١) نهاية الإيجاز، ص١٧٣، والتلميح عند الرازي: أن يشار في فحوى الكلام إلى مثل سائر، أو شعر نادر أو قصة مشهورة، ومنه قول لبيد:

المستغيث بعمرو عند كُربته كالمستغيث من الرَّمضاء بالنار

(٢) وجملة الجزاء تشبه الخبر في أنها الركن الثاني الأساسي من الشرط، وكذلك الخبر من المبتدأ، وأنها ترتبط في المعنى به فهي تمام الشرط، والخبر في معنى المبتدأ، وتتضمن روابط أخرى كالفاء وإذا والضمير، ولكنها قد تستغني عنها.

الجملة الشرطية دون الشرط وجزائه. وهذا النوع من التراكيب أكثر تماسكاً وتلازماً من غيره، فالربط فيه على مستوى الشكل (اللفظ) والمعنى، والرابط حرف الشرط والرابط المعنوي أن الثانية جزاء الأولى وتتم بها الفائدة، والأولى جملة الشرط في حاجة إليها فلا فائدة إلا بالثانية فهي في مقام الخبر، ولكنها من ناحية الشكل جملتان، وهما باعتبار ما بينهما من ترابط لفظي ومعنوي بمنزلة الجملة الواحدة البسيطة المكونة من مسند ومسند إليه، بيد أنها تزيد عنها في اللفظ وقوة الترابط فزيادة اللفظ فيها زادت من معناها، فلا يحتمل أن تكون جملة الجزاء لغير جملة الشرط لتعلقها بها على مستوى اللفظ والمعنى خلافاً للخبر الذي يقطع عن المبتدأ، لاحتمال وقوعه لغيره، فاللفظ الواحد يخبر به عن أكثر من معنى، ولكن الجملة لا تتسع لغير الإخبار عن معنى واحد، كجملة الجزاء التي تكون جواباً لشرطها.

وقال عبد القاهر: «واعلم أن سبيل الجملتين [جملة الشرط وجملة الجزاء] وجعلهما بمجموعهما بمنزلة الجملة الواحدة، سبيل الجزءين تُعْقَد منهما الجملة....كذلك يكون الشرط في مجموع الجملتين لا في إحداهما»[1]، والجمل التي تعطف على جملة الشرط أو جملة الجزاء تدخل في مجموعهما، وتكون الجملة الشرطية بمجموع ما دخل فيها شرطاً، قال تعالى: ﴿**وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئاً فَقَدْ احْتَمَلَ بُهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً**﴾ [النساء: ١١٢]، فكل مرتكب خطيئة أو إثماً ثم اتهم بريئاً. آثم ومستحق العذاب سواء فعلهما أو واحدة منهما؛ لأن جزاء الشرط اقتضى وجوب الحكم عند تحقق الشرط والجزاء واحد لكل ما تقدم، وهذا دليل على أن ما يعطف على الشرط جزء منه[2].

وقد ذهب الرضي إلى أن أداة الشرط الرابط بين جملتي الشرط؛ لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحداً وربطها الجملتين إحداهما بالأخرى حتى صارتا كالواحدة، فأداة الشرط كالابتداء العامل في الجزأين[3]. فأداة الشرط هي التي علقت الجملة الثانية بالأولى، فجعلت الأولى شرطاً لها، التركيب الشرطي يمثل وحدة نصية مستقلة، ويمثل الشرط فيها رابطاً قوياً، فلا يمكن اقتطاع الثانية من الأولى أو العكس، فكل منهما يقتضي

---

(١) ارجع إلى: دلائل الإعجاز، ص٢٤٦.

(٢) نفسه.

(٣) شرح الكافية، جـ٤/٩٦.

الآخر.

والربط في الشرط ذهني، فالجملة الثانية جزاء الأولى، وهذا يقوي الرابط بينهما، وزيدت الفاء في جواب الشرط لتكون رابطاً يدعم الرابط الذهني، وهذا يقوي توظيفها في الخطاب الإقناعي، لمحاكاتها أحكام العقل المنطقية.

وجواب الشرط المجزوم (المضارع) لا يقتضي الربط بالواو؛ لأنه أشد اتصالاً بشرطه من غيره، فالجزم فيه يقتضي عامل جزم، فلا يقطع عما قبله ولا يستقل عنه ولا يقدم عليه، وهو أقوى اتصالاً به من اتصال المجرور بجاره، ومن جواب القسم بالقسم، لأن المجزوم فعل، وحاجة المجزوم إلى جازمه أقوى من حاجة الاسم إلى عامله، ولهذا لا يجوز تقديم جواب الشرط المجزوم على عامله[1]، قال تعالى: ﴿**وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ**﴾ [البقرة: ١٩٧] عملت ما الجزم في الجواب، فارتبط بها، فلا يقدم عليها، وهي عاملة فيه الجزم، وربط الضمير جملة الجزاء بجملة الشرط، وضمير المفعول لا يعود على متأخر لفظاً فلا يجوز: يعلمه الله ما تفعلوا، وقوّى الضمير ارتباط الجزاء بالشرط فلا يقطع عنه في المعنى لحاجة الضمير إلى مفسر.

وجملة جزاء الشرط التي تحتمل معنى مستقلاً، يجب ربطها برابط ظاهر ومقدر، والرابط الفاء (أو إذا التي تقع موقعها وتدخل على الجملة الاسمية فقط، وهي حرف)، قال تعالى: ﴿**فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ**﴾[المائدة:١١٥] وقال تعالى: ﴿**وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**﴾[الروم:٣٦][2].

وكذلك يجب ربط جملة الجزاء بالضمير، كما تقدم في الآية، والضمير رابط في جملة الجزاء؛ لئلا تحتمل الانقطاع عن جملة الشرط، ويجوز أن تقدر الضمير: ﴿**فَمَنْ**

---

(١) جواب الشرط المجزوم في اتصاله بشرطه أقوى من المجرور بجاره؛ لأن عوامل الاسم أقوى من عوامل الفعل، فلما قويت حاجة المجرور إلى جاره كانت حاجة المجزوم إلى جازمه أقوى، وجواب الشرط أشد اتصالا بالشرط من جواب القسم بالقسم؛ لأن جواب القسم ليس بمعمول للقسم، ولكن جواب الشرط معمول الشرط، فقولنا: أقسمت لا أقوم، جملة الجواب «لا أقوم» في اتصالها به ليست كاتصال الجواب بالشرط. الأشباه والنظائر جـ٢/١٣٣. وجواب القسم لا يقدم على القسم والأول غير عامل فيه ومن الأجدر أن لا نقدم جواب الشرط المجزوم على عامله، لأنه معمول الشرط.

(٢) الجملة التي وقعت خبراً تتقدم على جملة جزاء الشرط في قوة الارتباط بالمبتدأ؛ لأنها الطرف الثاني المكمل، وتتضمن ضميراً، وتسند إلى المبتدأ دون عطف أو فاء لقوة الإسناد. مغني اللبيب جـ٢/٤٨٥. وإذا التي تقع في جواب الشرط تدخل على الجملة الاسمية فقط نحو: إن تذاكر إذا عبد الله يذاكر، وهي تقع محل الفاء: (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) [الروم: ٣٦] والدليل قوله: (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم فإن الإنسان كفور) [الشورى: ٤٨]

﴿فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ وَلا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة:١٩٧] والتقدير: فلا شيء من ذلك يجوز منه أو في حجة. والفاء حرف عطف يربط الجزاء بالشرط والجزاء متصل بشرطه فلا يقتطع عنه، والواو تفيد الاتصال والإتباع، ومن ثم جيء بالفاء في المواضع التي تحتمل الاستقلال عما قبلها[1]. إذا كان الجزاء بشيء يصلح الابتداء به على الاستئناف، فيظن أنه ليس جزاء ما قبله، فيفتقر حينئذ إلى ما يربطه بما قبله، فزادوا الواو، لأنها تفيد الإتباع وتؤذن بأن ما بعدها مسبب عمل قبلها، وهذا يناسب معنى الشرط والجمل التي تستوجب الفاء: الجملة الاسمية والجملة الطلبية: الأمر، والنهي، والجملة التي فعلها ماضٍ[2].

---

(١) تجب الفاء في المواضع الآتية:

- أن يكون جواب الشرط ماضياً: (إن كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين* وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين) [يوسف: ٢٦، ٢٧]
- أن يكون الجزاء طلباً: (قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) [آل عمران: ٣١]
- أن يكون فعلاً جامداً مثل: عسى، نعم: (إن تبدوا الصدقات فنعما هي) [البقرة: ٢٧١]
- أن يكون مقروناً بالتنفيس السين أو سوف: (ومن يستنكف عن عبادته ويستكبر فسيحشرهم إليه جميعا) [النساء: ١٧٢] (وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله) [التوبة: ٢٨]
- أن يكون مقروناً بقد: (وإن يسرق فقد سرق أخ له من قبل) [يوسف: ٧٧]
- أن يقترن بحرف ناف غير لا ولم: (وإن لم تفعل فما بلغت رسالته) [المائدة: ٦٧]، (وما تفعلوا من خير فلن يكفروه) [آل عمران: ١١٥]، ويجوز الوجهان في لا ولم قال تعالى: (وإن لم تفعل فما بلغت رسالته) [المائدة: ٦٧]
- أن يكون الجواب جملة اسمية، فيجب أن يقترن بالفاء أو إذا: (وإن يمسسك الله بخير فهو على كل شيء قدير) [الأنعام: ١٧]، وقوله: (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) [الروم: ٣٦]

(٢) الجمل الفعلية التي تقترن بالفاء في الجزاء الأمر: إن أتاك زيد فأكرمه، والنهي: إن خانك أحد فلا تخنه، «ولا تخن من خانك» [الحديث]والماضي الذي يقدر قبله اسم محذوف والمقترن بقد لتجعله شبيه بالحاضر؛ لأن الجزاء لا يكون إلا بمستقبل نحو:إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس، ويقدر محذوف مبتدأ قبل قد أي: فأنا قد أكرمتك أمس. وهذه الجملة تستوجب تقدير اسم محذوف؛ لأنها ماضٍ لفظاً ومعنى، فلا يصح أن تقع جزاء، والجزاء يكون مستقبلاً لا ماضياً متحققاً، فقدر قبلها اسم لتكون اسمية.

والجملة الاسمية نحو: إن جئتني فأنت مكرم.

وسمع عن بعض العرب حذف الفاء من الجملة الاسمية، قال كعب بن مالك:

من يفعل الحسنات الله يشكرُها والشر بالشر عند الله مثلان

ديوان كعب بن مالك ص٢٨٨، ونسبه صاحب الخزانة لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت جـ٩/٤٩، ٥٢، ونسبه صاحب اللسان لعبد الرحمن بن حسان مادة بجل ٢٤٧/١١، وقيل: حذفت للضرورة، ورواه سيبويه: «من يفعل الخير فالرحمن يشكره»، وهو ما يوافق القاعدة. الكتاب جـ٣/٦٥ ، ١١٤. وقد استوجبت الجملة الاسمية الفاء، لأنه يصح الابتداء بها فتقطع عما قبلها، ومثلها الجملة الأمرية والنهيية، وهي في موضع جزم على جواب الشرط، ويتبين هذا من المعطوف عليها في قوله تعالى: (وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم) [البقرة: ٢٧١] بسكون «نكفرْ» ومن ذلك قراءة ابن عباس وجماعة: (نكفّر عنكم) بالتاء وكسر الفاء أي نكفر عنكم الصدقات. مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه ص٢٤.

الاسمية نحو: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ١٣]، ونحو: من يأتني فله درهم، وإن تأتني فأنا صاحبك[١]. وقد تدخل على الجملة الفعلية: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥] برفع (فينتقمُ) وحسن ذلك لما كان فعل الشرط ماضياً في اللفظ، والجملة في موضع خبر. وتزداد قيمة الفاء في جواب الشرط الذي فعله مضارع مرفوع؛ لئلا يحتمل الاستقلال، فالأصل أن يجزم المضارع؛ فإن رفع قدر قبله رافع يرتفع به نحو: (إن تأتني فأكرمك) برفع أكرم على تقدير: فأنا أكرمك. فوقع الفعل خبراً[٢]. وقد استخدم كعب «إذا» الشرطية، وهي ظرف منصوب المحل، وناصبه فعل الشرط على المشهور، لأن الفاء وإذا الفجائية وما النافية تعلق عمل ما بعدها، ويضعف عمل ما بعدها فيما قبلها[٣]. وإذا الشرطية[٤] تكون مضافة وتضمن الربط بين ما تضاف إليه وغيره، والعامل فيها على كونها مضافة جملة الجزاء (الفعل في جملة الجواب).

وقيل إذا ليست مضافة بل معمولة للفعل بعدها، لأنها لو كانت مضافة لكان

---

(١) الكتاب، سيبويه جـ٣/٦٣. والأشباه والنظائر جـ٢/ ٦٠، الفاء بعد مبتدأ سبق بأما نحو: أما زيد فقائم، ولا تلزم الفاء فيما ليس بشرط جازم كأن يكون المبتدأ في معنى الشرط كاسم الموصول: (وما بكم من نعمة فمن الله) [النحل: ٥٣] (واللذان يأتيانها منكم فآذوهما) [النساء: ١٦] وشرط اسم الموصول أن يكون جملة أو ظرفاً. أو يكون المبتدأ نكرة موصوفة نحو: كل طالب يذاكر فله جائزة، يجوز فيهما أن يقترن الجزاء بالفاء.

(٢) يجوز في جواب الشرط الرفع على تقدير مرفوع قبله يرتفع به ويستوي في ذلك مع فعل الشرط المضارع والماضي، ومنه قوله تعالى: (فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً) [الجن: ١٣] برفع يخاف، والتقدير: فهو لا يخاف، مثل: إن تأتني فأكرمُك، أي فأنا أكرمك، برفع الفعل خبراً. والماضي نحو: (ومن كفر فأمتعه قليلا) [البقرة: ١٢٦] بالرفع. الكتاب جـ٣/٦٩، والفعل الذي يقع بعد الشرط والجزاء يجوز فيه الجزم على العطف، والرفع على الاستئناف والنصب بإضمار أن، والنصب ضعيف، وجاء على هذه الوجوه قوله تعالى: (وإن تبدو ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء) [البقرة: ٢٨٤] روي في يغفر الرفع والسكون (الجزم) والنصب ونسب النصب إلى ابن عباس رضي الله عنهما، وهو وجه ضعيف. شرح شذور الذهب ص٣٢٩.

(٣) تدخل الفاء على جواب إذا الشرطية نحو: (إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) [الطلاق: ١] وإذا الفجائية: (ثم إذا دعاهم دعوة إذا أنتم تخرجون) [الروم: ٢٥] ونحو قول الشاعر: ومن يشابه أبه فما ظلم

(٤) الأصل في إذا أن تكون لما يستقبل من الزمان نحو: (إذا جاء نصر الله والفتح....فسبح) [النصر: ١، ٢، ٣] وجيء الماضي بعدها لتحقيق وقوعه مستقبلاً، وإذا موافقة لـ«إذا» في إفادة الاستقبال، قال تعالى: (وأنذرهم يوم الحسرة إذ قضي الأمر) [مريم: ٣٩] (وأنذرهم يوم الآزفة إذ القلوب لدى الحناجر كاظمين) [غافر: ١٨]، وقوله (فسوف يعلمون إذا الأغلال في أعناقهم) [غافر: ٧٠، ٧١] وذكر ابن مالك أن أكثر النحاة أغفلوا معنى إذ للاستقبال. وكذلك تستخدم إذا بمعنى إذ للماضي كقوله تعالى: (إذا ضربوا في الأرض) [آل عمران: ١٥٦] (وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها) [الجمعة: ٣] و (ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه) [التوبة: ٩٢]

الفعل من تمامها فلا يحصل به ربط، والعامل فيها على هذا الوجه فعل الشرط.[1] قال كعب في شجاعة النبي ﷺ وقوته في الحرب:

إذا يساورُ قرنا لا يحل له أن ترك القرن إلا وهو مجدول

استعمل الشاعر إذا شرطاً. وهي ظرف على هذا المعنى مثل «إذ» وجملة الشرط يساور قرناً، وجوابه: لا يحل له...». حذفت الفاء من الجواب؛ لأنه مضارع منفي، وهذا جائز، وقد جاء الجزاء جملة استثناء منفية. وقد ربط الضمير جملة الجزاء بجملة الشرط، ويجوز في إذا إن استعملت شرطاً وجهان:

أولهما- أن تكون مضافة وضمنت الربط بين ما تضاف إليه وغيره.

والثاني- أن تكون معمولة لفعل الشرط بعدها[2].

وقد تحذف الفاء من جواب الشرط «الجملة الاسمية» للضرورة في الشعر، والأصل أن لا تحذف قال الشاعر[3]:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

حذف الشاعر الفاء من «الله يشكرها»، والأصل: فالله يشكرها. وزعم الأصمعي أن النحويين غيروه .

وأن الرواية[4]:

---

(١) الأشباه والنظائر جـ٢/١٨٦ وقد نقله عن أبي حيان في شرح التسهيل.

(٢) إذا الشرطية اختلف في العامل فيها فقيل العامل فيها الفعل بعدها (فعل الشرط) فليست الجملة بعدها مضافة على هذا الوجه، وضمنت الجملة التي عملت فيها رابطاً يربطها بالجزاء، وقيل إذا مضافة إلى الجملة بعدها، والعامل الفعل في جملة الجزاء. الأشباه والنظائر جـ٢/١٨٦.

وإذا وما تضاف إليه تتعلق بعامل جملة الجزاء، لأن الإضافة جزء منها. وشرط عمل إذا وإذْ أن تقترن بما.

(٣) الكتاب جـ٣/٦٤، ٦٥، ١١٤، وقد نسبه إلى حسان بن ثابت، ونسبه البغدادي إلى عبد الرحمن ابنه. خزانة الأدب جـ٩/٤٩، ٥٢، ونسب إليه في اللسان جـ١١/٤٧ بجل، والمعجم المفصل جـ٢/١٠١٦، وقد جاء في ديوان كعب بن مالك رضي الله عنه ص٢٨٨، وهو الأرجح، فلم يرد في ديوان حسان. ورواه جماعة من العلماء: ابن جني في الخصائص جـ٢/٢٨١، والمنصف جـ٣/١١٨، وابن يعيش في شرح المفصل جـ٤/٩٠.

(٤) خزانة الأدب ٩/٤٩، ٥٢ وقد نقل الأصمعي ذلك عن يونس بن حبيب، وجعله الشنتمري من الضرورة في الشعر، وقد جاء الحذف في قول غيره للضرورة ومنه قول الأسدي:

بني ثُعَلٍ لا تنكعُوا العترَ شرْبها بني ثعل من ينكع العترَ ظالم

الكتاب جـ ٣/٩٥ ، واللسان: نكع، والنكع المنع، والشرْب: الحظ من الماء، وبني ثعل: نداء وهم بنو ثعل بن عمرو من طيء. وقد حذف الفاء من الجواب ضرورة، وحَسُن الحذف هنا شبه «من» الشرطية بمن الموصولة، وارجع إلى المحتسب ١/١٢٢ وشواهد التوضيح ص١٣٥.

وأجاز ابن مالك أن يقال: «إن استعنت فأنت معان» دون الفاء، وقد خصه بعض العلماء بضرورة الشعر، وأجاز ابن مالك التوسع فيه في النثر أيضاً لصحته في فصيح العربية، وقد أبطل ابن مالك قول من زعم أنه مخصوص بالشعر فقط، فقد أجاز حذف الفاء إذا كان الجواب جملة اسمية أو جملة طلبية.

ويجوز حذف الفاء مع المبتدأ المتصل بها بعد طلب، ومن ذلك قول النبي ﷺ لهلال بن أمية: «البينة وإلا حد في ظهرك»[1] والمعنى وإلا فهو حد في ظهرك. فحذفت الفاء والمبتدأ معاً للعلم بالمحذوف: وإلا فجزاؤك حد في ظهرك. ومن ذلك قراءة طاوس: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٢٢٠] قرأ طاوس: (أصْلِحْ لهم خيراً) أي: فهو خير. لم يصرح بأداة الشرط؛ لأن الأمر تضمن معناها، فكان بمنزلة التصريح بها في استحقاق جواب، واستحقاق اقترانه بالفاء لكونه جملة اسمية. وانتهى ابن مالك من ذلك إلى أن من خص حذف الفاء بالشعر فقط فقد حاد عن التحقيق وضيَّق على الناس، فقد أجاز في الخطاب: «إن استعنت أنت معان»، فقد جاز حذفها في الجملة الاسمية مع المبتدأ، وحذف الفاء وحدها قبل الجملة الاسمية أولى، والمشهور أن تحذف الفاء مع المبتدأ، فحذف الفاء وحدها قليل، والقلة لا تمنع العمل بحذفها، والناس تقول: «من يخطئ بعيد عن الله تعالى». أي فهو بعيد، وقولهم: إن فعلت كذا جائز، وإن فعلت غيره جائز. أي فهو جائز[2]. والأصل في حذف الفاء أن تكون جملة الجزاء فعلاً مضارعاً مجزوماً.

ويجوز حذف جملة الشرط بشرطين أساسين: أولهما- أن يكون المحذوف معلوماً، فيدل عليه غيره أو يفهم من سياق الكلام. والثاني- أن يكون فعل الشرط ماضياً، لتحقق وقوعه، فيعلمه المتلقي.

والجواب يكون معلوماً إن أغنى عنه غيره، ومنه: جواب القسم إن تقدم على

---

(١) البخاري، كتاب التفسير، سورة النور، باب: (ويدرأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين)، والمعنى: ائت بالبينة وإن لم تأت بها فهو حد في ظهرك. أو فجزاؤك حد في ظهرك. شواهد التوضيح ص١٣٤، ١٣٥

(٢) ذكر ابن مالك شواهد في شواهد التوضيح ص١٣٣، ١٣٤، ١٣٥ يستدل بها على جواز حذف فاء الجزاء من الجملة الاسمية، فارجع إليها.

الشرط قسم: ﴿وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الأَدْبَارَ﴾ [الحشر: ١٢] حذف الجواب للدلالة جواب القسم عليه: إن نصروهم يولوا الأدبار، ومثله: والله إن جاءني زيد لأكرمنه. والأصل: إن جاءني زيد أكرمه، فحذف الجواب للدلالة جواب القسم عليه[١].

ويجوز حذف الجواب، إن تضمنت الجملة تأكيداً أو طلباً، قال كعب:

لا تأخذني بأقوال الوشاة ولم أذنب وإن كثرت فيّ الأقاويل

الشرط: «وإن كثرت» شرط حذف جوابه، وهذا جائز إن دلّ عليه دليل، وجوابه مدلولاً عليه بقوله: لا تأخذني، وهو في معنى الجواب. الأصل: إن كثرت فيَّ الأقاويل. لا تأخذني بأقوال الوشاة، و(يجوز اقتران الجواب في هذا الموضع بالفاء قبل لا). ومنه قولنا: لأذهبن إلى المسجد وإن نزل المطر. أي فأنا سأذهب، أو سوف أذهب. ويحذف الجواب إن سد الخبر مسده في المعنى قال كعب:

كل ابن أنثى وإن طالت سلامته يوماً على آله حدباء محمولُ

قوله: إن طالت، تحقق فيه شرطا الحذف الرئيسان[٢] ففعل الشرط ماض، والجواب معلوم، فحذف لدخوله في حكم شمولي والمعنى: كل إنسان ميت وإن طال عمره فهو محمول، فخبر المبتدأ في الجملة الاسمية (كل ابن أنثى....محمول) سد مسد جزاء الشرط في الجملة الشرطية التي اعترضت بين المبتدأ والخبر[٣]، وهذا جائز

---

(١) يقال: أنت ظالم إن فعلت، ويمتنع قولنا: إن تذاكر وإن تعمل دون دليل سابق على الجواب، ولأن فعل الشرط مضارع، ويمتنع: إن ذاكرت. وكذلك: أنت ظالم إن تفعل، وقد حسن الحذف في قوله تعالى: (وإن كان كبر عليك إعراضهم فإن استطعت أن تبتغي نفقا في الأرض أو سلما في السماء فتأتيهم بآية) [الأنعام: ٣٥] الجواب محذوف تقديره: فافعل، وجاز ذلك؛ لأن الفعل ماض، والمحذوف معلوم. ويجوز حذف فعل الشرط إن دل عليه الدليل، وأن يقدر في الكلام بعد «وإلا» نحو: افعل هذا وإلا عاقبتك، أي: افعل هذا وإلا تفعل عاقبتك. وإن مدغمة في «لا»، قال الأحوص: فطلّقها فلست لها بكفء وإلا يعلُ مَفرِقَك الحُسَام

أي: وإلا تطلقها يَعْلُ.....شرح شذور الذهب ص٣٢٣. وسمع عن بعض العرب في النوادر حذف فعل الشرط دون «وإلا»، ومنه: إن خيراً فخير وإن شراً فشر. وهذا شاهد في جواز حذف كان واسمها، وفائدة ذلك الاختصار، وهذا ممتنع فيما لا يعلم فيه تقدير المحذوف. وقد تحذف الأداة والشرط معاً إن تقدم الجملة الشرطية طلب بلفظ الشرط نحو: ائتني أكرمك، والتقدير: فإن تأتني أكرمك. و(قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم) [الأنعام: ١٥١] أي: تعالوا فإن تأتوا أتلُ. ويحذف بعد النهي: لا تكفر تدخل الجنة. جاز إن كان الجواب أمر محبوباً.

(٢) الشرطان الرئيسان في الحذف: أن يكون معلوماً وأن يكون فعل الشرط ماضياً، والثالث جائز إن سُبقت جملة الشرط بقسم.

(٣) الواو في «وإن طالت سلامته» قيل واو الحال، والأرجح أنها عاطفة على حال محذوفة معمولة للخبر والتقدير: كل ابن أنثى محمول على آلة حدباء على كل حال وإن طالت سلامته فهو محمول. ويجوز تقدير: إن قصرت مدة سلامته وإن طالت فهو محمول. فالجملة معطوفة على المحذوف إن قصرت مدة سلامته، مثل: (آتيتك إن أتيتني وإن لم تأت).

لدخول المعنى في حكم عام (كل ميت)، ومثله قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٧٠]، والمعنى: إن شاء الله فسنهتدي إلى البقرة. سد الخبر مهتدون مسد جملة الجزاء.

فقد جاز حذف الجزاء لدلالة الخبر عليه، فيقر الجزاء على معناه، وأجاز بعض العلماء أن كون الواو قبل جملة الشرط عاطفة، وقدّروا جملة محذوفة عطفت عليها جملة الشرط، والتقدير: كل ابن أنثى محمول إن قصرت مدة سلامته وإن طالت، والجزاء لهما معاً، نحو: آتيتك إن أتيتني وإن لم تأتني، وقد دل الفعل المتقدم على الجزاء: فأنا آتيك[1].

وقد حذفت جملة الشرط الأولى على هذا المعنى؛ لأن الثانية منافية لثبوت الأولى دائماً، وحكم الجزاء ثابت لإحداهما على السواء، فحذف الأول (إن قصرت)، وثبت الثاني (وإن طالت)، لدخول معنى الأول في الثاني، فالقصر يدخل في الطول، فثبت الأعم، ولا يجوز حذف الواو، لفساد المعنى من دونها.

وقد وجه بعض العلماء قول كعب:

تجلو عوارض ذي ظُلْم إذا ابتسمت كأنه منهل بالراح معلول

على أن الجواب محذوف تقديره: إذا ابتسمت جلت، فضمنت إذا معنى الشرط وجاز حذف الفاء من جوابها الذي قدر محذوفاً[2].

ولو للتمني، ويقترن خبرها بالفاء قال تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم:٩] تمنوا في قلوبهم المداهنة، والرفع بعد الفاء على الاستئناف، وسمع النصب: فتدهنوا.

وجاءت لو لما مضى في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا﴾ [آل

---

(١) ارجع إلى: شرح قصيدة كعب ص٢٧٠ يجوز أن تقع جملة الشرط حالاً إذا شرط فيها شرط ونقيضه، نحو: لأضربنه إن ذهب وإن مكث. وحذفت الفاء والمبتدأ معاً من جواب الشرط في الفصيح، ومنه قول رسول الله ﷺ لسعد رضي الله عنه: «إنك إن تركت ولدك أغنياء خير من أن تتركهم عالة» [رواه البخاري، كتاب الفرائض، باب ميراث البنات] والمعنى: «فهو خير من أن» وقال ﷺ لأبي بن كعب: «فإن جاء صاحبها، وإلا استمتع بها» [البخاري، اللقطة، باب يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيع حتى لا يأخذها من لا يستحق]. والمعنى فإن جاء صاحبها فهي له أو فأعطها له.

(٢) وقيل إذا ظرفية وليست لمعنى الشرط نحو قوله تعالى: (والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون) [الشورى: ٣٩]، وقال تعالى: (وإذا ما غضبوا هم يغفرون) [الشورى: ٣٧] إذا ظرف لما بعده، وإذا الظرفية في البيت ظرف لما قبله تجلوا خلافاً للآيتين. وجملة «ابتسمت» على هذا الإعراب في موضع خفض، وجملة االشرط لا موضع لها من الإعراب. و«تجلو» خبر آخر لسعاد عند من أجاز تعدد الخبر، أو أنها جملة مستأنفة في الوصف.

عمران: ١٥٦] حكاية عما مضى من قول المنافقين لوماً وتأنيباً وشماتة[١].

واللام تقع جواباً للو وتربط ما بعدها بالجملة التي دخلت عليها لو.[٢] نحو: لو أن زيداً قائم لقمت، والأصل: لو ثبت أن زيداً قائم لقمت[٣].

وقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] دخلت اللام لتأكيد ارتباط الجملة الثانية بالأولى، وبعض العلماء جعل اللام قسماً قائماً برأسه، والمشهور أنها اللام التي تقع في جواب القسم، ويقدر القسم: والله لو أن زيداً قائم لقمت، فاللام لتأكيد ارتباط الجملة الثانية بالأولى[٤].

ويجوز حذف اللام نحو: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجاً﴾ [الواقعة: ٧٠] أي: لجعلناه أجاجاً، ويجوز حذف اللام والجواب أصلاً، نحو: ﴿قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً﴾ [هود: ٨٠] وقال كعب:

أكرم بها خلة لو أنها صدقت موعودها أو لو أن النصح مقبولُ

لو يرجح فيها كونها شرطية، والجواب مقدر للدلالة المتقدم عليه «أكرم بها خلة»، أي: لو صدقت لتمت خلالها، أو لكانت كريمة. ويرجح الثاني فالاستدلال باللفظ أظهر، والأول تقدير على المعنى[٥].

ولو على معنى الشرط يقدر بعدها فعل في معنى الجملة «أكرم بها خلة لو ثبت أنها صدقت»، وقد حذف الفعل، لأنه مفسر بما بعده نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنْ

---

(١) شرح المفصل، ٤/١٠٣.

(٢) لو حرف شرط بمنزلة إن إلا أنها غير جازمة، وجواب لو محذوف غالباً لدلالة الكلام عليه، قال تعالى: (وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين) [يوسف: ١٧] أي لو كنا صادقين لا تؤمن لنا. وفسر الحديث: «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه» (الحديث لا أصل له، سلسلة الأحاديث الصحيحة رقم ١٠٠٦)، «لم» حملت على معنى «لا» أي: لا يعصي، الله وإن قدّر أنه لا يخافه، لأنه مطبوع على الطاعة بما اختصه الله به من الانقياد لطاعته والمعرفة له. ولو تدخل على الماضي لفظاً ومعنى أو معنى دون لفظ؛ لأن جوابها جزاء حدوث الأول، وقد تدخل على أن ويقدر محذوف: (لو أن لهم ما في الأرض جميعا ومثله معه لافتدوا به) [الرعد: ١٨] أي لو ثبت أنّ، وقد يحذف الجواب نحو: (ولو أن قرآنا سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض أو كلم به الموتى) [الرعد: ٣١] أي: لكان هذا القرآن.

(٣) شرح ابن عقيل، جـ٤/٤٩، ما بعد لو يجوز فيها وجهان: أن يكون فاعلاً لفعل محذوف (ثبت) أو أن وما دخلت عليه في موضع رفع مبتدأ والخبر محذوف: لو قيام زيد ثابت، وهذا مذهب سيبويه.

(٤) شرح المفصل، م١٢٠، ١٢١.

(٥) ومثلها قوله تعالى: (ولو ترى إذ المجرمون ناكسو رؤوسهم) [السجدة: ١٢] أي: لرأيت أمراً عظيماً، وتدل عليه المعنى، وقد يدل عليه اللفظ نحو قوله تعالى: (ولو أن قرآنا سيرت به الجبال...) [الرعد: ٣٠] أي لكفروا به، بدليل ما جاء بعده: (وهم يكفرون بالرحمن). وقدّر فيه أيضاً: لكان هذا القرآن، والاستدلال باللفظ أظهر. شرح قصيدة كعب ص١٢٠، ويقدر فعل بعد لو على المعنى العام. وارجع إلى شرح المفصل م٤/١٢٠.

﴿الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] وقوله: ﴿قُلْ لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٠] (١).

والمشهور في لو أن يليها ماض معنى، وقد يقع بعدها ما هو مستقبل المعنى، قال تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء:٩] قلبت لو المضارع إلى معنى المضي، وجواب «لو» يكون ماضياً، ويقترن باللام غالباً، ويجوز حذفها، وإن كان منفياً بلم لم تصحبها نحو: لو قام زيد لم يقم عمرو، وإن نفي بما فالأكثر تجرده من اللام(٢)، قال كعب:

لقد أقوم مقاماً لو يقوم به ... أرى وأسمع ما لو يسمع الفيل

لظل يرعد إلا أن يكون له ... من الرسول بإذن الله تنويل

ولو فيها معنى الشرط لا يفارقها، وتخلص الفعل المضارع إلى الماضي، كقول كثير عزة (٣):

لو يسمعون كما سمعت كلامها ... خرُّوا لعزَّة ركعاً وسُجُودا

لو سمعوا. ومنه قول المرأة التي غاب عنها زوجها في الجهاد فشكت غيابه، فسمع

---

(١) ارجع إلى: شرح قصيدة كعب، ص١٢٢، وتحذف كان بعد لو ومنه الحديث: «التمس ولو خاتماً من حديد» (رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود عن سهل بن سعد). ومثله قول العرب: «المرء مقتول بما قتل به إن سيفاً فسيف». ويحذف كذلك بعد «لا» ومنه قول الأحوص:

فطلقها فلست لها بكفء ... وإلا يعلُ مفرقك الحسام

أي: وإن لا تطلقها. وحذف كان من قول النبي ﷺ «لا يتمنى أحدكم الموت، إما محسناً فلعله يزداد، وإما مسيئاً فلعله يستعتب» رواه البخاري في كتاب التمني، باب ما يكره من التمني. والمعنى: إما يكون محسناً وإما يكون مسيئاً، وتحذف كان بعد إن ولو قال الشاعر:

انطق بحق وإن مستخرجاً إحنا ... فإن ذا الحق غلاَّب وإن غُلِبا

أي: وإن كان مستخرجاً، وقال آخر:

علمتك منانا فلست بآمل ... نداك ولو غرثان ظمآن عاريا

أي: ولو كنت غرثان. شواهد التوضيح ص١٣٩، ١٤٠.

(٢) ارجع إلى: شرح ابن عقيل جـ٤/٥١ وإن حرف شرط جازم: (إن تعودوا نعد) [الأنفال: ١٩] وإن حرف مبني، وإذ ما: حرف عند سيبويه والجمهور، واسم عند المبرد وابن السراج والفارسي، وهي جازمة: إذ ما تقم أقم. ومهما اسم بدليل عودة الضمير عليها: (مهما تأتنا به من آية) [الأعراف: ١٣٢] عاد الضمير المجرور عليها، ومن تكون للعاقلين: (من يعمل سوءا يجز به) [النساء: ١٣٣] وما لما لا يعقل: (وما تفعلوا من خير يعلمه الله) [البقرة: ١٩٧] وضمن اسم الشرط معنى الزمن: متى، أيان، وما وضع للدلالة على المكان: أين، وأني، وحيثما، وأي تكون بحسب ما تضاف إليه: أيهم يقم أقم معه. أي مثل من، أيّ الدواب تركب أركب. أي مثل ما، أي يوم تصم أصم، أي مثل متى، أيّ مكان تجلس أجلس، بمعنى : أين.

(٣) ديوان كثير عزة، جـ١/ ٦٥، وشواهد العيني، ٤/ ٤٦٠، والخصائص، جـ١/ ٢٨.

عمر رضي الله عنه قولها[1]:

فوالله لوْلا الله لا شيء غيره لزعزع من هذا السرير جوانبه

وهذا يؤكد أن اللام التي دخلت على الجزاء لام جواب القسم، وتجب اللام في هذا الموضع؛ لأن المتكلم صرح بالقسم. وينوي القسم إن لم يذكر في جملة دخلت اللام على جوابها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَلَوْلا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ**﴾ [هود: ٩١] ﴿**لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ**﴾ [سبأ: ٣١].

ويقترن جواب لولا باللام أيضاً التي تدخل على الفعل الماضي، واختلف النحاة في لولا[2]، فقد رأى بعضهم أن الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ وخبره محذوف مقدر بكون عام؛ لأن لولا امتناعية، والخبر معلوم بمقتضاها إذ هي دالَّة على امتناع لوجود فوجود المبتدأ منع الجواب نحو: لولا الشرطي لسرق البيت، أي لولا الشرطي موجود لسرق البيت، فوجود الشرطي منع من سرقة البيت، وقد سد الجواب مسد خبر المحذوف لحلوله محله، وبعض النحاة يقدر فعلاً بعد لولا يرفع الاسم بعدها، وقد ظهر هذا الفعل في قول أبي ذؤيب الهذلي: [3]

ألا زعمت أسماءَ أن لا أحبُّها فقلت بلَى لولا ينازعُني شُغْلِي

وأجاز الرمانّي وابن الشجري والشلوْبين وابن مالك أن يذكر خبر المبتدأ بعد لولا إن أريد به كون بعينه، فإن كان حدوث الجواب مقيد بشيء معين جاز ذكر الخبر، واستدل ابن مالك برواية حديث لفظه أن النبي ﷺ قال لعائشة رضي الله عنها: «لولا قومك حديثو عهد بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم»[4] فكونهم حديثي عهد بكفر منعه ﷺ من إعادة بناء البيت على قواعد إبراهيم، وهذا يسوغ

---

(١) المفصل م٤/١٢٠، والخزانة ١٠/٣٣٣، والبيت لا يعرف قائلته.

(٢) لوما مثل لولا في الحكم. ارجع إلى: همع الهوامع، م٢/٥٧٥، ٥٧٦.

(٣) خزانة الأدب، جـ١١/٢٤٦، ٢٤٧، ومغني اللبيب، ٢/ ٢٧١، ولسان العرب: عذر، وهمع الهوامع، م١/٣٩٤.

(٤) الحديث في صحيح البخاري (كتاب الحج) بلفظ مختلف: عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال النبي ﷺ: «لولا حداثة قومك بكفر لنقضت البيت، ثم لبنيته على أساس إبراهيم عليه الصلاة والسلام، فإن قريشاً استقصرت بناءه، وجعلت له خلفاً» خلفاً: باباً. والحديث بهذا اللفظ لا شاهد فيه لموافقته المشهور من حذف الخبر. وقد نسب ابن مالك روايته إلى البخاري، وليست على لفظ البخاري. ارجع إلى شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، ص٦٥ ورواية ابن مالك: «يا عائشة لولا قومك حديثو عهد بكفر لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين».

لمن تباعد الزمن به عن الجاهلية أن يفعل ما امتنع النبي ﷺ عن فعله لقربهم من الجاهلية، ولهذا أعاده عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما إلى قواعد إبراهيم، فتحدث فيه الجهال. وقد رد بعض النحاة هذا الشاهد؛ لأنه مخالف رواية البخاري: «لولا حداثة قومك بكفر لنقضت البيت...».

ولحنوا أبا عمرو بن العلاء في قوله [1]:

يذيبُ الرعبُ منه كلَّ عَضْبٍ فلولا الغِمدُ يُمسِكُه لسالا

وقوله «يمسكه» خبر المبتدأ، وقد استدل به ابن مالك في ثبوت خبر المبتدأ بعد لولا، وقد سبقه إلى ذلك الرماني وابن الشجري واستدل برأيهما، ورأى أنه من باب العمل بالجائز توسعة بصحته عند العرب، وهذا جائز إن كان المبتدأ مخبراً عنه بكون مقيّد لا يدرك معناه عند حذفه، والحديث بلفظ شاهد ابن مالك الخبر فيه مقيد فلا يعلم علة امتناع إعادة البناء إلا بذكره، ولا يعلم عمل الغمد إلا بذكر الخبر في قول أبي العلاء. وقد ثبت اللام في جواب لولا في الحديث وقول أبي العلاء، فهما شاهدان في دخول اللام على جوابها الماضي.

وقد تحذف اللام من الجواب المثبت، قال الشاعر [2]:

لولا زهير جفاني كنت معتذرا ولم أكن جانحا للسلم إن جنحوا

جاز حذف اللام؛ لأنه لم يصرح بالقسم بل أضمره، ومنه قول يزيد بن حكيم[3]:

فكم موطن لولاي طحت كما هوى أجرامه من قلة النيق مُنْهوي

---

(١) حاشية الصبان، مكتبة الصفا، جـ٤/ ٧٢.

(٢) شروح سقط الزَّنْد (ط. الهيئة العامة للكتاب ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م، جـ١/١٠٤) والمعنى أن سيفك تهابه السيوف كما تهابك الرجال وأشد ما يجوز على السيف أن يسيل حديده، ولولا الغمد يمسكه لظهر سيلانه. والضمير في «منه» للسيف، وحسن وصف السيف بأنه يذوب ويتحول ماء، لأنه يشبه بالماء. وقد ثبت خبر لولا لأنه أريد به كون بعينه وهو إمساك الغمد إياه.

(٣) شرح المفصل م١٢١/٤، اختلف النحاة في خبر لولا، فذهب فريق إلى أنه محذوف يدل على كون عام نحو: لولا أخوك لضربتك. أي: لولا أخوك موجود. ولضربتك جواب سد مسد خبر لولا، وأجاز بعضهم ذكره إن دل على معنى مقيّد نحو: لولا أبوك حي لما زوجتك، فكونه حي سبب زوجه، فحي خبر.
وذهب قوم إلى أن الخبر بعد لولا الجواب، وذهب بعض النحاة إلى أن الاسم المرفوع بعد لولا مرفوع بفعل محذوف، وقيل مرفوع بلولا، وقيل مرفوع بالابتداء. همع الهوامع م٣٩٣/١، ٣٩٤ وقد استدل به ابن مالك في جواز ثبوت الخبر بعد لولا في الكون المقيد. شواهد التوضيح ص ٦٦.

أي: لطحت، ويجوز حذف جواب لولا لدليل عليه، قال تعالى: ﴿**وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ**﴾ [النور: ٢٠] والجواب دل عليه ما تقدم، وتقديره: لعذبكم أو لأخذكم بما فعلتم، وقد دل عليه قوله تعالى: ﴿**وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴾ [النور:١٤]. أي: لهلكتم.

وجواب «أما» التفصيلية، وهي قائمة مقام أداة الشرط وفعل الشرط، والمذكور بعدها جواب الشرط فلزمته الفاء قال تعالى: ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ**﴾ [البقرة:٢٦] الفاء جواب أما ولا يجوز أن تكون عاطفة ونحو: أما محمود فمجتهد، وحذفت جملة الشرط، والمعنى: مهما يك من شيء أو من أمر فمحمود منطلق، فأنيبت «أما» مناب «مهما يك من شيء» ثم أخرت الفاء إلى الخبر، فصار: «أما زيد فمنطلق»[(١)].

واشترط بعض العلماء أن تقع الفاء في جواب أما، وأجازوا حذف الفاء في الشعر لضرورة الوزن، أو حملوه على معنى خاص تأوّلوا به حذف الفاء، قال الحارث بن خالد المخزومي:

فأمّا القتالُ لا قتالَ لديكمُ ولكن سيراً في عِرَاض المواكب

والقتال مبتدأ، و«لا قتال لديكم» في محل رفع خبر والرابط بين المبتدأ والخبر العموم الذي في اسم لا، ويجوز أن يكون الرابط إعادة المبتدأ بلفظه نحو قوله تعالى: ﴿**الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ**﴾ [الحاقة: ١، ٢] و﴿**فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ**﴾ [الواقعة: ٨] والأصل أن يقول: أما القتال فلا قتال، وبعضهم حمل الحذف هنا على الضرورة في الشعر، وقد صح حذف الفاء في الفصيح، وقد يحذف الفاء مع القول بعدها قال تعالى: ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ**﴾ [آل عمران: ١٠٦] أي فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم، وجاء في الحديث: «أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله»[(٢)] والأصل: أما بعد فما بال رجال، فحذفت

---

(١) شرح ابن عقيل، جـ٤/٥٢، وقد فسر سيبويه أما بمعنى مهما، ويقدر الفعل بعدها إن لم يكن مذكوراً، وحق المتصل بها أن يقترن بالفاء.

(٢) همع الهوامع، م٢/٥٧٧، ٥٧٨، وشرح المفصل، م٤/١٠٣، ١٠٤، وشواهد التوضيح، ص١٣٧، رواه البخاري، كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل.

الفاء، ويجوز التقدير: فأقول: ما بال رجال.

والأصل أن يقترن جواب أما بالفاء، قال تعالى: ﴿**أَمَّا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْراً وَأَمَّا الآخَرُ فَيُصْلَبُ فَتَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْ رَأْسِهِ**﴾ [يوسف: ٤١] ويجوز أن تحذف الفاء من جوابها فيما كان معلوماً، وصح ذلك في فصيح العربية جاء في الحديث: قال ﷺ: «... أما موسى كأني أنظر إليه إذ انحدر في الوادي»[(١)] وقالت عائشة رضي الله عنها: «وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوفاً واحداً»[(٢)].

وقال البراء بن عازب رضي الله عنه: «أما رسول الله ﷺ لم يول يومئذ»[(٣)]، وحق المتصل بأمَّا أن تصحبه الفاء، وبعض العلماء أجازوا حذف الفاء في الشعر فقط للضرورة ولم يجوزوه في كلام الناس، وحملوا الأحاديث على مخالفة القاعدة، وهؤلاء ضيقوا واسعاً، والأولى العمل بالوجهين توسعة على المتكلم. وهذا رخصه ابن مالك[(٤)].

ويتحقق الربط في الجملتين في الزمن أيضاً فقد يكون الشرط والجزاء مضارعين، وهو الأصل، قال تعالى: ﴿**وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ**﴾ [الأنفال:١٩] وقد يكونان ماضيين نحو: قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا**﴾ [الإسراء: ٨] والمعنى وإن ثبت أنكم عدتم نعد، ومثله: ﴿**إِنْ كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ**﴾ [المائدة: ١١٦] فالمعنى: إن يتبين أني كنت قلته، ففعل الشرط لا يكون ماضي المعنى.

وقد يأتي الجواب مضارعاً لشرط في زمن الماضي: ﴿**مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ**﴾ [الشورى:٢٠] وهذا جائز فالواجب تقدم حدوث الشرط، فزمن جملة الجواب يأتي بعد زمن الشرط في الحدث سواء أكان حكاية عن الماضي أو زمناً مباشراً في الحال، وبعض الجمل الشرطية ظاهرها ماض، ويشترط ألا يكون ماضي المعنى، وهذا جائز عما حكي في الحاضر عن الماضي، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**إِنْ كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ**﴾ [المائدة: ١١٦]، والمعنى: إن يتبين أني كنت قلته فقد علمته،

---

(١) رواه البخاري في كتاب الحج، باب التلبية إذا انحدر في الوادي. وروى: إذا انحدر في الوادي.

(٢) رواه البخاري في كتاب الحج، باب طواف القارن.

(٣) رواه البخاري في كتاب الجهاد، باب: من قال خذها وأنا ابن فلان.

(٤) ارجع إلى: شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق عبد الباقي، دار الكتب العلمية ص١٣٧، ١٣٨.

فهذا حكاية، وحدوث فعل الجزاء يأتي بعد الشرط لاشتراط حدوث الشرط، فالجزاء بسبب منه، نحو: إن أتى زيد أكرمته، فالإكرام بعد الإتيان، ولا يجوز أن يكون ماضي المعنى في غير الحكاية نحو: إن قام زيد أمس أقم معه، ففعل الجزاء ليس متصلاً بـــزمن الشرط لاختلاف الزمنين، وهذا جائز في قولنا حكاية: إن قام زيد قمت.

والمشهور أن يأتي فعل الشرط مضارعاً ويأتي الجواب في المضارع؛ لأن الجزاء بعد حدوث الشرط، ولا يجوز أن يسبق زمن الجواب زمن الشرط، فالجواب بسبب منه، وأجازه بعض العلماء للضرورة[1].

وقد صح في لغة الفصحاء لمعنى التحقيق جاء في الحديث: «من يقم ليلة القـــدر إيماناً واحتساباً غفر له»[2]، جاء الجواب في الماضي للتحقيق، ومثله قول عائشة رضي الله عنها للنبي ﷺ في إمامة أبيها: «إن أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رق»[3]، والإتيان بالماضي بعد المضارع لمعنى جائز.

وقد تضمن ما سبق وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضـــياً لفظـــاً،لا معـــنى والنحويون يستضعفون ذلك ويراه بعضهم مخصوصاً بالضرورة، وقد أجازه ابن مالك وقضى بصحته لصحة ثبوته في الفصيح ولثبوته في كلام أفصح العرب، ومما يؤيد هذا قوله تعالى: ﴿**إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنْ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِـــعِينَ**﴾ [الشعراء: ٤] فعطف على الجواب (تنزل) الماضي «ظل»، وهو ماض لفظاً، والعطف يكون في زمن واحد؛ لأن العطف على ما يجوز أن يحل المعطوف محله، فحمل ظـــل على معنى نترل في تمام الحدوث، والمعنى: إن نشأ ظلت أعناقهم لما نـــترل خاضـــعين، فمحل الشرط يتأثر بعمل أداة الشرط لفظاً أو تقديراً، ولكن الجواب لا يخضع لحكم لازم؛ لأنه قد يستقل بحكمه عن الشرط، فاستوجب ذلك الربط، وأداة الشرط تغـــير معنى اللفظ لا اللفظ لعدم عملها فيه[4]، وساق ابن مالك شواهد قالها فحول الشعراء،

---

(١) ارجع إلى: شرح شذور الذهب، ص٣١٨.

(٢) رواه البخاري في كتاب الصوم، ١٩٠١، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، ٧٦٠، وأبو داود، كتـــاب الصلاة، ١٣٧٢، والترمذي، كتاب الصوم ٦٨٣، والنسائي، كتاب الصوم، وأحمد ٤٢٣/٢، ٤٧٣، ٥٠٣، وابن حبان ٣٦٨٢، وابن خزيمة ١٨٩٤.

(٣) رواه الشيخان عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، وروى: «مرض رسول الله ﷺ فاشتد مرضه، فقال: مـــروا أبا بكر فليصل بالناس، قالت عائشة رضي الله عنها: يا رسول الله إنه رجل رقيق القلب إذا قام مقامك لم يستطع أن يصلي بالناس....». وجاء الحديث بطرق مختلفة عن ابن عباس وابن مسعود وابن عمر.

(٤) ارجع إلى: شرح التوضيح، ص١٦، ١٧.

ومنه قول حاتم الطائي [1]:

وإنك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا

وقال قُعنب بن حمزة [2]:

إن يسمعوا ريبة طاروا بها فرحاً عني وما سمعوا من صالح دفنوا

والمضارع فيها محمول على معنى الماضي، والمعنى: إن سمعوا ريبة طاروا فرحاً بها؛ لأنه يصف سوء خلاقهم الملازم لهم، فجعل السمع في المضارع ليدل على حالهم الكائن، وجعل رد فعلهم ماضياً، لثبوتهم عليه، وعدم انقطاعهم عنه.

ربط شبه الجواب بشبه الشرط :

بعض الجمل فيها معنى الشرط، ولكنها ليست شرطاً، فلا يصح أن تقع شرطاً، ومن ثم لا ترتبط الثانية بالأولى على معنى الشرط، فاستعين على إيقاعها جواباً له برابط هو الفاء أو ما يخلفها، وهذا كمعنى التعدية، ومن ذلك:

- الجمل التي تقع جواب الموصول الذي وقع مبتدأ نحو: الذي يأتيني فله جائزة، ربطت الفاء الجواب بشبه الشرط، وبدخولها فهم المتلقي ما أراده المتكلم من ترتيب لزوم الجائزة على الإتيان، ولو لم تدخل الفاء على الجواب احتمل القول الأول الثاني وغيره [3].

وقال تعالى: ﴿**وَاللاَّتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً**﴾ [النساء: ١٥] اللائي في موضع رفع بالابتداء والخبر (فاستشهدوا عليهن)، وهذا جائز وإن كان أمراً؛ لأنه صار في حكم الشرط، فيجوز في اسم الموصول أن يكون في معنى الشرط إن كانت الصلة جملة فعلية، وقدّر بعض العلماء فعلا محذوفاً تقديره: قصدوا اللاتي أو تعمَّدوا اللاتي، والراجح أن تكون واللاتي مبتدأ، ومثلها:

---

(١) ديوان حاتم ص:١٧٤، مكتبة الخانجي، وشرح التوضيح، ص١٥، ومغني اللبيب، جـ٢/٢٠، والأمالي، ٢/٣١٨:
وإنك إن أعطيت بطنك سؤله وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا
ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٢) الحماسة، ٤/١٢ (بولاق)، وشرح التوضيح ص١٦.

(٣) ارجع إلى: الأشباه والنظائر، جـ٢/١٣٢، والفاء في هذا الموضع بمنزلة لام التوطئة في قوله تعالى: (لئن أخرجوا لا يخرجون معهم) [الحشر: ١٢] في إيذانها بما أراد المتكلم من معنى القسم.

﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّاباً رَحِيماً﴾ [النساء: ١٦] وحكم الفاء هنا حكم الفاء الواقعة في جواب الشرط [١] ومثلها: الذي يأتيني فله درهم و﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] ما بمعنى الذي والجار صلته، (فمن الله) الخبر، وقيل ما شرطية، وفعل الشرط محذوف أي «ما» يكن بكم، والفاء جواب الشرط.

ويجوز إثبات الفاء في الخبر إذا كان المبتدأ نكرة موصوفة نحو: كل رجل يأتيني فله درهم. ويجوز له درهم[٢]. وعلة ذكر الفاء أن الجملة تضمنت معنى الشرط، فالدرهم جزاء الإتيان. والفاء ليست أصلاً فيما كان بمعنى الشرط، ويمكن الاستغناء عنها إن كان الجزاء مما يصلح أن يقع شرطاً[٣]، فيستغنى عن الفاء، لوجود مناسبة لفظية بين الشرط وجوابه من ناحية صلاحية وقوعه موقعة، وإن لم يصلح فلابد من رابط بينهما، والفاء أنسب الروابط له، لدلالتها على معنى التعقيب بلا فصل، وجواب الشرط متعقب للشرط، فالفاء أنسب له [٤].

وإذن (إذاً) [٥] تقع جواباً أو تعليقاً لكلام من آخر فيجاب عليه بإذن نحو قول القائل: أنا آتيك فتقول: إذن أكرمك. وقد تسبق بالواو أو الفاء، قال تعالى: ﴿..... وَإِذاً لا يَلْبَثُونَ... ﴾ [الإسراء: ٧٦] وقُرئ: (لا يلبثوا) بحذف النون[٦] والجملة بعد

---

(١) التبيان في إعراب القرآن، جـ١/٣٣٨، ٣٣٩.

(٢) الأشباه والنظائر، جـ٢/٦٠، وهذه هي المواضع التي يعطف فيها الخبر على المبتدأ، والأصل عدم العطف.

(٣) الفاء تربط الجواب بشرطه، وكذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط نحو: الذي يأتيني فله درهم، فدخولها ترتب عليه لزوم الدرهم على الإتيان، وهذه الفاء بمنزلة لام التوطئة في نحو: (لئن أخرجوا لا يخرجون معهم) [الحشر: ١٢] فلام التوطئة فيها معنى القسم. وإذا تقع موقع الفاء قال تعالى: (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) [الروم: ٣٦] وحكم إذا حكم الفاء، والتقدير فهم يقنطون، ويمكن أن يغني المضارع «يقنطون» عن الفاء، والضمير رابط مؤكد وإذا للمفاجأة في جواب الشرط، وهي ظرف مكان والمجازاة هنا بإذا التي نزلت منزلة الفاء لصحة الابتداء بما بعدها فهي واجبة في الجزاء. الكتاب جـ٣/٦٤ وذكر سيبويه أنه قال في الآية إن الكلام في الجملة الثانية معلق بالأولى بإذا الفجائية كما ربطت الفاء بين الجزاء والشرط، وإذا في موضع «قنطوا» كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل مثل الجملة الاسمية في (سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون) [الأعراف: ١٩٣] أي: أدعوتموهم أم صمتم. وإذا بمنزلة الفاء أنها لا تجيء مبتدأة كما أن الفاء لا تجيء مبتدأة. الكتاب، ٣/٦٤، وقد ورد تصحيف في قوله: «وهذا هاهنا في موضع قنطوا»، والصواب: وإذا هاهنا في موضع قنطوا.

(٤) شرح الكافية، جـ٣/١٧٧.

(٥) الأصل في إذن النون لثبوتها وصلاً ووقفاً.

(٦) حذف النون قراءة أبي بن كعب (وإذا لا يلبثوا) بإسقاط النون؛ شرح المفصل، م٤/١٠٥.

إذن جزاء للفعل الأول.

واحتملت الفاء السببية في قول كعب :

بانت سعاد فقلبي اليوم متبولُ متيم إثرها لم يُفْدَ مكبولُ

وهذا مرجح هنا على العطف لاختلاف الثانية عن الأولى، والعطف بين جملتين من نوع واحد، والثانية بسبب الأولى، مثل قول القائل: إن جئتني فأنا أكرمك، فشرط الإكرام المجيء، فهو بسبب منه.

والفاء التي تقع في جواب الشرط عاطفة، ولو كانت الفاء عاطفة في قول كعب كان ما بعدها موافقاً لما قبلها والمخالفة تقتضي الشرط، وكذلك ما فيه معنى الشرط نحو: ﴿**إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ**﴾ [الكوثر: ١، ٢] لا يجوز في الثانية العطف؛ لأنها إنشائية، والإنشاء لا يعطف على الخبرية. والفاء هنا لربط الجملة الثانية بالأولى؛ لأنها بسبب منها.

وساغت المجازاة بإذا؛ لأنه لا يصح الابتداء بها، فلا تستوجب الفاء قبلها، ولا تكون إلا مبنية على كلام سابق، ويجوز دخول الفاء عليها في غير معنى الشرط نحو: خرجت فإذا زيد، وزيد مبتدأ خبره إذا المتقدمة والتقدير: خرجت فإذا حضرني زيد، واختلفوا في الفاء في قولنا خرجت فإذا زيد، والمرجح فيها أنها عاطفة، لأن المعنى: خرجت فقد جاءني زيد. ولا يجوز في غير معنى الشرط حذف الفاء، فلا يجوز: خرجت إذا زيد، فالفاء لازمة هنا وليست زائدة [1].

وبعض الأسماء تأتي بمعنى الشرط، فيجازى بها وتكون بمنزلة الذي، وهي: من، وما وأيُّهُم فلا تجزم ولا تشترط الفاء في الجزاء نحو: من يأتني آتيه وأيها تشاء أعطيك، وآتي من يأتيني. وأقول ما تقول[2]، ومثلها: متى وحيثما وأين وأنّى نحو: أقول مهما تقل، وأكون حيثما تكن، وأكون أين تكن، وآتيك متى تأتني.

لقد بلغت الجملة الشرطية مبلغ الجملة الاسمية والفعلية في التماسك، فجملة الجزاء متعلقة بالشرط والأداة العاملة، فإن لم تكن عاملة ربطت الفاء الجزاء الذي يحتمل الاستقلال بشرطه، والجملة التي بمعنى الشرط لها حكم الشرط في ارتباط الجملة

---

(١) ارجع إلى: شرح المفصل، م٤/٩١، والفاء في خرجت فإذا زيد، ليست فاء جواب الشرط؛ لأن معنى الشرط غير موجود، ولو كانت بمعنى الشرط لأغنت إذا عن الفاء.

ولا تحذف الفاء في غير الشرط، فهي تلزم في قولنا خرجت فإذا...

(٢) لم تعمل هذه الأسماء الجزم لتأخرها، فحملت على معنى الذي لقبح عملها متأخرة، قال الفرزدق:

ومن يميلُ أمال السيفُ ذروته حيث التقى من حِفَافَي رأسه الشَعَرُ

ومن بمعنى الذي. الديوان ص١٤٤ والكتاب جـ٣/٧٠.

الثانية بالأولى.

الرابعة عشرة - الجملة المضافة :

الجمل المضافة إلى مبهم لترفع عنه الإبهام، فالإضافة توضح المبهم، وبعض الأسماء التي يضاف إليها جملة المبهم أو مبهم غير شديد الإبهام مثل: يوم وحين فيرجح فيه الإعراب، والمبهم الشديد الإبهام يرجح فيه البناء مثل: مثل، ودون، وبين لضرورة الإضافة فيها. وجملة الإضافة في موضع جر بالإضافة، فلها محل من الإعراب؛ لأنها بمنزلة الاسم المضاف. والمضاف لا يقطع عن المضاف إليه ولا يفصل عنه لتعلقه بما يضاف إليه، والجملة المضافة تتعلق بالمضاف إليه أو بما تعلق به المضاف إليه.

وتأتي الجملة مضافة إلى بعض المبهمات، منها: أسماء الزمان التي يجوز إضافة الجملة إليها، مثل أسماء الزمان التي تدل على وقت بعينه نحو: يوم، وحين.

وبعض الظروف مثل: إذا، وإذْ، وحين، وحيث، ولدن. والجملة المضافة فعلية واسمية في موضع جر بالإضافة، ويرجح الإعراب على البناء في اسم الزمان[1].

والمبهم المضاف لمبني سواء كان زماناً أو غيره، والمبهم الذي لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه مثل: دون، وبين، ومثل، ونحوهما مما هو شديد الإبهام[2] والمشهور في الظروف البناء مثل :

إذ: ظرف زمان يلزم الإضافة، وهو مبني على السكون لشبهه بالحرف، وهو في

---

(١) ارجع إلى: مغني اللبيب جـ٢/٤٨٢، ٤٨٣ وشرح شذور الذهب ص٧٩، ويجوز في اسم الزمان الإعراب والبناء على الفتح، ويرجح الإعراب في اسم الزمان المضاف إلى فعلية فعلها مضارع (معرب)، قال تعالى: (هذا يوم لا ينفع الصادقين صدقهم) [المائدة: ١١٩] فيوم مضاف إلى فعل مضارع إلى ينفع (المعرب)، وقرأ السبعة كلهم إلا نافعاً برفع اليوم على الإعراب، لأنه خبر المبتدأ هذا، وقرأ نافع وحده بالفتح على البناء، والبصريون يقدرون الفتحة إعراباً على الإضافة التي منعت التنوين مثل: صمت يوم الخميس. شرح شذور الذهب ص٨٠ والبناء في قول النابغة:

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت ألَما أصح والشَّيب وَازعُ

يرجح البناء؛ لأن الفعل مبني، وحينِ في البيت مكسور على أنه معرب، ويروى بالفتح على أنه مبني في محل جر، ارجع إلى شرح شذور الذهب ص٨٠، ٨١.

(٢) تبنى دون إن أضيفت إلى مبني نحو: (ومنا دون ذلك) [الجن: ١١] دون مبتدأ مبني. وتبنى يوم إذا أضيفت إلى مبني نحو: (ومن خزي يومئذ) [هود: ٦٦] وقال تعالى: (لقد تقطع بينكم) [الأنعام: ٩٤] يقرأ حين بالرفع على أنه فاعل، وقرئ بالفتح على البناء. ومثله مثل: (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) [الذاريات: ٢٣] تقرأ على وجهين: بالرفع على الإعراب صفة لحق وبالفتح على البناء. شرح شذور الذهب ص٨١، ٨٢.

وهنالك فرق بين عند ولدن ولدى، فهي تضاف إلى المفرد نحو: عندنا، لدُنا، لدينا، وتختلف عند ولدن إذا كان المحل ابتداء غاية نحو: (ءاتيناه رحمة من عندنا وعلمانه من لدنا علما) [الكهف: ٦٥] بخلاف لدى، ولا تكون لدن فضلة بخلافهما، وتجر لدن بمن أكثر من نصبها، وتجر عند أيضاً وجر لدى ممتنع، وهي مبنية دائماً وهما معربان، ولدن قد تضاف نحو قول القطامي:

صريعُ غوانٍ راقُهنَّ ورقنه لَدُنْ شبَّ حتى شابَ سُودُ الذوائبِ

مغني اللبيب، جـ١/٢٠٨، والديوان، ص٢٨، ط الهيئة.

معنى حين، ويكون لما مضى من الزمان ويضاف لكل من الجملتين نحو: ﴿**وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ**﴾ [الأنفال: ٢٦] ويأتي ظرفاً لما يستقبل نحو: (فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم) [غافر: ٧٠، ٧١]، وتأتي للتعليل نحو: ﴿**وَإِذْ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلاَّ اللَّهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ**﴾ [الكهف: ١٦] أي: ولأجل اعتزالكم إياهم. وقد تأتي للمفاجأة قال عنبر بن لبيد العُذْري[(١)]:

استقدر الله خيراً وارضين به فبينما العسر إذْ دارت مياسرُ

إذ للمفاجأة، والمعنى: فبين الأوقات التي العسر فيها حاصل يفجؤك دوران مياسير، وحذفت الجملة المضافة في قوله تعالى: ﴿**يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتاً**﴾ [الزلزلة: ٦] والجملة بعد إذ مضافة في موضع خفض، وإذ الظرفية[(٢)] تتعلق بفعل أو ما يعمل عمله وما أضيف إليها ملازم لها ويتعلق بما تعلقت به ، قال كعب:

وما سُعادُ غَدَاة البين إذ رحلوا إلا أغن غضيض الطرْف مكْحُولُ

إذ ظرف ورحلوا جملة في موضع خفض للإضافة إلى إذ، وإذ قيل فيها إنها بدل من غداة وقيل ظرف ثانٍ مثل: صليت يوم الجمعة أمام المسجد، وقيل هي ظرف للبين، والمعنى: وما هي غداة بانت وقت رحليهم. والإضافة هنا هي الرابط[(٣)].

والعامل في إذ هو العامل في غداة قبلها على البدل منها، فغداة تعلقت بفعل مقدر قبلها أو بعدها، والتقدير: تشبه غداة بانت ظبياً، واختلفوا في تقديره قبلها أم بعدها، والأرجح أن يقدر قبل غداة وإذ، وقال كعب:

---

(١) ارجع إلى: شرح شذور الذهب، ص١٢٣.

(٢) إذ لازمة للإضافة، والإضافة توضحها، فلا تصلح للشرط حينئذ، وتصلح للشرط بزيادة ما إليها لتكفها عن الإضافة فتبهم فتصبح للشرط، لأن الشرط مبني على الإبهام، والإضافة مبنية على التوضيح. الأشباه والنظائر جـ١/١٠١، ومثلها «إذا». ارجع إلى حروف المباني ص٦٤، وإذا حرف شرط يشترط اقتران «ما» بها، وما الملازمة لها عوض من إضافتها ، فالأصل فيها الإضافة، وهي حرف شرط جازم قال العباس بن مرادس [الديوان ص٧٢]: إذا ما أتيت على الرسول فقلْ له حقاً عليك إذا اطمأنّ المجلس

وحكم الماضي بعدها أن يكون في موضع جزم، وهي في الجزم مثل «إن».

وحيث دون إضافة مبهمة فيلزمها ما لتكفها عن الإضافة فتصلح للشرط ولكنها دون ما تضاف إلى الجملة. الأشباه والنظائر جـ١/١٠٢ إذ وإذا للزمان ولا يكونان للمكان وأنهما يكفان بما عن الإضافة فيكون لمعنى الشرط جازمين، كما يضافان للجملة الفعلية. وانفردت حيث بأنها تكون للمكان والزمان والغالب كونها للمكان. الأشباه والنظائر جـ٢/٢١٩.

(٣) ارجع إلى: مغني اللبيب، جـ٢/٤٨٢، ٤٨٣. وشرح قصيدة كعب، ص٧٠.

لذاك أهيب عندي إذْ أكلمه وقيل إنك منسوب مسئول

إذ ظرف زمان متعلق بأهيب، وأكلمه جملة فعلية مضافة إلى إذ[1]. وإذا الظرفية وهي حرف وتضاف لها جملة[2]، والجملة المضافة قد تكون تامة أو فيها حذف مقدر في المعنى، ومثال ذلك الجملة بعد إذا الفجائية، والجملة بعدها اسمية، وإذا التي تكون جواباً لشرط، قال كعب:

تجلو عوارض ذي ظلم إذا ابتسمت كأنه منهل بالرّاح معلول

إذا ظرف في محل نصب وناصبه تجلو إذا لم يقدر فيه معنى الشرط، والأرجح أن يكون ظرفاً لعدم دخول الفاء على جوابه، وعامل إذا الشرط فعل جواب الشرط[3]، وقال كعب:

من كل نضَّاخةِ الذَّفرى إذا عَرقت عرضتها طامس الأعلام مجهول

يرجح في إذا أن تكون ظرفية، وإن قدر فيها معنى الشرط، فجوابها محذوف، أي: إذا عرقت نضخت ذفرياها، أو جوابه مذكور، وهو الجملة الاسمية بعدها: عرضتها طامس الأعلام مذكور، وحذفت الفاء للضرورة، ومثله قوله:

ترمي الغيوبَ بعينيْ مفردٍ لهقٍ إذا توقَّدتْ الحُزّاز والميل

ومثل:

كأن أوبَ ذراعيها إذا عرقت وقد تلفع بالقور العساقيل

---

(١) إذ وإذا وحيث تشترك في الظرفية ولزومها والإضافة ولزومها وكونها للجمل وكونها مبنية ولزومها، وتشترك إذ وإذا في أنهما للزمان ولا تكونان للمكان، وأنهما يكفان بما عن الإضافة، فلا تحتاج جملة إضافية في إذ ما وإذا ما. وأنهما يفيدان الشرط وأنهما جاذمان، وأنهما يضافا للجملة الفعلية. وانفردت إذا بإفادتها الشرط دون ما، وأنها لا تضاف إلا إلى الجمل الفعلية،و انفردت حيث بأنها للمكان والزمان والغالب فيها كونها للمكان. الأشباه والنظائر جـ٢/٢١٨.

(٢) إذا تكون حرفاً في موضعين: الأول- أن تكون للمفاجأة: خرجت فإذا السيارة، أي ففوجئت بالسيارة مسرعة، والسيارة مبتدأ، والخبر يقدر بحسب المعنى: مسرعة، ويجوز في مُسرعة النصب على الحال. والخبر محذوف لدلالة المفاجأة عليه، تقديره: فإذا السيارة قادمة مسرعة. ويجوز: فإذا السيارة: خبر أو حال مذكورين،فيكون الخبر محذوف تقديره: فإذا السيارة كائنة أو مستقرة، قال تعالى: (أولم ير الإنسان أنا خلقناه من نطفة فإذا هو خصيم مبين) [يس: ٧٣] و(إن كانت إلا صيحة واحدة فإذا هم خامدون) [يس: ٢٩] أي: فجأة هلكوا. والجملة بعد إذا الحرفية تامة. والثاني- أن تكون جواباً لشرط كالفاء، ويشترط في الجملة بعدما أن تكون اسمية غير طلبية، قال تعالى: (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) [الروم: ٣٦] والجملة بعدها جواب الشرط، فحلت إذا محل الفاء في الجواب، غير أن الجملة بعد الفاء يجوز فيها أن تكون طلبية نحو: إن يقل محمد فافهم، وإن سألك فما تقول؟

(٣) ارجع إلى: شرح شذور الذهب ص١٢٣، وشرح قصيدة كعب ص٨٢، ومثله قوله تعالى: (والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون) [الشورى: ٣٩]، وقوله تعالى: (وإذا ما غضبوا هم يغفرون) [الشورى: ٣٧] إذا ظرف منتصب على الظرفية، وليست شرطية، فالشرطية تقتضي دخول الفاء على الجواب والناصب فعل الجزاء.

إذا إن قدرت خلية من معنى الشرط، فعاملها «الأوب» أو ما في كأن من معنى التشبيه، وعرقت مضافة إلى «إذا».

الخامسة عشرة - جملة جواب القسم :

وهي جملة لا محل لها من الإعراب، وهي ترتبط بالقسم، قال تعالى: ﴿**يس * وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ**﴾ [يس: ١-٣] و﴿**وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ**﴾ [الأنبياء: ٥٧] ويكون لفظ يؤدي معنى القسم نحو: حلف، عاهد، أقسم، يمين وأيمن، آلي (أقسم) قال تعالى: ﴿**وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ**﴾ [الأحزاب: ١٥] والأصل في القسم اللفظ، وقد ناب عنه الحرف، ويقدر الفعل قبله أو ما يعمل عمله في اللفظ والمعنى[١]. وما عطف على القسم يدخل فيه، والجواب واحد للجميع[٢]. والمقسم عليه جملة، والجملة عبارة عن كلام مستقل قائم بنفسه، فاحتاجت إلى رابط يربطها بالقسم كربط حرف الشرط بالجزاء، فجيء باللام، و«إن» في جملة جواب القسم (المقسم عليه) في الإثبات لربطها بالقسم، و«ما» و«لا» في المقسم عليه المنفي، وهذه الأحرف في الجواب، لأنه في حكم كلام مستأنف، ولذلك لم تقع الفاء جواباً للقسم؛ لأنه لا يستأنف الكلام بها، وهذا الاستئناف يستوجب ربط جواب القسم بالقسم. واللام في جواب القسم تدخل على الجملة الاسمية والفعلية، والجواب يكون للاستقبال أو في معنى الاستقبال، وغير المستقبل يزاد فيه ما يصيره للاستقبال أو ما يقربه منه، ومن ثم لحقت النون بالمضارع، ليكون مستقبلاً، ودخلت «قد» على الماضي، لتقربه من الاستقبال[٣]، قال تعالى: ﴿**وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ**﴾ [الأنبياء:٥٧] فاللام لتأكيد اتصال الجواب بالقسم

---

(١) القسم يكون باللفظ الصريح: أقسم، أحلف، آليت، أعاهد، يمين الله، قسمي، وما أشبه القسم، والأفعال والأسماء تعمل عملها في عامة الكلام، واختلفوا في ايمن الله، فقال بعضهم: كلمة موضوعة للقسم، وهمزتها همزة وصل عند البصريين، ومثلها: ايم الله، وذهب الكوفيون إلى أنها جمع وهمزتها قطع. الأشباه والنظائر جـ٢/١٨٨.
والقسم بحرف من حروف القسم فيغني عن ذكر الفعل وحروف القسم: الهمزة (آلله)، والباء (بالله)، والتاء (تالله)، والواو (والله)، واللام، وتدخل لمعنى التعجب: لله، والميم «م الله» واختصت بربي أو «الله» في القسم، وبعضهم جعلها عامة، والكسر والضم في الميم، وأصل حروف القسم الباء، وهذه الأحرف بجر المقسم به.

(٢) القسم المكرر نحو: قوله تعالى: (والليل إذا يغشى* والنهار إذا تجلى* وما خلق الذكر والأنثى* إن سعيكم لشتى) [الليل: ١: ٤] والواو الأولى للقسم والثانية والثالثة للعطف؛ لأنها لو كانت قسماً لاحتاجت جواباً.

(٣) ارجع إلى: شرح المفصل، م٤/٢٢٧ تدخل اللام على الاسم فيعرب مبتدأ وما بعده خبر نحو: والله لزيد أفضل من عمر، وإن دخلت على الفعل المضارع لزم آخره النون نحو: والله لتكرمن الضيف، وتدخل النون عليه لتخلصه من الاستقبال، لأنه يصلح لزمنين الحال والاستقبال، ووقع الماضي جواباً للتحقيق نحو: والله لقد ذهب، ويجب زيادة قد، قال تعالى: (تالله لقد علمتم ما جئنا لنفسد في الأرض) [يوسف: ٧٣] ولا تلحق النون بالماضي، لأن النون لا تدخل إلا على ما يفيد المستقبل، والماضي محقق بانقطاع منه، والجواب بالفعل واقع بالفعل، وتختص «إن» بالجملة الاسمية فقط في جواب القسم، ويقترن خبرها بالأمر.

والنون لتأكيد الفعل وصارفة للفعل إلى الاستقبال وإعلام المتلقي بأنه للمستقبل لا الحال، ﴿تَاللَّه لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٩١] وقد دخلت اللام جواب القسم ليتلقى بها مبالَغة في التوكيد، فالقسم توكيد للمقسم عليه، ويجوز أن تحذف قد، قال امرؤ القيس [١]:

حلفت لها بالله حلفة فاجرٍ لناموا فما إن من حديث ولا صال

الشاهد: لناموا، والمشهود أن تدخل عليه مع قد نحو: والله لقد نام. لتأكيد الجواب. ويجوز أن يضمر القسم وتبقى اللام في الجواب دليلاً عليه: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [النحل: ١٢٤] وهذا جاز إن زال الشك، وقد حذفت جملة القسم وبقيت جملة الجواب باللام لتدل عليه، وقال تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٦] والنون زائدة لأجل التخليص للقسمية والاستقبال، والجملة الاسمية مؤكدة بمعناها، وتدخل عليها اللام للدلالة على القسم: ﴿وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]، وقد تأتي الفاء في جملة بسبب من جملة الجواب، قال تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥] دخلت اللام على سوف لأنها تختص بالاستقبال، والنون لا تلحق بالمستقبل إلا في القسم قال تعالى: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ﴾ [ص: ٨٨] والمعنى: والله لتعلمن نبأه، وحذفت القسم واللام، في المواضع التي زال عنها الشك فصارت يقيناً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾ [الزخرف: ٤٤] وقد تقع لو ولولا في جواب القسم، فيلزم جوابهما اللام للتوكيد نحو: والله لو ذاكرت لأحسنت إليك. والله لولا أبوك لضربتك، وقعت اللام في جوابها بعد قسم مقدر. وقد يحذف القسم قبلهما وتبقى

---

(١) جواب القسم إن كان جملة فعلية مثبتة مصدره المضارع أكد باللام والنون: والله لأضربن محمداً، وإن كان ماضياً اقترن باللام وقد: والله لقد قام محمد، وإن كانت اسمية أكد بأن واللام أو اللام وحدها أو إن وحدها. شرح ابن عقيل جـ٤٥/٤، ارجع إلى شرح المفصل م١١٧/٤، ١١٨ واللام تدخل على قد في الماضي؛ لأن اللام في الأصل للابتداء فتدخل على المضارع لدلالته على الحال والاستقبال، والقسم يخلص للاستقبال فزيدت قد قبل الماضي المحض لتقريب زمنه من الحال فيشبهه، فجاز دخول اللام عليها، قال تعالى: (لقد آثرك الله علينا) [يوسف: ٩١] ويجوز حذف اللام، وتبقى قد للدلالة على التحقيق والقسم: (قد أفلح من زكاها) [الشمس: ٩] أي: لقد أفلح. شرح المفصل وحروف المعاني ص٢٥٧، ٢٥٨ والجملة المنفية الفعلية تؤكد بما أو لا في القسم: والله ما يقوم زيد، ويجوز أن تحذف قد وتبقى اللام كما في قول امرئ القيس: حلفت لها بالله....لناموا...، الديوان ص١٢٥، دار الكتب العلمية، وخزانة الأدب، ٧١/١٠، ٧٣، وشرح المفصل، ١١٧/٤، وارجع إلى مغني اللبيب، جـ٥٩/٢.

اللام في جوابهما على نية القسم: ﴿وَلَوْلا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ﴾ [هود:٩١]، ﴿لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ:٣١] ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ﴾ [ص: ٨٨]، وقعت اللام في جوابهما بعد قسم مقدر، والجواب بعدهما للقسم الظاهر أو المقدر، لوجود اللام في جملة الجواب، ولا تلزم في غير القسم، وجوابهما محذوف ودل عليه جواب القسم.

وقد لزمت من اللام في عندما لحقت النون، وقد تحذف إن لم تلحق النون، وفي ذلك المواضع المؤكدة بقد نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٩] والماضي لتحققه: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ﴾ [البروج: ٤] وتحذف اللام من الجواب إن دخلت اللام المؤكدة في الابتداء على القسم نحو: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢] لَعمر قسم بمعنى لحياتك أو لدينك الذي تعمر، وقيل معناها: وعيشك أي عمرك، وهو يمين، فالمشهور في المعنى: أحلف، واللام زائدة للتأكيد وسمع فيها: عمرك، فإذا دخلت اللام رفعتها بالابتداء.

وقد تكون اللام في الجواب للتوطئة في القسم الذي دخلت فيه فيه «إن» الشرطية نحو: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لا يَنْصُرُونَهُمْ وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الأَدْبَارَ﴾ [الحشر: ١٢] [(١)]، اللام في (ليولن) توطئة لجواب القسم، وتوكيداً له لعدم ذكره. و«إن» تدخل على الجملة الاسمية فقط، قال تعالى: ﴿حم * وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ * إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ﴾ [الدخان: ١-٣] و﴿وَالْعَصْرِ * إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ١،٢] والجواب بأن في الجملة الاسمية واقع على الخبر، لأنه في معنى الفعل، وتأخرت اللام فيه إلى الخبر لعدم جواز الجمع بينها وبين وإن في صدر الكلام. وتأتي «ما» في الجواب المنفي، قال تعالى: ﴿قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام:٢٣]، ومثلها لفظ القسم نحو: ﴿أَوَلَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُمْ مِنْ قَبْلُ

---

(١) اجتمع الشرط والقسم في الآية، وكل واحد منهما يستدعي جواباً، وجواب الشرط المضارع مجزوم وغيره مقرون بالفاء وجواب القسم إن كان جملة فعلية مثبتة مصدّرة بمضارع أكد باللام والنون وإن كان ماضياً اقترن باللام وقد، وإن كان جملة اسمية فبإن واللام أو اللام وحدها أو بأن وحدها، فإن اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر منهما لدلالة جواب الأول عليه، والجواب في الآية للقسم لتقدم اللام الموطئة للقسم المحذوف ودخول اللام في الجواب ولحوق النون به، وجواب القسم دل على جواب الشرط وقولنا: إن جاء زيد والله يأتي عمرو. الجواب للشرط لتقدمه ودل على جواب القسم، وإن تقدم عليها مبتدأ رجح الشرط على القسم فكان الجواب له. نحو: محمد إن جاء والله أكرمه. شرح ابن عقيل جـ ٤/٤٤ وحروف المباني ص ٢٦٢.

﴿مَا لَكُمْ مِنْ زَوَالٍ﴾ [إبراهيم: ٤٤]، وقوله: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا﴾ [التوبة:٧٤]، ومثلها «لا» في الجواب المنفي: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لا يَنْصُرُونَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢]، جملة الجواب المقترنة بلا وقعت جواباً لقسم محذوف، وقد ثبت جواب القسم لتقدم اللام الموطئة للقسم على «إن»، ولثبوت النون في الفعل المضارع.[١] وقد تحذف «لا» من الجواب فيما علم من اللفظ، أو ما بقي عليه دليل، قال تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] أي لا تفتأ تذكر، حذفت «لا»، لأنها مقدّرة، فلا يجوز أن يأتي المضارع في جواب القسم دون اللام في أوله والنون في آخره فلا يأتي مجرداً منهما دون تقدير «لا»[٢].

الجملة التي تقع جواباً لمعنى القسم:

هنالك جمل حملت معنى القسم، فأشبهته ولها حكمه في الجواب، ومنها الجمل الآتية:

- الجملة التي تصدرت بلام التوطئة، قال تعالى: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢]، فاللام إيذان بمعنى القسم، فاقتضى ذلك جواباً، قال كعب في حال مثوله أمام النبي ﷺ:

لقد أقوم مقاماً لو يقوم به ... أرى وأسمع ما لو يسمع الفيل

لظل يرعد إلا أن يكون له ... من الرسول بإذن الله تنويل

اللام في «لقد» موطئة لقسم محذوف، والتقدير: «والله لقد أقوم مقاماً أرى وأسمع ما لو يقوم به الفيل لظل يرعد ...»، فالجواب لظل يرعد[٣]. و«لقد» لا تكون إلا جواباً لقسم ملفوظ نحو: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف:٩١]، أو تكون جواب قسم مقدر نحو: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، والقسم في قول كعب مقدر، ويروى: «إني أقوم مقاماً»[٤].

---

(١) ارجع إلى: شرح المفصل، ٢٢٩/٤.

(٢) الأصل في المضارع: تالله لتفتأن تذكر يوسف، بلام ونون، وما كان مجرداً منهما أضمرت «لا» على معنى النفي مثل: والله أترك الصلاة، أي لا أترك الصلاة، والله أكرم اللئيم، أي لا أكرم اللئيم، والمضارع المثبت يستوجب اللام والنون: لأكرمن.

(٣) ارجع إلى: مغني اللبيب، جـ ٢/ ٥٩.

(٤) ارجع إلى: شرح قصيدة كعب، ص٢٧٧، وترتيب البيت: لقد أقوم مقاماً أرى وأسمع لو يقوم به الفيل ما لو يسمع لظل يرعد، وقيل المعنى: أرى ما لو رآه الفيل لظل يرعد وأسمع ما لو سمعه الفيل لظل يرعد.

- الجملة الاسمية التي تصدرت بأن الثقيلة ودخلت لام التأكيد على خبرها، وجاءت إن بعد قسم مقدر واللام في الخبر في قول كعب:

إن الرسول لسيف يستضاء به مهند من سيوف الله مسلول

والمعنى: والله إن الرسول لسيف، والجملة الاسمية مؤكدة بلفظها ومؤكدة بأنَّ واللام في الخبر، واستخدم اللام وحدها في قوله :

لذلك أهيب عندي إذ أكلمه وقيل إنك منسوب ومسؤول

ووظف كعب ما أشبه القسم في تأكيد قوله في الدفاع عن نفسه والاحتجاج لها، واللام دخلت على المبتدأ لغياب إن، وفي الأصل للابتداء، ولكنها تؤخر في الخبر إن أكدت الجملة بأن. وتزاد قد وقبلها اللام في الجواب الذي تصدر بفعل ماض نحو: ﴿**تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا**﴾ [يوسف: ٩١] لأن جواب القسم مستقبل فزاد قد قبل الماضي ليشاكل المضارع، وقد جاء بعد «لقد» الفعل في زمن المضارع في قول كعب:

لقد أقوم مقاماً لو يقوم به أرى وأسمع ما لو يسمع الفيل

ويروى: إني أقوم مقاماً، وجاز حذف القسم إذا وقعت لقد في جواب القسم، ومنه قوله تعالى: ﴿**لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ**﴾ [الأحزاب: ٢١] وجاز أن تدخل لقد في القسم على المضارع إن كان في معنى الماضي فالأصل: لقد قمت مقاماً، فالكلام لا يحتمل الشك مثل قولنا: قد يأتي زيد. بل جاء في معنى التحقيق، وجعله في المضارع حكاية عن حاله الذي كان عليه، فقد ذكر مصالحته النبي ﷺ فحكى ما سبق المصالحة والعفو.

- أن تتصدر الجملة بحرف لا الناهية وأن تتصل بالفعل نون التوكيد نحو قول كعب:

لا تأخذنِّي بأقوال الوشاة ولم أذنب وإن كثرت فيَّ الأقاويل

والمعنى: والله لا تأخذني ....

- أن تتصدر الجملة الفعلية بحرف نفي يحمل تأكيد النفي، نحو: ما قلته. أي والله، ما قالته. ونحو: لا أهمل. والمعنى: والله لا أهمل.

- أن تكون الجملة في معنى الدعاء، وأن يكون فعلها ماضياً، والواجب أن

تدخل قد واللام على الماضي كما ذكرنا آنفاً، ويجوز أن نحذف اللام وقد إن تصدر الكلام قسم وطالت جمل إردافاً عليه، ثم يأتي الفعل الماضي تابعاً ما سبق، ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿**قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ**﴾ **[البروج: ٤]** دعاء عليهم بالهلاك بعد قسم، فتكون في معنى القسم، وهذا جواب قسم عند القراء، واللام مضمرة، وقبلها قسم: ﴿**وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ * وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ * وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ * قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ**﴾ [البروج: ١-٤] أي: لقد قتل. وهي مثل: (والشمس وضحاها...)، ثم قال سبحانه: ﴿**قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا**﴾ [الشمس: ٩] أي: لقد أفلح[1] ويجوز فيها أن تكون في معنى القسم لتجردها من اللام وقد، ومثلها قولهم: هلك، وخاب، وخسر....، والمعنى والله هلك وخاب وخسر، فالفعل الماضي إن وقع جواباً للقسم، اشترط أن يكون فيه دليل كاللام وقد، ويجوز رأي الفراء في أن «قتل» جواب قسم مجيء القيم قبلها دون جواب سابق على «قتل»، وقد أضمر كعب القسم لدلالة الجواب عليه اختصاراً وتكثيف اللفظ فمقام الشعر لا يتسع لسرد كل الألفاظ، فاكتفى بذكر ما يغني عن لفظ القسم، وقد وظف القسم في الدفاع عن نفسه وإثبات أدلته، والعرب تستوثق بالإيمان وتغلظها لتأكيد صدقها، ولم يأل كعب جهداً في الاستدلال بكل ما ينتصف به وما يؤكد صدقه، فمجيئه دليل مادي على صدقه، وتأكيد قوله بالإيمان دليل معنوي، فتكاتف المثول أمام النبي ﷺ مع صدق قوله.

السادسة عشرة - الجملة التعليلية :

يراد بها الجملة التي جاءت بسبب من جملة سابقة، فالجملة قد تكون تعليلاً لجملة خبرية، ومنه قوله تعالى: ﴿**إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ**﴾ [الطور: ٢٨] وقد تكون تعليلاً لنهي، قال تعالى: ﴿**وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوباً كَبِيراً**﴾ [النساء: ٢] وقد تكون تعليلاً لأمر: ﴿**وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ**﴾ [التوبة: ١٠٣][2] فالجملة الثانية تعليلاً للأولى على تقدير سؤال محذوف، ومنه قول كعب :

---

(١) القرطبي، جـ١٩/٢١٦.

(٢) ارجع إلى: شرح قصيدة كعب بن زهير، ص١٥٤، والهمزة في ذلك مكسورة، ويجوز فتح الهمزة في مثل ذلك على تقدير لام التعليل مضمرة، ومنه قول الملبي: لبيك إن الحمد لك.

فلا يغرنك ما منَّت وما وعدت إن الأماني والأحلام تضليل

جملة إن الأماني.. خبرية، وقد جاءت تعليلاً، وقد كسرت همزة إن على أنها تعليل مستأنف، لسؤال مقدر، ومثله قوله:

وقال كل خليل كنت آمله لا ألهينك إني عنك مشغول

جملة إني عنك مشغول: تعليل لما قبلها، وكسرت الهمزة لدخول اللام على الخبر، فإن أضمرت اللام تحت الهمزة (ويجوز أن تكون بدلاً مما قبلها).

وقد يذكر حرف التعليل قبل الجملة، ومنه قول كعب:

بانت سُعاد فقلبي اليومَ متبولُ متيم إثرها لم يفد مكبولُ

الفاء فاء سببية، وقد ربطت الجملة الثانية بالأولى، لأنها بسبب منها، وقد قوى هذا الوجه المخالفة بين الجملتين، فالأولى فعلية والثانية اسمية، والتناسب بين المتعاطفتين أولى من تخالفهما، وبعض العلماء منع العطف بين المتخالفين[1]، فالفاء في قول كعب لمحض السببية، وهي الرابط الحرفي بين الجملتين ولا رابط غيرها.

السابعة عشرة - الجملة الاسمية بعد أداة الاستثناء «إلا» :

حق المستثنى بـ«إلا» من كلام تام موجب أن ينصب مفرداً كان أو مكملاً معناه بما بعده[2].

---

(١) ارجع إلى: شرح قصيدة كعب، ص٥١، ومن ذلك قوله تعالى: (إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر) [الكوثر: ١] لا يعطف الإنشاء على الخبر. وارجع إلى: دلائل الإعجاز، ص٢٠٥، وصح عن العرب العطف بين زمنين مختلفين إذا حمل أحدهما على معنى الآخر، ومنه ما جاء في حديث عبد الله بن عتيك: «...فأهويت نحو الصوت، فأضربه بالسيف وأنا دَهِش». والمعنى: فضربته، ومثله قول شمر بن عمرو:

ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

والمعنى: ولقد مررت...فمضيت. دلائل الإعجاز ص٢٠٦.

(٢) المفرد بعد إلا نحو: (الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو إلا المتقين) [الزخرف: ٦٧] والمكمل معناه بما بعده نحو: (وإنا لمنجوهم أجمعين إلا امرأته قدرنا إنها لمن الغابرين) [الحجر: ٥٩] والمستثنى فيما سبق منصوب، وإلا حرف استثناء ولفظه موضوع لذلك، وهي قسمان قسم يخرج بعض الشيء من كله، وهو الذي يسمى الاستثناء المتصل، وقسم بمعنى لكن، ويسمى ما يكون له كذلك الاستثناء المنقطع. وإلا حرف استثناء، ولا يتصور فيها الوصف مثل: غير نحو: عندي طعام غير جيد، ولا يجوز: عندي طعام إلا جيد. ولكن يجوز أن تكون إلا مركبة مع ما بعدها صفة، ولا يجوز حذف الموصوف نحو: قام الناس إلا زيد، فالمعنى قام الناس غير زيد. ولا يجوز حذف الموصوف (الناس): قام إلا زيد. وهذا جائز في غير: قام غير زيد. وغير فاعل بيد أن إلا لا تنزل منزلة الموصوف المحذوف في الإعراب والإسناد، فلا يوصف بالحروف؛ لأنها لا تكون صفة، وإعراب المعطوف على الاسم الواقع بعد إلا حسب إعراب المعطوف عليه نحو: جاء الناس إلا محمداً وعلياً. علياً منصوبة عطفاً على المستثنى المنصوب، وإذا عطفت على الاسم الواقع بعد غير جاز فيه الجر لأنها تعمل عمل حرف الجر، ويجوز أن يحمل المعطوف على المعنى نحو: جاء الناس غير محمد وعليٍّ، ويجوز الرفع ، والرفع على تقدير: وعلي لم يجيء، جملة. ارجع إلى الأشباه والنظائر جـ ٢/ ٢٢٠ .

والرابط في الاستثناء «إلا» فهي قرينة على أن ما بعدها كان بعضاً من الأول أو يدخل فيه فأخرجته منه، ولولاها لدخل الثاني في الأول[1]. وما كان منفياً يجوز فيه النصب على الاستثناء، ويجوز الإعراب على البدل من المستثنى منه[2]، وما ليس فيه مستثنى يعرب حسب موقعه من الجملة. وقد يكون خبره في الكلام أو مقدراً، وهو في حكم المستثنى. والجملة المستثناه تابعة لما قبلها، فأخرجتها «إلا» منها، فإلا الرابطة بين الجملتين لإفادتها خروج المستثنى من المستثنى منه، فالثانية تابعة للأولى، لأنها مستثناه منها، والمرتفع بعدها مما لا يجوز أن يعرب بدلا من المستثنى منه بل يكون مبتدأ، وما بعده خبره، وقد يكون مقدراً، ويسمى هذا بالاستثناء المنقطع، و«إلا» منه بمعنى «لكن» عند البصريين، وهذه الجملة لا محل لها من الإعراب [3].

ويسمى هذا النوع بأسلوب الحصر، وقد جعل منه ابن خروف قوله تعالى: ﴿**إِلاَّ مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ * فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الأَكْبَرَ**﴾ [الغاشية: ٢٣، ٢٤] من اسم موصول مبتدأ، وخبره: فيعذبه الله..، ودخلت الفاء على الخبر؛ لأن المبتدأ اسم موصول، وقد تناولنا ذلك في الجملة الشرطية، وقد أغفل بعض النحاة هذا النوع من الجمل، فلم يوردوه في كتبهم، وقد تناوله سيبويه، واستدل على وجوده في اللغة، واستفاض في تبيين وجه المعنى فيه، وذلك في المرفوع على الابتداء بعد إلا، ومن ذلك: ما مررت بأحد إلا زيد خير منه. والمعنى: مررت بقوم زيد خير منهم، فدخلت «إلا» لتجعل زيداً خيراً من جميع من مررت بهم. ولو كان القول: مررت بناس زيد خير منهم، والمعنى على هذا الوجه: أنه قد مر بناس آخرين هم خير من زيد، وقد أراد: أنه

---

(١) حاشية الصبان، جـ٢/٢١٤.

(٢) ارجع إلى: حاشية الصبان، جـ٢/٢١٣، البدل نحو: ما قام أحد إلا زيد، والاستثناء المفرغ: (فهل يهلك إلا الفاسقون) [الأحقاف: ٣٥]. وبعضهم يجعل البدل على الموضع إن تعذر البدل على اللفظ، حاشية الصبان، جـ٢/٢١٤، والفرق بين البدل على موضع السابق والنصب على الاستثناء في قولنا: ما قام أحد إلا زيداً، أنك إذا نصبت جعلت معتمد الكلام إلا النفي، وصار المستثنى فضلة فتنصبه كما تنصب المفعول، وإذا أبدلت منه كان معتمد الكلام إيجاب القيام لزيد، وكان ذكر الأول كالتوطئة، مثلما ترفع الخبر، لأنه معتمد الكلام، وتمام الإفادة، وتنصب الحال، لأنه تبع للمعتمد في نحو: زيد في الدار قائم، وزيد في الدار قائماً.

(٣) مغني اللبيب، جـ ٢/٤٩١ قال تعالى: (لست عليهم بمسيطر إلا من تولى فيعذبه الله) [الغاشية: ٢٣، ٢٤، ٢١، ٢٢] من مبتدأ، ويعذبه الله: خبره، والجملة في موضع نصب على الاستثناء، وهو مذهب ابن خروف. وقوله تعالى: (فشربوا منه إلا قليلاً منهم) [البقرة: ٢٤٩] بقراءة الرفع: قليل مبتدأ، حذف خبره وتقديره لم يشربوا، وقوله (فلا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك) [هود: ٨١] بالرفع: امرأتك مبتدأ خبره ما بعده.

ما مر بأحد إلا زيد خير منه، ليخبر أنه لم يمر بأحد يفضل زيداً. ومن ذلك قول العرب: «والله لأفعلن كذا وكذا إلا حِلّ ذلك أن أفعل كذا وكذا. وحِل مبتدأ[1]. وبعض وجوه القراءات صح فيها تقدير المرفوع مبتدأ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ**﴾ [هود:٨١] قرأ ابن كثير وأبو عمرو بن العلاء برفع امرأتك، وهما من أصحاب القراءات السبعة المشهورة المتواترة[2]، وامرأتك بالرفع مبتدأ، والجملة بعده خبر، ولا يصح أن تكون بدلاً من أحد، لأنها لم تسر معهم فقد تخلفت مع من كفروا، ودل على أنها لم تسر مع لوط من آمن معه قراءة النصب فإلا أخرجتها منهم، فلا يصح أن تكون بدلاً ممن أمرهم الله عز وجل عدم الالتفات، وتكلف بعض النحاة المعنى، فقال إنها خرجت لتلحق بهم عندما شعرت بالعذاب ولكنها التفت فهلكت، وهذا الوجه على ضعفه لا يوجب دخولها في المخاطبين؛ لأن الخطاب لمن آمن[3].

وصحت أحاديث رفع فيها المستثنى بعد إلا على الابتداء، وقد ذكر فيها الخبر، منها قول عبد الله بن أبي قتادة رضي الله عنهما: «أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم»[4]، وإلا بمعنى لكن، وما ذكر فيها المبتدأ دون الخبر ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كل أمتي معافى إلا المجاهرون»[5]. «المجاهرون» برواية الرفع على الابتداء، والخبر محذوف إلا المجاهرون بالمعاصي لا

---

(١) الكتاب سيبويه، جـ ٢/٣٤٢

(٢) القراءات السبعة قراءات نافع بالمدينة، وابن كثير بمكة، وأبو عمرو بن العلاء بالبصرة، وعاصم بن أبي النجود الكوفي، وحمزة بن حبيب الكوفي، وابن عامر بالشام، وعلي بن حمزة الكسائي بالكوفة.

(٣) ارجع إلى: القرطبي، جـ ٩/٦٦ والمعنى عنده على النصب، وهي القراءة الواضحة البينة المعنى عنده: أي فأسر بأهلك إلا امرأتك، وكذا قراءة ابن مسعود: فأسر بأهلك إلا امرأتك) استثناء من الأهل، فخرج بكل أهله دون زوجه الخائنة، وقرأ أبو عمرو بن العلاء وابن كثير بالرفع، ووجهها القرطبي على البدل من أحد. وارجع إلى شرح المفصل م ١/٤٢٧ والجماعة قرأوا بالنصب إلا أبا عمرو وابن كثير قرأوا بالرفع، وقد ضعفها ابن يعيش ورجح النصب لموافقته المعنى على أنه بدل من فأسر بأهلك، وليس من أحد، والنصب على الاستثناء بدل من أحد، على مذهب من رأى أنها سرت بنفسها ثم التفتت، وقد ضعف هذا ابن مالك. وذهب آخرون إلا أنها مستثناه من أهله. ارجع إلى شرح التوضيح ص ٤٢، وحاشية الصبان ص ٢١٦

(٤) رواه البخاري في كتاب جزاء الصيد، باب لا يشير المحرم إلى الصيد، لكي يصطاد الحلال.

(٥) رواه البخاري، كتاب الأدب، باب ستر المؤمن على نفسه وجاء في بعض الروايات إلا المجاهرين، وكذا ذكر ابن حجر أن النصب للأكثر، ورواه كذلك مسلم والإسماعيلي وأبو نعيم بالنصب، وفي رواية النسفي بالرفع «إلا المجاهرون»، وعليها شرح ابن بطال وابن التين.

يعافون. وجاء في الحديث: «ولا تدري نفس بأي أرض تموت إلا الله»[1]، والمعنى: ولكن الله يعلم بأي أرض تموت. ومما جاء في شعر العرب فتأوله العلماء على الابتداء قول الشاعر[2]:

لِدَم ضائع تغيَّب عنه أقربوه إلا الصبا والدَّبُورُ

أي إلا الصّبَا والدبور لم يتغيبا عنه. وقال أبو ذؤيب الهزلي: [3]

عرفتُ الديار كرقم الوُحِيّ يَزبُرُها الكاتب الحِمْيَرِيّ

على أطرِقا باليات الخِيَـــا مِ إلا الثُمامُ وإلا العِصِيّ

أي: إلا الثمام والعِصي لم تبل، وقد استدل بذلك ابن مالك على أن المرفوع مما لا يدخل، في حكم ما تقدمه يعرب مبتدأ، وهذا لا يعني انقطاع الجملة الاسمية فإلا الرابط، وهي عند البصريين بمعنى لكن الاستدراكية العاطفة، والكوفيون ذهبوا إلا أن «إلا» حرف عطف فيما حذف خبره عند البصريين، وما بعد إلا معطوف على ما قبلها، وهذا عندهم عطف نسق، فإلا من حروف العطف في الاستثناء، والمرجح في ذلك رأي البصريين[4]، والربط في الاستثناء بإلا، وعملها في المعنى بمعنى لكن، والترابط في الاستثناء، لا يستغنى عنه؛ لأنه من الأساليب المتماسكة، والجمل التي تدخل بين حرفي النفي والإيجاب المفيدين للحصر مكملات لمعنى التركيب، وهي جزء منه، ويدخل في بنيته المتماسكة، قال كعب:

وما سعاد غداة البين إذ رحلوا إلا أغن غضيض الطرف مكحُول

وقد قيل إن «أغن» صفة لمحذوف، والأصل: إلا ظبي أغن، ولا يجوز أن يكون أغن صفة لسعاد، فمؤنث أغن غنَّاء، والغنة وصف الظباء، فصارت لها غلبة، فشبه سعاد بالظبي الأغن لجمال صوتها، وقد انتقض النفي بإلا. ويجوز أن تنزل الصفة منزل الاسم الموصوف فيعرف بها، فتعرب إعرابه، ويجوز أن يكون أغن بالرفع مبتدأ حذف

---

(١) رواه البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: (عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً) [الجن:٢٦].

(٢) شرح التوضيح ص ٤٣ الدم الضائع: الهالك، أقربوه أصله أقربون له، فحذفت النون للإضافة، وحذفت لام الجر للإضافة أيضاً، والصَّبا: الريح الشرقية، والدبور: مقابلها (غربية).

(٣) شرح التوضيح ص ٤٤، وشرح أشعار الهُذليين جـ١/٩٨، ويروى: عرفت الديار كرقم الدوة يزبرها الكاتب الحميري. وروى كرقم الدويّ، وكخط الدواة، فشبه آثار الديار في خفائها: بالخط في الصحيفة، وزبر: كتب أطرقا: اسم مكان من منازل هذيل، باليات:مفردها: بالية. والعصي: قوائم الخيام، والثمام اسم نبات يسدون به فروج الخيام

(٤) حاشية الصبان، جـ٢/٢١٤.

خبره. وقد يأتي بعد إلا جملة فعلية، وتكون في موضع نصب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَداً * إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣، ٢٤] وموضع أن يشاء نصب على وجهين؛ أولهما- على الاستثناء والتقدير: لا تقولن ذلك في وقت، إلا وقت أن يشاء الله أي يأذن، فحذف الوقت، وهو المراد به المعنى، والثاني- على الحال، والتقدير: لا تقولن أفعل غداً إلا قائلاً إن شاء الله، فحذف القول، وهو كثير[1]، وقال كعب في موقفه أمام الرسول ﷺ:

لظل يُرعَد إلا أن يكون له من الرسول بإذن الله تنويل

الجملة الثانية يترتب عليها عدم ثبوت الأولى، والفعل «ظل» يقتضي الثبوت والدوام في المضارع وإلا بمعنى الاستثناء، وما بعد إلا محتاج إلى ما قبلها، والجملة بعد إلا في موضع نصب على الاستثناء، والأصل في «إلا» أن تدخل على الاسم. والاسم المرفوع بعد «سيما» خبر لمبتدأ محذوف، والجملة صلة الموصول «ما» في سيما، ومنه قول امرئ القيس[2]:

ألا ربَّ يومٍ لك منهن صالح ولاسيما يومٌ بدارة جُلْجلِ

والمعنى ولاسي الذي هو يوم بدارة جُلجُل، وهو المقدر عائد إلى «ما» الموصولة مثل قوله تعالى: ﴿تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤] أي: الذي هو أحسن، والضمير يربط الصلة بصاحبها.

الرابط بين الجملة الاعتراضية ومازيدت فيه :

الجملة الاعتراضية بنوعيها الاسمي والفعلي: التي تفيد تأكيداً وتسديداً للكلام

---

(١) التبيان في إعراب القرآن، جـ٢/٨٤٣.

(٢) ديوان امرئ القيس، ص١١٢، طبعة دار الكتب العلمية، وشرح المفصل، م١/٣٤١ وحاشية الصبان، ٢/٢٤٨ سيما كلمة يستثنى بها ويقع بعدها المرفوع والمخفوض، فمن خفض جعل ما زائدة مؤكدة وخفض ما بعدها بإضافة السي إليه كأنه قال ولاسي يوم، وسي بمعنى مثل يوم، والرفع بجعل ما بمعنى الذي ورفع ما بعدها على أنه خبر مبتدأ محذوف والمعنى ولا سي الذي هو يوم، ولا للتبرئة مضاف للاسم على زيادة ما، أو أنها تعمل عمل ليس وخبرها محذوف، وهنالك أسماء بمعنى إلا مثل سوى غير الاستثنائية تنفي ما بعدها عما قبلها، فإذا كان قبلها إيجاب، فما بعدها نفي، وإذا كان قبلها نفي فما بعدها إيجاب، لأنها حملت في الاستثناء على معنى إلا فحكمها كحكمها. ارجع إلى الأشباه والنظائر جـ ٢/٢٢٠ وغير إذا كانت صفة لم توجب للاسم الذي وصفته بها شيئاً ولم تنفه؛ لأنها مذكورة على سبيل التعريف نحو: جاءني غير زيد، وصفته بالمغايرة له وعدم المماثلة، ولم تنف عن زيد المجيء، فالمعنى جاءني رجل ليس بزيد. وقولنا: كل ما شئت غير المحرم، استثناء؛ لأنه أباح كل شيء ولم يبح المحرم، فالمعنى: كُلْ كل شيء ولا تأكل أبداً محرماً، وهذا غير قولنا: أكلت غير التفاح، فهذا لا ينفي الأكل مطلقاً، بل أخرج غير «التفاح» مما أكل، فالطعام الذي أكله غير التفاح فهي صفة.

الذي اعترضت بين أجزائه، فتكون تعقيباً على معنى بتأكيد أو بمدح أو بذم أو بتفسير، أو للتنبيه[1].

والجملة الاعتراضية فضلة يصح الكلام دونها، فهي زيادة على معنى الجملة لمعنى يفيد تقوية بين جزءَي صلة أو إسناد، فلا محل لها من الإعراب[2].

فكل كلام أدخل فيه لفظ على أصله لو أسقط أو أزيل عنه لبقي على حاله دون نقص فيه، ويسمى الزائد عليه اعتراض نحو: زيد قائم، كلام مفيد من مبتدأ وخبر، فإذا أدخلنا فيه كلاماً زائداً كالقسم نحو: زيد والله قائم، لا يعد الزائد أصلاً فيه؛ لأننا إن أزلناه عنه لم يضره، ولكنه بدخوله فيه أفاد التأكيد، والتأكيد معنى زائد، فالأصل أن يدل اللفظ على معناه دون زيادة أو نقصان كما أريد من وصفه، فإن أردنا الزيادة فهي فضلة، ولا محل لها من الإعراب[3]. والجملة الاعتراضية تأتي لمعنى يريده.

المتكلم في معنى كلام، ولكن معنى الجملة الاعتراضية لا يدخل فيها تمام المعنى الأساس بل فضل فيه، فهي لزيادة في المعنى ولا يضر إزالتها منه بيد أنها تتعلق بسياق الكلام، ولهذا جعلتها في ذيل الجمل التي تتعلق بما قبلها، فهي ليست في درجتها. وهنالك علاقة معنوية بين الاعتراض وما جاء له في الكلام وهنالك أيضاً رابط ظاهر أو مضمر شأنه في ذلك شأن الجمل التي تتعلق بما سبقها غير أن الاعتراض فيه علاقة معنوية سببية، فهو تعقيب على معنى سابق يأتي منه بسبب، فقولنا: «زيد -جزاه الله خيراً- أكرمني». ليس كقولنا: الشيطان -لعنه الله- أضلني، فالأولى فيها ثناء على الكرم، والثانية فيها ذم على الإضلال، ولا يصلح أحدهما للآخر لاختلاف السياق، فمناسبة الاعتراض السياق رابط معنوي إلى جوار الضمير العائد على متقدم تعلق به

---

(١) ارجع إلى: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ص١١٣، ونهاية الإيجاز، الرازي ص ١٧٢ وارجع إلى همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، المكتبة التوفيقية م ٣٢٧/٢

(٢) قال الرازي الاعتراض: «أن تدرج في الكلام ما يتم الغرض دونه» نهاية الإيجاز ص ١٧٢. يميز الاعتراضية عن جملة الحال امتناع قيام مفرد مقامها، وجواز اقترانها بالفاء ولن حرف تنفيس وكونها طلبية، وأنها قد تعترض جملتين.

(٣) الجملة التي لا محل لها التي لا يقوم المفرد مقامها، كالجملة الاعتراضية، والجملة الاستئنافية مثل: زيد قام، وهي الابتدائية، وجملة جواب القسم نحو: (وتالله لأكيدن أصنامكم)[الأنبياء: ٥٧] وجملة جواب الشرط غير الجازم كجواب لو ولولا ولما وكيف، أو شرط جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية نحو: إن لم تقم أقم، إن قمت قمت، والجزم من أثر الأداة فيه، والفعل الماضي في موضع جزم، والجملة الواقعة صلة لاسم أو حرف نحو: جاء الذي قام أبوه، وأعجبني أن قمت. والجملة المفسرة، وهي الكاشفة لحقيقة ما تليه سواء صدرت بحرف التفسير نحو: (فأوحينا إليه أن اصنع الفلك) [المؤمنون: ٢٧] ارجع إلى: همع الهوامع م ٣٣٣/٢، والجملة بعد التحضيض نحو: هلّا ضربت زيداً. والجملة المؤكدة لما ليس له محل من الإعراب منها المؤكد للجملة الابتدائية نحو: جاء محمد جاء محمد، الأشباه والنظائر، جـ٢/ ٢٥.

الاعتراض، فالاعتراض متعلق بما قبله على مستوى اللفظ والمعنى، ولا يعني قولنا: إنه زائد في الكلام، أنه منقطع عما قبله، أو أنه غير متصل به في اللفظ والمعنى، وترجع أهميتها إلى المعنى الخاص الذي يأتي تعقيباً على معنى سابق، ويشترط فيها أن تكون مناسبة لمعنى الجملة التي جاءت لمعنى فيها[1]. والجملة الاعتراضية (أو المعترضة) يؤتى بها بين كلامين متصلين معنى غالباً، فتقع بين الفعل وفاعله أو مفعوله والمبتدأ والخبر والشرط وجوابه والموصوف وصفته والموصول وصلته والمتضافين والجار والمجرور، والحرف الناسخ وحرف النفي ومنفيه، وبين جملتين مستقلتين. والجملة المعترضة تشبه الحالية، وقد تلبس بها، ويميزها عن الحالية امتناع قيام المفرد مقامها، ومن ثم لا محل لها من الإعراب، والجملة الحالية في معنى الحال فيقع المفرد موقعها فلها محل من الإعراب، ويجوز اقتران الجملة المعترضة بالفاء أو بالواو[2] مع تصديرها بالمضارع المثبت، وإن الشرطية ولن والسين وسوف، وتكون إنشائية دعاءً أو طلباً أو استفهاماً. والاعتراضية أبلغ من الحالية؛ لأن فيها عموم الحال ومعانٍ أخرى تحققها والحالية لوصف الحال فقط[3]، قال كعب:

كل ابن أنثى وإن طالت سلامته يوماً على آلة حدباء محمول

والأصل: كل ابن أنثى – إن قصرت حياته أو طالت – يوماً على آلة حدباء محمول، فالجملة الشرطية اعتراضية، وجوابها محذوف، وتقديره وإن طالت فلابد له من الموت، وقد حذف لدلالة خبر الجملة عليه، وأصل الجملة كل ابن أنثى يوماً على آلة حدباء محمول، والجملة الاعتراضية اقترنت بالواو لمجيء إن الشرطية بعدها، وبعض النحاة رأى أن الواو في «وإن طالت سلامته» واو الحال، وضعفه ابن هشام[4].

والاعتراضية قد تعترض بين المسند والمسند إليه أو تعقب على لفظ أو تعترض

---

(١) ارجع إلى: مغني اللبيب جـ ٢/٤٣٢، وهمع الهوامع م ٢/٣٢٧

(٢) الواو التي تدخل الجملة المعترضة تسمى الواو الاعتراضية.

(٣) ارجع إلى: الكليات ص ٣٤٣ وهمع الهوامع م ٢/٣٢٧،٣٢٨

(٤) معنى البيت: كل إنسان وإن عاش زمناً طويلاً سالماً من النوائب فلابد له من الموت. ويوماً ظرف متعلق بالخبر «محمول»، ولا يجوز أن يكون معمول طالت لفساد المعنى به فلا يجوز: طالت سلامته يوماً، فالمراد أنه سيموت يوماً وإن طالت سلامته، فقدم وأخر للوزن، وجواب الشرط محذوف سد مسده خبر كل «محمول»، ومثله: (وإنا إن شاء الله– لمهتدون)[البقرة: ٧٠] أي: إن شاء الله سنهتدي. وقال جماعة من النحاة الواو في «وإن طالت» واو الحال، والأرجح أنها واو عاطفة على حال محذوفة معمولة للخبر، والتقدير على معنيين: أولهما– محمولاً على آلة حدباء على كل حال وإن طالت سلامته، فيكون من عطف الخاص على العام، والثاني– أن يكون الأصل: إن قصرت مدة سلامته وإن طالت، ويجوز في الجملة الشرطية أن تقع حالاً إن دلت على شرط ونقيضه، وقد بينا ذلك في الجملة الشرطية، والأرجح أن تكون اعتراضاً .

جملتين والجملة الحالية تتعلق بصاحبها، وهو في جملة، وقد تكون حالاً من مضموم جملة نحو: محمد أبوك عطوفاً[1]، والجملة المعترضة ليست معمولة لشيء من أجزاء الجملة المقصودة، وتقع بين الأجزاء المنفصلة بذاتها[2]، وتأتي الجملة الاعتراضية في الكلام في المواضع الآتية:

- أن تقع بين طرفي الإسناد المبتدأ والخبر، كقول كعب:

يسعى الوشاة جنابيها وقولهم إنك يا ابن أبي سلمى لمقتول

قوله: «يا ابن أبي سلمى»: جملة معترضة بين اسم إن وخبرها، لا محل لها من الإعراب، وقد تعلقت بما قبلها المخاطب في «إنك» فالنداء للمخاطب، و«ابن أبي سلمى» تعريف بنسبه، ويراد بذكره الاستهزاء، لمنزلة أبيه في العرب، وقال كعب:

مهلاً- هداك الذي أعطاك نافلة القرآن فيها مواعيظ وتفصيل

لا تأخذني بأقوال الوشاة ولم أذنب وإن كثرت فيَّ الأقاويلُ

قوله: «هداك الذي أعطاك نافلة القرآن» هداك الذي... أسلوب خبري لفظاً ودعاء معنى، وسيق في زمن الماضي رجاء التحقيق مثل: شفاك الله، وغفر الله لك، رجاء في حدوث الشفاء والمغفرة، وذلك لتحقيق حدوث الفعل في الماضي، وحدوث الشفاء والمغفرة في المستقبل، فأوقعها في الماضي رغبة في التحقيق، وهذا أبلغ من صيغة الطلب «اهده» في الدعاء للآخر، ومن ثم قال المؤمنون: (اهدنا الصراط المستقيم)؛ لأنهم يطلبونه لأنفسهم، والأمر هنا رجاء، لأنه من الأدنى إلى الأعلى، وقد اعترضت بين فعل الطلب وجواب الطلب «لا تأخذني»، وقد ناسب الدعاء سياق الجملة،

---

(١) هنالك فرق بين الجملة المعترضة والحالية:

- أن الجملة المعترضة تكون غير خبرية، كالأمرية والدعائية والقسمية والتنزيهية كقولنا: الله -سبحانه- عدل.
- أن يجوز تصديرها بما يدل على الاستقبال نحو لن التي تدخل على المضارع فتجعله مستقبلاً، والسين وسوف والشرط نحو: إن يسافرْ علي أسافرْ، ويشترط في الحالية أن تدل على الحال، والمستقبل لا يصف حال القائم، والماضي المنقطع حال من ماضيه وليس حالاً من قائم، فاستلزم مجيء «قد» قبله لتقريب زمنه. وقولنا: إن سافر عليّ سافرت، الشرط فيه مستقبل أي: إن تحقق سفره في المستقبل فسوف أسافر، والثاني يستوجب حدوث الأول في الاستقبال. وأزيد على هذا أن الجملة المعترضة تأتي في زمن الماضي كما في الدعاء خلافاً للحال التي تستوجب إضافة ما يدل على زمن الحال.
- أنه يجوز دخول الفاء عليها، وهذا ممتنع في جملة الحال.
- أنه يجوز اقترانها بالواو العاطفة، وهي في زمن المضارع، وجملة الحال في المضارع تكون خلواً منه. ارجع إلى مغني اللبيب جـ٢/٣٣٢، والأشباه والنظائر جـ ٢/٢٢٣ .

(٢) همع الهوامع، م ٢/٣٢٧.

وضمير المخاطب في «مهلاً» هو نفسه المخاطب في «هداك»، و«أعطاك»، فارتبطت الجملة الاعتراضية بالجملة الأصل.

- أن تقع بين جزأي صلة، كالموصول وصلته، قال جرير [١]:

ذاك الذي - وأبيك يعرف - مالكاً والحق يدفع تُرَّهات الباطلِ

جملة الاعتراض جملة القسم «وأبيك»، وجملة النداء مثل قول حسان: [٢]

فأنت الذي، يا سعد، أُبت بمشهدٍ كريم وأثوابِ المكارم والحمد

وقد تفصل الجملة بين جملة الصلة وما عطف عليها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ**﴾ [يونس: ٢٧].

أن تقع بين الفعل ومرفوعه. قال جويرية بن زيد [٣]:

وقد أدركتني والحوادث جمّة أسنة قوم لا ضعافٍ ولا عُزْل

أو تقع بين الفاعل والمفعول به، قال أبو النجم العجلي [٤]:

وبدلت - والدهرُ ذو تبدُّل هيفاً دبوراً بالصَّبا والشمْأل

- أن تقع بين جزأي شرْط (بين الشرط وجزاؤه) قال تعالى: ﴿**فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ**﴾ [البقرة: ٢٤].

- أن تقع بين جزأي قسم (القسم وجوابه): قال تعالى: ﴿**قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ * لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ**﴾ [ص: ٨٤، ٨٥] .

- أن تقع بين جزأي صفة (بين الصفة وموصوفها) نحو: ﴿**وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ**﴾ [الواقعة: ٧٦].

- أن تقع بين الحرف العامل ومدخوله، مثل «ليت» قال رؤبة بن العجاج [٥]:

ليتَ وهل ينفع شيئاً ليتُ ليتَ شباباً بوع فاشتريت

وبين سوف ومصحوبها، قال زهير بن أبي سلمى [٦]:

---

(١) ديوان جرير، ص٤٣٠، مكتبة الحياة، والخصائص، جـ١/٣٣٦، ومغني اللبيب ٢/٤٥٠، وهمع الهوامع، م ١/٣٤١، م ٢/٣٢٧ .

(٢) الديوان، ص١١٤، وروى وأنت وأثواب السيادة وارجع إلى: همع الهوامع، م ١/٣٤١ .

(٣) الخصائص، جـ ١/٣٣١، ومغني اللبيب، جـ ٢/٣٨٧، وهمع الهوامع، م ٢/٣٢٩.

(٤) خزانة الأدب، ٢/٣٩١، والخصائص، ١/٣٣٦، ومغني اللبيب، جـ ٣/٣٨٧، وهمع الهوامع، م ٢/٣٢٩، ديوان أبي النجم ص ٢١١، ٢١٢.

(٥) ديوان رؤبة، ص١٧١(الملحق)، وأوضح المسالك، ٢/١٥٥، ومغني اللبيب، جـ٢/٦٣٢، وهمع الهوامع، م ٢/٣٢٩.

(٦) ديوان زهير، ص٧٣، ومغني اللبيب، ص٤١، ١٣٩، ٣٩٨، وهمع الهوامع، م ١/٥٥٤، م ٢/٣٣٠.

وما أدري وسوف -إخال- أدري أقوم آل حصن أم نساءُ

والأصل: سوف أدري، ومثله: أتى – أظن - زيد.

- أن تقع الجملة الاعتراضية بين جملتين، الثانية منهما بسبب من الأولى، وهذا لا يخرج الاعتراض من لحمة النص، لكونه خرج من الجملة أو لم يقع بين متصلين في الإسناد أو ارتباط في المعنى، فالجملة الثانية نتيجة منطقية، وقد استطاع كعب أن يوظف الاعتراض بين جملتين متماسكتين في قوله:

فقلت خلوا سبيلي – لا أباً لكم فكل ما قدر الرحمن مفعول

الجملة الأولى طلبية «خلوا سبيلي» والثانية اسمية «كل ما قدر الرحمن مفعول»، والثانية تعليل الأولى ونتيجة لها والمعنى: اتركوني لقدري، لأن ما قدره الرحمن لا رد له، فالفاء فاء السببية، فارتبطت الجملة الثانية بالأولى، وارتبطت الاعتراضية بما قبلها بالضمير فالمخاطب في الجملتين واحد «خلّوا...» و«لا أبالكم» والأولى طلبية تدل على ضيقه بهم، والثانية الاعتراضية ذمهم بها، لأنهم خوفوه وتشاغلوا عن نصرته، وقد شاكلت الجملة الاعتراضية ما قبلها في المعنى العام، فناسبت مقصودها، فهي كالتأكيد لها. لقد استخدم كعب الجمل الاعتراضية بعد أن انتهى من سرد رحلته، ثم دخل في موضوع القصيدة الرئيسي (الاعتذار) فاستهله بحديث عمن لاذ بهم ليستشفعوا له فأبوا عليه، وتشاغلوا عنه، وذكّروه بسالف أمره ومنزلة أبيه في الناس في مقام الذلّة: «إنك –يا ابن أبي سلمى- لمقتول» وأبوه زهير بن أبي سلمى، كان حكماً في الجاهلية يقضي بين العرب في الخصومات والمنافرات وعرف بالحكمة والفضل، فاعترض عليهم بقوله:

خلوا سبيلي – لا أباً لكم- فكل ما قدر الرحمن مفعول

وقوله: لا أبالكم، لا يحتمل الحقيقة، فهم ولدوا لآباء، ولكنه أردا به معنى بعيداً مكنياً، فالعرب يكنون عن أغراضهم بألفاظ لها معنى ظاهري ومعنى باطني، وهم يطلبون البعيد لمعنى فريد خاص، وهذا من سمت علّو التعبير، وقوله: «لا أباً لكم» اعتراض مشاكل بالمخالفة لقولهم «يا ابن أبي سلمى» فهم ذكروه بأبيه في موضع ذل فيه استهزاءً بمنزلته، فرد عليهم نافياً نسبهم استهزاء «لا أباً لكم» يريد ذمهم؛ لأنهم نكروه ولم ينصروه وشمتوا فيه وتشاغلوا عنه فنفي عنهم الأبوية في مقام ذكروا نسبه

فيه، فهو معروف الأب باعترافهم، وهم مجهولون، لأنهم لم يغنوا عنه شيئاً، فـذمهم، ومن خصال العرب التفاخر بالأنساب، فحفظ الرجل منهم نسبه القريب والبعيـد، وينتسب إذا انتسب الناس فيفاخرهم به، وأكرمهم نسباً محمداً ﷺ القرشي ابن النبي (إسماعيل) ابن النبي (إبراهيم) صلى الله عليهم.

جـ- الحذف في الجمل وأثره في الربط

الحذف إزالة عنصر من الجملة لمعنى أو لضرورة أو للاختصار والإيجاز، أو لتقدم ذكره، فيغني السابق عن تكرار لفظه. ويعد الحذف رابطاً قوياً في النص، لأنه يعتمـد اعتماداً خالصاً على ما تقدم فلا يستقل عنه البتة، كالجملة التامة، هذا في الخطـاب المكتوب، أما المنطوق فقد يحيل المتلقي إلى العالم الخارجي[1]، فيربط خطابه به، ولكن المكتوب يحيل إلى متقدم يبينه، ومن ثم فالرابط في الجمل التي فيها حذف أقوى مـن الجمل التي استعانت بالضمير أو الإشارة أو بتكرار اللفـظ أو المعـنى، فالإحالـة في مواضع الحذف بمنزلة ارتباط جواب الشرط بفعل الشرط، فالجواب قائم على شـرطه وكذلك المحذوف يفسره ما تقدم، ولهذا يلزم أن يتقدمه مباشرة، لئلا يتوهم موضـعه غيره، والحذف فيه اختصار وإيجاز وتكثيف اكتفاء بما تقدم فقد يسوء النصَ تكـرارُ اللفظ فيمله المتلقي، فيغني الحذف عنه مثلما أناب الضمير عن تكرار الظاهر، والحذف يحسن في السرد (الحكي) في الكلام المتصل لدفع الملل والاختصار. وللحذف دلالته في المعنى، فهو أبلغ من الإظهار، فالمتكلم يأتي بعده بما يريد أن يخبر به، فيكون أبلـغ في المعنى. مثل: من هذا؟ تقول: أخي. أي هذا أخي، فالمراد الخبر. وقولك: ما دينـك؟ تقول: الإسلام. ومن ربك: الله؟ وهذا أبلغ، لأن المتكلم يخبر بالمراد مباشرة. فكثـف الجملة في المذكور وجعله نواة الجملة، فيصل إلى المحذوف من خلال المذكور، فهـو العمدة في القول، وقد قصد المتكلم إلى المعتمد من الكلام، فترك ذكر المعلوم[2]. وقد يفسر المحذوف العالمُ الخارجي بالإحالة إليه فى الخطاب المنطوق، وقد وظف كعـب الحذف في قصيدته، ويمثل ظاهرة فيها ويعد من الروابط الأساسية التي وظفها، ويميزه

---

(١) قد يقع الحذف ويدل عليه عين في العلم الخارجي نحو: بيت. جملة حذف المبتدأ فيها اكتفـاء بالإحالـة إلى العـالم الخارجي أي: هذا بيت. بالإيماءة أو الإشارة، والمعاينة تغني عن الذكر في الخطاب المنطوق.

(٢) ارجع إلى: همع الهوامع، م ١/١٩١،١٩٢، وم ٢/١١،١٢،١٣

أنه ربط بين الأبيات فتماسكت، وهذا يدفع اتمام القصيدة العمودية بالتفكيك أو أن البيت وحدة مستقلة، فظاهر الاستقلال في المعاني التامة التي انتهت بتمام البيت كقول كعب:

كل ابن أنثى وإن طالت سلامته يوماً على آلة حدباء محمول

المعنى تام والجملة تامة، بيد أن هذا المعنى التام يدخل فيما تقدمه من الحديث عن القتل الذي سيلاقيه عندما يمثل أمام النبي ﷺ، فهذا البيت الذي تضمن «حكمة» يدخل في سياق ما تقدمه، فالرابط ضمني وليس شكلياً، وكذلك الرابط في الحذف ضمني غير ظاهر في اللفظ فكأن المسند إلى المحذوف التصق بما يفسره فأسند إليه أيضاً، وهذا أبلغ. والحذف في العربية ميزة فيها ومُدحة لقدرتها على الدلالة باللفظ الثابت عما غاب عن النص، فالمحذوف ليس فراغاً في المعنى؛ لأن المذكور سد مسده، وقد يكون الحذف أبلغ من الذكر مثل الصمت عندما يكون أبلغ من الكلام في موقف يستوجبه، وبعض الحداثيين يسمونه المسكوت عنه أو الفراغ، والعربية لا تعرف الفراغ، فالفراغ بمعنى المحذوف من النص يملأه غيره، والمسكوت عنه لفظاً يفسره المقام ويدل عليه، والحذف ليس مطلقاً بل مشروط بإفادة معنى كالمبالغة أو التعظيم أو الاختصار أو للتعمية أو للاحتمال في مواضع تطلبه أو للعلم به، وهذا الموضع يستحسن فيه الحذف، والحذف في الجملة الاسمية والفعلية واقع على سواء[1].

ويقع الحذف في المبتدأ أكثر من وقوعه في الخبر، لأنه الخبر محط الفائدة، وجيء

---

(١) هنالك مواضع في العربية يجوز فيها الحذف في الجملة الاسمية، ومواضع تستوجبه، فالخبر ما علم من مبتدأ أو خبر، فالمبتدأ يحذف في جواب استفهام للتهويل أو التعظيم قال تعالى: (وما أدراك ما هية نار حامية) [القارعة: ١٠،٢] وبعد فاء الجزاء: (من عمل صالحاً فلنفسه) [فصلت: ٤٦] أي: فعمله لنفسه، ومثله: (وإن تخالطوهم فإخوانكم في الدين) [البقرة: ٢٢] أي فهم إخوانكم، وبعد إذا الفجائية: خرجت فإذا الأسد، والمعنى: فإذا القائم أو المعترض الأسد. وفي مقام التعظيم: (سورة أنزلناها) [النور: ١] والتهويل والتخويف نحو: (براءة من الله) [التوبة: ١]. أي هذه براءة. وأن يتقدمها جملة فيها خبر دل عليه نحو: (أكلها دائم وظلها) [الرعد: ٣٥] أي دائم، وقوله: (والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب) [المائدة: ٥] أي كذلك، لتقدم القول فيمن يحل الزواج بهن. وهنالك مواضع يترجح فيها حذف المبتدأ أو الخبر، وذلك بعد فاء السببية قال تعالى: (فصبر جميل) [يوسف: ١٨] أي: شأني صبر جميل، أو صبر جميل أمثل من غيره، جاز الابتداء بنكرة، لأنها موصوفة. وإن تعدد المبتدأ وأفرد الخبر اختلف العلماء في وقوعه لأحد المبتدأين، نحو: زيد وعمرو قائم، رجح سيبويه والمازني والمبرد أن يكون الخبر قائم للمذكور الأول. أي زيد قائم، والثاني خبره محذوف دل عليه الأول، وذهب ابن السراج وابن عصفور إلى عكسه فجعلوا الخبر للثاني لاتصاله به أو لقربه منه، ورأى آخرون بجواز الوجهين. ارجع إلى: همع الهوامع م ١/ ٣٩٠،٣٩١، وحذف الخبر في هذا الموضع جائز لدلالة الأول عليه.

به لمعنى ليس في المبتدأ، والابتداء يكون بمعلوم والإخبار يكون بمجهول، فالحذف يكون في المعلوم لعدم خفائه في الكلام، ويحذف المبتدأ أو الخبر وجوباً لمعنى يطلبه[1]، والأصل في الجملة الاسمية أن يذكر المبتدأ والخبر، فإن وقع حذف، فالأولى أن يذكر الخبر ويحذف المبتدأ، لأن الخبر محط الفائدة ومعتمدها، وهذا ما أجراه كعب في قصيدته، فقد حذف المبتدأ للعلم به مقدماً واستبقى الخبر لفائدته[2]، فهو إخبار عن المبتدأ، قال كعب في وصف سعاد :

هيفاءُ مقبلةً عجزاءُ مدبرةً لا يُشْتكى قصرٌ منها ولا طولُ

هيفاء: خبر عن سعاد، وقد حذف المبتدأ لتقدم ذكره في البيت الأول والثاني، وأناب عنه الضمير هي، ومثله "عجزاء" خبر لمبتدأ محذوف تقديره هي، أو خبر ثانٍ عند من أجاز تعدد الخبر، وهذا البيت تعلق بما قبله في الإخبار فلا يقطع عنه.

وقال كعب في وصف الناقة:

غلباءُ وجناءُ علكومٌ مذكرةٌ في دَفها سعة قُدامها ميلُ

تعددت الأخبار لمبتدأ محذوف، وهو معلوم مما سبق، وذكرت الأخبار لكمال الوصف، وحذف المبتدأ ظاهرة في قصيدة كعب، وقد حذف المبتدأ في الجمل التي تناولت موضوعاً واحداً للإيجاز، فحذف في الجمل التي تناول فيها وصف الناقة، فقد ذكرها في مبتدأ الوصف ثم أضمرها وأحال إليها، وأضمر سعاد وأناب عنها الضمير أيضاً، وحذفها في بعض المواضع اكتفاء بذكرها المتقدم، وحذف في المدح وحذف المبتدأ أبلغ في المدح، لدخول المادح على ما يفيد المدح، وهو المراد قال كعب في مدح

---

(١) يحذف المبتدأ وجوباً في المواضع الآتية:

- أن يقطع الوصف عما قبله لمدح أو لذم، فالمدح نحو: مررت بزيد العالمُ، أي: هو العالم. ولعنت أبا جهلٍ الكافرُ، أي هو الكافر. وذلك بالرفع لمعنى التعظيم أو التحقير والذم. وأن يخبر عنه بمصدر أغنى عن فعله نحو: سمعٌ وطاعة، أي: أمري سمع وطاعة. وأن يخبر عنه بمخصوص بمدح أو ذم وذلك بنعم أو بئس نحو: نعم الرجل زيد، أي «هو زيد».
- أن يقع بعد صريح القسم نحو: في ذمتي لأفعلن كذا، أي: قسمي أو يميني لأفعلن كذا.
- أن يأتي الخبر بعد سؤال نحو: من أنت؟ زيد (أنا زيد).
- أن يأتي الخبر بعد لاسيما نحو: لاسيما زيد، أي: لاسيّ الذي هو زيد. وسي مصدر عمل الفعل وما: اسم موصول، فاعل والجملة بعده صلته. ومثله: لا سواء على تقدير مبتدأ قبلهما: هذان لا سواء أولاهما سواء فسواء تكون لشيئين بينهما ترجيح. شرح الهوامع م ١/٣٩١، ٣٩٢.

(٢) راجع إلى الأشباه والنظائر جـ ٢/٦٢

المهاجرين: «شم العرانين أبطال»، فالحذف لا يكون في مواطن الاختلاف أو في سياق منفصل عما قبله بل يقع في كلام متصل، لا يقطعه دخيل. وذهب بعض العلماء إلى تقديم حذف الخبر؛ لأن الحذف اتساع وتصرف، وذلك في الخبر دون المبتدأ، فالخبر مفرد وجامد ومشتق وجملة على تشعب أقسامها، والمبتدأ لا يكون إلا اسماً مفرداً، والحذف بالأعجاز والأواخر أليق منه بالصدر والأوائل، ولأن حذفه راحة واستجمام عند نهاية الكلام. وأرى أن حذف المبتدأ أولى للعلم به، والخبر ترتجي به الفائدة فلا يحسن حذفه، وحذف المبتدأ كثير في القرآن الكريم وكلام العرب، وحذف الخبر مختلف فيه[1]، وليس حذف الخبر في قصيدة كعب بظاهرة مثل حذف المبتدأ؛ لأن كعباً اعتمده في إفادة معانى جديدة في الوصف، والدفاع عن نفسه والمدح، والخبر فيه إفادة ليست في المبتدأ. وقد وقع الحذف في الجملة الاسمية، وتفسير ذلك أن كعباً اعتمد عليها في تأكيد المعنى، وهي الأبلغ في الوصف الثابت، والمحذوف المبتدأ فهو معلوم والمذكور الخبر، لأنه المطلوب في الإخبار، و«غلباء وجناء علكوم مذكرة»: أخبار مبتدأ واحد مقدر: «هي» يعود على الظاهر (عذافرة: الناقة الشديدة)، وقد سبق الحذف بخمسة أبيات، والشاعر يحيل إليه بالضمير المضمر في الفعل: «ترمي»، والظاهر في الاسم مضافاً: مقلَّدها، مقيدها، خلقها، ثم حذف المبتدأ؛ لأن السرد السابق عنها وليس فيه غيرها، فليس هنالك ما يشاركها الإسناد، فأتي المتكلم بالأخبار (وهي صفات)؛ لأنها المستهدفة في الإخبار، فالمراد تعديد مميزاتها، فهو مفتون بها فشغلته عن «سعاد» التي عدد مثالبها فلم يحمد خلقاً فيها، فكانت محاسن الناقة غناء عن مساوئ سعاد، فتشاغل بها عنها في وحدته ومعاناته. وقد حذف المبتدأ تعظيماً في مدح كعب المهاجرين رضي الله عنهم:

شم العرانين أبطال لبوسهم　　من نسج داود في الهيجا سرابيل

---

(١) جاء في القرآن: (فصبرٌ جميل) [يوسف:١٨] أي شأني صبر جميل أو صبري شأن جميل، وقيل: صبر جميل مبتدأ نكرة موصوف، وخبره صبر جميل أمثل من غيره. ومثله: (طاعة وقول معروف) [محمد: ٢١] أي المطلوب منكم طاعة وقول معروف. أو طاعة أمثل لكم. الأشباه والنظائر جـ ٢/ ٦٢، وهنالك جمل حذف فيها الخبر لدلالة المبتدأ عليه نحو: لعمرك لأفعلن، وأيمن الله لأفعلن، والخبر تقديره قسمي أو يميني، وأجاز ابن عصفور أن يكون المحذوف المبتدأ، والأرجح الأول؛ لأن المراد القسم المراد؛ لأنه كبد الكلام. وقولنا: نعم الرجل زيد. الأصل: زيد نعم هو الرجل الممدوح، فلا يحذف الخبر هنا إلا إذا سد مسده شيء.

حذف المبتدأ «هم»، وتعدد الخبر: «شم العرانين أبطال»، وجاز حذفه في مقام المدح تعظيماً[1].

وقد يحذف المبتدأ وخبره جملة قوله في وصف الناقة: «ضخم مقلدها، عبل مقيدها» أي هي ضخم مقلدها عبل مقيدها، ودليل الحذف أنه أحال إلى ذكر اسم الناقة المتقدم فيما سبق، وقال بعد ذلك «حرف» أي: «هي حرف» (شديدة صُلبة)، وقوله: «عيرانة» أي: هي عيرانة (تشبه العير في قوتها)، وقوله: «قنواء» أي: هي قنواء (أنفها أحدب)، وقد وقع الحذف في الجملة الاسمية أكثر من الجملة الفعلية؛ لكثرتها ولتوظيفها في الوصف والمدح ولعدم تداخل الموضوعات واضطرابها، فمكنه ذلك من رد الكلام إلى المتقدم والإحالة إليه. وقد استغنى الشاعر عن ذكر المبتدأ فيما مضى لتقدمه، فقد ذكر وصف الناقة «عُذَافِرَة»، ثم أحال إليها في كل المواضع، وقال في المهاجرين «في فتية من قريش» ثم أحال إليهم في الكلام المتصل اكتفاء بذكرهم أول حديثه عنهم، ذلك أنه كان يخلص الكلام لموضوع واحد حتى يفرغ منه، فيدخل في غيره. وقد اعتمد كعب الخبر في قصيدته[2]، فهو عمدته وآلته في وصف سعاد وخلّاتها المجهولة لدى المتلقي فأثبته في الكلام، وعرض وصفاً دقيقاً لمعالم الناقة وطبيعة

---

(١) ارجع إلى همع الهوامع م ١/٣٩٠ .

(٢) يحذف الخبر جوازاً إن تنازعه مبتدآن نحو: محمد وزيد قائم، فالخبر يجوز أن يكون للأول أو للثاني، ويقدر في الآخر، ولا يجوز أن يكون لهما معاً، لإفراده، فالخبر يقدر فيه ضمير المبتدأ نحو: زيد قائم هو، ولا يحتمل في هذا الموضع التثنية، ويحذف وجوباً إن وقع المبتدأ بعد لولا؛ لأنه معلوم بمقتضاها، فوجود المبتدأ مانع من وقوع الجواب نحو: لولا أبوك لضربتك. أي لولا أبوك موجود لضربتك، فموجود خبر دليل على كون عام غير مقيد، ولضربتك: جواب لولا، فحذف الخبر، لأنه يدل على كون عام وسد الجواب مسده فحل محله في اللفظ، ويجوز إظهار الخبر إن دل على معنى تقيد حدوث الجواب به، ومنه حديث البخاري عن عائشة رضي الله عنها: لولا حداثة قومك بالكفر لنقضت البيت ثم لبنيته على أساس إبراهيم عليه الصلاة والسلام، فإن قريشاً استقصرت بناءه، وجعلت له خلفاً» أي باباً، صحيح البخاري، كتاب الحج، ورواه النحاة بلفظ: لولا قومك حديثو عَهْد بكفر» وهو الشاهد، فحديثو عهد بكفر خبر قيد صفة إعادة بناء البيت على بناء إبراهيم عليه السلام،ورواية البخاري لا شاهد فيها، وزعم النحاة أن الراوي بدّل في الرواية لمخالفة النص مذهبهم في كون خبر المبتدأ محذوفاً، فتركوا الاحتجاج به. ارجع إلى: همع الهوامع م ١/٣٩٣ ويحذف الخبر بعد قسم صريح نحو: والله لأفعلن كذا. أي والله يميني أو قسمي، فوجب حذفه لكونه معلوماً، وسد جواب القسم مسده، بخلاف غير الصريح نحو: عليّ عهد الله لأفعلن كذا. ويجوز أن يقدر المحذوف مبتدأ: قسمي والله. ويحذف إذا وقع المبتدأ بعد واو المعية لدلالة الواو عليه معنى نحو: كل رجل وصاحبه، أي مقترنان أو متصاحبان. ويحذف إن كان المبتدأ مصدراً نصب حالاً، ضربي زيداً قائماً، فالحال سد مسد الخبر، ومثله قول العرب حسبك ينم الناس، قيل حسبك اسم مبني سمي به الفعل، والخبر محذوف تقدير: حسبك السكوت ينم الناس. همع الهوامع ١/٣٩٤،٣٩٥.

الرحلة القاسية، ووظفه في الدفاع عن نفسه فساق به أدلة لم تك معلومة، وأخبر به عن معتقده الواضح وإيمانه الصادق الذي اتهمه الناس فيه، ووظفه في الحكمة التي ورثها عن أبيه زهير والرؤيا التأملية في الكون والحياة ومعاملة البشر، فالرجل ليس شاعراً فقط بل صاحب فكر مستنير في بيئة مظلمة، وذكر الخبر ضروري في الاعتذار والمدح، فكلاهما يطلبان جديداً يستقطب المتلقي ويؤثر فيه فيستملحه، ويستجيب له.

واختلف النحاة في قول كعب: «إن الأماني والأحلام تضليل»، "الأحلامَ" بالنصب عطف على اسم إن، ويكون الخبر لهما معاً نحو: إن علياً وزيداً مجتهدان، ولا يجوز إن علياً وزيدٌ مجتهدان؛ لأن الخبر لهما معاً فوجب الجمع بينهما عطفاً والرفع على القطع يستوجب إفراد الخبر لواحد منهما وتقديره محذوفاً في الآخر، كقوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾ [المائدة: ٦٩]، فالخبر مقيد بالإيمان بالله واليوم الآخر والعمل الصالح، والأرجح أن يكون الخبر للذين آمنوا دون من بعدهم، والمعنى: إن الذين آمنوا... فلا خوف عليهم ولا يحزنون، والذين هادوا والصابئون والنصارى من ءامن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً منهم مع المؤمنين بعد أن يدخلوا معهم في الإيمان، أو الذين آمنوا منهم قبل الإسلام ... ولا يجوز أن يدخلوا مع المؤمنين في العطف لاختلافهم معهم في الإيمان، فقد خرجوا منه بعدم دخولهم في الإسلام ودليل ذلك الرفع في الصابئين، وهو مخالف للنصب في الذين آمنوا والرفع قرينة أخرى مع شرط من آمن بالله واليوم الآخر فله ما للمؤمنين في الآخرة من حسن الجزاء والأمن والله أعلم، وجاء النصب في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ... وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ...**﴾ [البقرة:٦٢] وفيها قرينة الإيمان بالله واليوم الآخر والرسول محمد ﷺ[1]، وقد منع العلماء أن يكون الخبر لاسمين متخالفين في الإعراب، كقولهم: إنك وزيد ذاهبان، لوجود ضمير المثنى للدلالة عليهما. وأجازوه في الأخبار التي يؤول فيها العدد أو لا تقيد بعدد نحو: إن زيداً وعمراً في الدار، جائز عندهم، واستدلوا بالآية السابقة؛ لأن الخبر عام بقيد الإيمان والعمل الصالح فمن فعل

(١) ارجع إلى: تفسير القرطبي جـ ٦/٢١٥،٢١٦. وجـ ١/٤١١، ٤١٢ .

ذلك من اليهود والنصارى والصابئين دخل في الأُوَّل (الذين آمنوا)، وقول كعب يدخل شاهداً في ذلك فتضليل مصدر، والمصدر يخبر به عن الواحد فما فوقه؛ لأنه عام في العدد والنوع، والذين قالوا إنه خبر للأول «الأماني» أو الثاني «الأحلام» جانبوا الأرجح، ويجوز قولهم إن حمل لفظ تضليل على الاسمية، أما دلالته على المصدر فلا، وإن حملناه على الاسمية، فالأرجح أن يكون خبراً للاسم المتقدم والثاني مبتدأ خبر محذوف ومقدر، والجملة اعتراض بين المبتدأ الأول وخبره المحذوف، ودل المذكور على المحذوف إن الأماني – والأحلام كذلك- تضليل، ودليل هذا الوجه قول ضابئ البرجمي [1] :

فمن يك أمسى بالمدينة رحلة فإني وقيار[2] بها لغريب

الخبر «لغريب» خبر اسم «إن» لدخول اللام عليه فلا يصح أن تدخل اللام على الخبر دون «إن»، والمعنى: فإني لغريب بها وقيار غريب بها أيضاً. فقيار: مبتدأ حذف خبره، واعترض الجملةَ بين المبتدأ والخبر في «فإني بها لغريب»، وبعض العلماء رجحوا أن يكون الخبر المذكور للثاني واستدلوا بقراءة قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ**﴾ [الأحزاب: ٥٦] برفع «ملائكته» على أنه مبتدأ خبره ما بعده لاتصاله به دون فاصل، والمعنى: إن الله يصلي وملائكته يصلون عليه ﷺ، واستدلوا بقول الشاعر[3]:

خليلي هل طبٌّ فإني وأنتما وإن لم تبوحا بالهوى دنفان

فالخبر للاثنين، وليس للجمع بدخوله معهما، ودنف يوصف به النوعان والواحد فما فوقه كالمصدر، ويجوز تثنيته وجمعه ولا يخبر بالمثنى عن الواحد أو الجمع، وقد رد أصحاب الرأي الأول عليهم أن مجيء الجمع في الآية يصلون لا يمنع أن يكون الخبر «يصلون» واقعاً للفظ الجلالة لجواز الإخبار عن المفرد بالجمع تعظيماً، واستخدام ضمير الجمع مع المفرد لهذا المعنى جائز لرب العالمين، قال تعالى: ﴿**قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ**﴾ [المؤمنون: ٩٩] وذلك في مخاطبة الرب تعظيماً: والأصل: ربي ارجعني،

---

(١) ارجع إلى: همع الهوامع م ٢٩٢،٢٩١/١ والقرطبي ٢١٦/٦ .

(٢) قيار اسم فرسه. وارجع إلى الحمل على اللفظ والمعنى للدكتور محمود عكاشة ص ١٤٣،١٤٢.

(٣) شرح قصيدة كعب بن زهير ص١٥٧، ولسان العرب، دنف. دنف: براه المرض، ويجوز إفراده مع المثنى والجميع، ويوصف به المذكر والمؤنث على لفظه.

وقال تعالى معظماً ذاته: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:٩] والبيت وحده في هذا لا يعد حجة دامغة، فقائله مجهول، وقول كعب «إن الأماني والأحلام تضليل».[1] ليس من هذه الوجوه في شيء، لأن تضليل مصدر والإخبار به عام في العدد والنوع، والمعنى: إن الأماني والأحلام ذوات تضليل. ووقع الحذف في الجملة الفعلية في المواضع التي علم فيها المحذوف، فقد حذف الفعل لوجود سابق يدل عليه أو لدلالة السياق عليه قال تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧] برفع الله تعالى- والتقدير: خلقهم الله ولا يقدر خبراً محذوف، لدلالة غيرها على المحذوف الفعل قال تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩] فالسؤال عمن خلق، فيكون الجواب بلفظ السؤال[2].

وقد دل على المحذوف الفعل خلق في السؤال، وقد يحذف المفعول لمعنى يطلبه منه أو العلم به كما تقدم أو تقدمه في الكلام فأغنى الحذف عن إعادته، ومنه التعميم في المعنى نحو: ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨] أي يحيي ما كان ميتاً، ويميت كل حي، وقد يحذف للجهل به نحو: ولدت فلانة. أي ولدت طفلاً أو بنتاً، أو للخوف نحو: أبغضت في الله، وحذف المفعول للخوف منه أو حذف دفعاً للحرج كياسة، ولقصد عدم التعيين نحو: ﴿وَمَنْ يَظْلِمْ مِنْكُمْ نُذِقْهُ عَذَاباً كَبِيراً﴾ [الفرقان: ١٩] أو للإطلاق نحو: ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧] أي: لما يريده سبحانه. أو للتعظيم نحو: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾ [المجادلة: ٢١] أي: أغلب كل كفار عنيد. ومنه الإيجاز للعلم به: ﴿وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا﴾ [التغابن: ١٦]، والمشاكلة نحو: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾ [النجم: ٤٣،٤٢] فالإضحاك شاكل الإبكاء فحذف المفعولين.[3] وقد يحذف المفعول لتناسب الفواصل، وهذا في القرآن الكريم: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ٣] أي قلاك، ومثله ضرورة الشعر للوزن أو للقافية. ويحذف المفعول لأثر العمل نحوي، ومنه حذفه بعد لولا نحو: ﴿لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ

---

(١) ارجع إلى: شرح قصيدة كعب ص ١٥٥، ١٥٦ ، والحمل على اللفظ والمعنى للدكتور محمود عكاشة ص ١٤٢، ١٤٣ وقد توسع المؤلف في بحث هذا الموضوع.

(٢) الأشباه والنظائر جـ ٢/٦٢ .

(٣) همع الهوامع م ٢/١٢،١٣ .

﴿جَمِيعاً﴾ [الرعد: ٣١] حذف المفعول «هُدَى الناسِ» لمجيئه في جواب لولا[١]. وحذف مفعول أحد الفعلين المتنازعين في قوله: أرجو وآملُ أن تدنوا مودتها، وجاز تنازعهما، لأنهما في معنى واحد، فالرجاء الأمل، ووقع العطف بينهما لاختلاف اللفظ قال تعالى: ﴿مَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا﴾ [آل عمران: ١٤٦] والعلماء يرون إعمال الثاني وحذف مفعول الأول لقرب الثاني من المفعول فيكون دليلاً على حذف الأول فالأولى بالإعمال الأقرب، وبعض العلماء أجاز أن يكون المفعول للفعل الأول «أرجو»، وحذفوا مفعول الثاني[٢]. وحذف المفعول في قول كعب: «فلا يغرنك ما منت وما وعدت» الفعل منّى متعد لمفعولين، فالأصل: منتكه أو منتك إياه، وما قبلها اسم موصول، والضمير يعود عليه، فما اسم، والأرجح أن نقدر الضمير الثاني متصلاً: منتكه، لامتناع العائد المنفصل في منتك إياه عند بعض النحاة، وأجازه ابن هشام في القليل[٣] ووعد يتعدى إلى مفعولين أيضاً قال تعالى: ﴿وَعَدَكُمُ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً﴾ [الفتح: ٢٠] فالأصل: ما وعدتكه، ويجوز ما وعدتك إياه، وقد حذف المفعولين للعلم بهما، فالوعد بالخير على المشهور بخلاف الوعيد

---

(١) ارجع إلى: همع الهوامع، م ٢/١١، ١٢، ١٣. وقد يجر بباء زائدة نحو: (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) [البقرة: ١٩٥]، (وهزي إليك بجذع النخلة) [مريم: ٢٥]، (ومن يرد فيه بإلحاد) [الحج: ٢٥]، أي أيديكم، وجذع النخلة، وإلحاداً، كما تزاد الباء أيضاً ولكن بصورة قليلة في مفعول ما يتعدى لاثنين، كما في قول حسان بن ثابت الديوان ص١٠٧:

تبلت فؤادك في المنام خريدة تسقي الضجيع ببارد بسام

الديوان ١٠٧، والأغاني، دار الكتب، ٤/١٣٣، والسيرة جـ٣/١٧، والخريدة: الحيية الساكنة والجمع: خُرد وخرائد. والضجيع: المضاجع. وزيدت أيضاً في مفعول كفى المتعدية لواحد، ومنه الحديث: «كفى بالمرء كذباً أن يُحدث بكل ما يسمع». وقد زيدت الباء للتقوية والتأكيد والملاصقة.

(٢) الأرجح إعمال الثاني في المفعول الذي اتصل به، لأنه الأقرب إليه. وأجاز بعضهم إعمال الثاني، وهذا خلاف وقوع خبر واحد لمبتدأين نحو: إن الأماني والأحلام تضليل، قيل خبر للأول على الأرجح، وأرى أنه خبر لهما معاً؛ لأنه مصدر، والمصدر يقع للواحد والمثنى والجمع، فليس بشاهد، والشاهد قول ضابئ البرجمي:

فمن يك أمسى بالمدينة رحلة فإني وقيار بها لغريب

أي لغريبان، والأصل: فإني غريب بها وقيار، الخبر الأول بدليل اللام مع إن. وأرى أن الوهن أشد من الضعف، ومن ثم قدم سبحانه الأقوى على الأقل، لإفادة معنى أنهم لم يدركهم الكثير منه ولا القليل لما أصابهم فهم أشداء. والله أعلم، ومثله (إنما أشكو بثي وحزني إلى الله) [يوسف: ٨٦] ارجع إلى شرح كعب ص ١٦٣ وص ١٥٦ .

(٣) شرح قصيدة كعب ص ١٥٣ أوجب العلماء اتصال الضميرين متحدي الرتبة كضميري المفعولين قال تعالى: (ومما رزقناهم ينفقون) [البقرة: ٣] أي ومما رزقناهموه ينفقونه، ولا يجوز: رزقكم إياه، فلزم اتصال الضميرين المتحدي الرتبة، وإن قدّر المفعول الثاني منفصلاً لزم حذف المنفصل، ولكن ابن هشام لم ير لزوم حذفه على الإطلاق، بل يجوز ذكره.

والتوعد، وقد وعدته الوصل والتمني في الخير، وقد منته الوصل. وبعض الأفعال سمع فيها التعدي واللزوم فتتعدى بالحرف، ومن ذلك: «تجلوا عوارض» تجلوا: تكشف، ومنه جلوت الخبر أي كشفته وأوضحته، وجلا الخبر نفسه: اتضح وانكشف، فهو لازم مثل: شكرته وشكرت له، ونصحته ونصحت له.

ومثله: «صدقت موعُودَها»، والأصل: صدقت في موعودها، وموعود بمعنى وعد، ويقال صدقتني في الوعد، ووقع موعود مفعولاً توسعاً، ويجوز أن يقع المصدر مفعولاً وينتصب على الحقيقة إن قدرته اسماً للموعود به، فأسقط حرف الجر توسعاً، فموعود منصوب بعد نزع الخافض.

ومثله: «تُمسَّك» في «ولا تمسك بالعهد»، تمسَّك (بفتح التاء وتشديد السين، أصلها تتمسك بتاءين)، فحذفت إحداهما تخفيفاً، وهذا كثير في العربية. ومسَّك وتمسَّك لازمان يقال: مسك بالشيء وتمسَّك به، وأمسك به، واستمسك به، وتماسك وامتسك كلها لازمة، قال تعالى: ﴿**فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى**﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وقال تعالى: ﴿**وَلا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ**﴾ [الممتحنة: ١٠] من أمسك، وقرئ (ولا تُمسَّكوا) أي: تتمسكوا، وقرئ بفتحها في غير السبع (تَمْسكوا)[1] من مسَك، وسمع فيه التعدي: أمسك الشيء: حبسه، وأمسكت الأرض الماء فانتفع به الناس، وأمسك اللصَ وأمسك به أدركه.[2] وقد ناب الوصف موضع الموصوف في قوله: «من خادر من ليوث الأسد» أي: من أسد خادر فحذف الأسد، وخادر من الخدر (الأجمة التي يسكنها)، والمعنى: أنه ﷺ كأسد في مسكن آمن. وناب المضاف موضع المضاف إليه بعد حذفه نحو: مسكنه... غيل دونه غيل» أي مكان مسكنه غيل دونه غيل، وقد تنوب الألف واللام عن المضاف مثل قول كعب: أو لو أن النصح مقبول، فالألف واللام خلف من ضمير الإضافة، والأصل: نصحها مثل قوله تعالى: ﴿**وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً**﴾ [مريم: ٤] أي: رأسي، وقوله: ﴿**فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى**﴾ [النازعات:

---

(١) التشديد في (تَمسَّك) بالتشديد، التشديد دليل الحذف في التاء، والأصل: تتمسك وليس لمعنى التكثير والتشديد؛ لأن التضعيف أصل في البناء، والتضعيف للتكثير والتشديد مثل: خبَّر، وحدَّث لكثرة الإخبار والتحديث، وليست للتعدية لواحد كفرّحته، ولا للاثنين كعلّمته الحساب، ومثل مسَّك: حوّل وطوّق، ولفّق، وعدَّد، أفعال موضوعة على التضعيف.

(٢) لسان العرب م ٢٨٦/٨

٤١] أي: مأواه، ومثله: الحسن الوجهُ، أي: وجهه. وقد حذف الجار والمجرور في قول كعب: "إنك منسوب ومسئول» أي: منسوب إليك قول فيه ﷺ، ومسئول عما نسب إليك فيه ﷺ، فاسم المفعول من: نسب، ونسب إليه كذا: ادّعاه له، ومسئول من سأل، يقال سأله عن كذا: استفهمه. وقد يحذف الحرف وحده، ومن ذلك قول كعب: أنبئت أن رسول الله ﷺ أوعدني»،[1] حذف الباء قال تعالى: ﴿أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾ [البقرة: ٣٣] و﴿نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٤٣] فحذف كعب الباء، وقيل إنه حمل أنبأ على معنى أعلم وأرى المتعديين إلى مفعولين، فسدت الجملة «أن رسول الله ﷺ أوعدني» مسدهما، فاتصل الفعل أنبأ بالجملة، وحرف الجر موصّل إلى المفعول إن ضعف الفعل عن الوصول إليه، وقد وقع الحذف فيما سبق جوازاً توسعاً؛ لحاجة المعنى إليه كما في سياق المدح، وللاختصار كما في السرد، وقد خلا الحذف من التكلف واللبس، ولم يخرق عرف العربية فقد عمل كعب بالوجوه الجائزة ووظفه لمعاني ساهمت في مضمون القصيدة العامة، والحذف لم يبتر تواصل الكلام واتصال المعاني، ولم يترك فراغاً لخيال المتلقي بل اعتمد على المذكور المتقدم فلا حاجة إلى إعادة تكرير المتقدم رغبة في الاختصار، ودفعاً للملل من طول الكلام، وقد وظفه كعب في الوصف الذي استغرق مساحة كبيرة من القصيدة؛ لأنه وحّد الموضوع واكتفى بالإحالة إلى المتقدم، لئلا يكرر فيمل المتلقي، وهذا مقام يستحسن فيه الحذف، ولم يضر ذلك بدقة الوصف وحسن العرض، ولاشك أن المتلقي يربط اللاحق بالسابق المتصل به، وكان كعب يعيد ذكر شيء عن المتقدم كلما بعد العهد به لئلا ينساه المتلقي، فيحضره إلى النص بلفظة مثلما أعاد ذكر سعاد بعد تقادم العهد بها، أو يذكر شيئاً من صفاته المعلومة مثلما ذكر صفات الناقة، فلا شك أن الحذف ساهم في تماسك البنية النصية، فغياب المحذوف يستدعي إلحاق المتأخر بالمتقدم المذكور وإسناده إليه. والحذف يربط النص اللغوى بالعالم الخارجى، فقد يحيل المتكلم إلى العالم الخارجى، فيحذف ما يشير إليه اكتفاء بمعاينته خارج النص، وذلك فى الخطاب المنطوق.

---

(١) ارجع إلى: شرح قصيدة كعب ص ٢٧١

لقد تماسكت الجمل في قصيدة كعب، وأبرز عناصر الربط التي لحمت بينها الضمائر التي وظفها الشاعر في موضعها، فلم تشذ عن عرف كلام العرب الفصحاء، وفصل من ذلك إلى أن الضمائر تمثل أهم عناصر الربط بين الجمل، وأكثرها استعمالاً، و لم يستخدم الشاعر اسم الإشارة كثيراً، لأنه في مقام «الحكي» وقد استغرق معظم القصيدة، و لم يستخدم التكرار كثيراً، لأن الضمير أغنى عن إعادة ذكر الاسم، ومقام الشعر لا يتسع له إلا لحاجة المعنى بأقصر لفظ وأدل معنى. والقصيدة على طولها –ليست مفككة، فهي مرتبة، لأن الشاعر رتب الأحداث وتطورها من الماضي إلى مقام الاعتذار وجعلها بسبب من بعضها، فرصد الأحداث متسلسلة دون تقديم أو تأخير، فهجر سعاد أغراه بالوصول إليها، والوصول إليها استطلب وسيلة سفر تقوى على السفر في ظروف قاسية، والصبر على السفر والمفازة من الهلاك يعقبه الوصول إلى القصد، وهنا التحول المفاجئ، فالشاعر عمى على الناس مقصده من السفر خشية الطلب، لأن بعض البدو في البوادي التي قطعها لّما يسلموا، وكان من المتوقع لدى المتلقي أن يصل كعب إلى سعاد فيفوز بها، ولكنه ذكر أن من أحاط بناقته ليس قوم سعاد وأنها لم تك في انتظاره بل أحاط به وشاة خوّفوه وأعاقوا مقصده، فكشف بعد عناء أن قصده الوصول إلى الإيمان وأن رحلته قطعها إليه، وليس قصده سعاد التي ترمز إلى الدنيا وفعالها به، وهذا المضمون العام شكل تماسكاً كلياً في النص، وترابط الجمل واتصالها شكل هذا البناء العام المتماسك، وتميزت بنية الجمل وتماسكها بما يأتي:

– أن الشاعر اعتمد على الجمل القصيرة البسيطة غير المعقدة، لأنها أسرع فهماً وتأثيراً في المتلقي، فليس في الجمل غريب أو ملبس على الأفهام، فاللغة مباشرة والجمل بسيطة، والمعاني قريبة، والأفكار مرتبة، وهذا من أثر الإعداد الجيد والتنقيح، فكعب من مدرسة الصنعة التي أسسها زهير الذي عرف بالحوليات لمكثه زمناً في تنقيح شعره وتجويده، وقد تأثر كعب بمنهج أبيه في إجادة حبك النص وسبكه في قوالب لفظية متماسكة وبليغة.

– أن بعض الجمل جاءت بسبب من بعضها عن علة تطلبها، وأن ترتيبها منطقي، وأنها جزاء لما تقدم، وهذا الربط المنطقي الذهني بين بعض الجمل ساهم في

تماسك النص الكلي، فالجملة تؤدي إلى ما بعدها، وتتعلق بما التي قبلها، أوالثانية بسبب من الأولى، فلا غناء لها عنها.

- أن الشاعر وظف الحذف في الربط بين الجمل، فما تقدم أحال إليه بالضمير والإشارة دون إعادة لفظه الظاهر، وأسند بعض ما تأخر إلى متقدم، فحذف المبتدأ في مقامه المعلوم اختصاراً، وحذف جواب الشرط لوجود ما يدل عليه من الكلام المذكور، وحذف الخبر للعلم به، وحذف المفاعيل المعلومة من المعنى، فاعتمد المحذوف على المذكور المتقدم أو ما نزل منزلة المحذوف كالخبر الذي دل على جواب الشرط المحذوف، والحال التي تسد مسد الخبر، والتنازع، واستوجب الحذف الاعتماد على المذكور، فتماسكت البنية الشكلية.

- أن الشاعر نجح في ربط الجمل، والإمساك برقابها في معانٍ متصلة، والالتحام بين التراكيب على مستوى البيت دون فصل، والاتصال بين بعض الأبيات على مستوى اللفظ أو المعنى أو عليهما معاً، وقد امتدت بعض معانيه إلى البيت فأكثر، وهذا يدفع ما ادعاه بعض المعاصرين أن البيت وحدة بناء القصيدة العمودية.

- أن بعض الجمل طويلة، وطول الجملة لكثرة ما بها من متعلقات كالجار والمجرور والظروف والأحوال وتعدد الوصف وما يتعلق بالجملة من جملة الحال وجملة الصفة والجمل الاعتراضية والمعطوفة، فقد زاد في الجملة ما يحتاجه المعنى دون حشو، ولم تضطره ضرورة لحشو، وهذه لا يعني أنه مستطرد في المواضع التي لا تطلب تفصيلاً، فالشاعر عمد إلى الإيجاز الشديد، فأغنى المتقدم على الشرط على جوابه، وأغنى ما يدل على القسم في جوابه عن ذكره وسد الحال مسد الخبر وسد الخبر مسد جواب الشرط. ولكنه في مواضع أخرى تتكاثر عليه المعاني والخواطر، وتلح عليه غزارته على تأكيد معانيه وتدعيم حجته وتقويتها فيسترسل في الوصف، ويستطرد في ذكر الأدلة ويوظف المؤكدات للدفاع عن نفسه، وهذا شأن المحتج. والتعبير عن هذه المعاني والوصف الدقيق للأشياء التي وظفها في التأثير، والأدلة التي جندها في الدفاع عن نفسه تتطلب زيادة في اللفظ، فزاد في بعض المواضع ألفاظاً وتراكيباً وجملاً تعلقت ببنية النص الأصلية، وهذه المتعلقات تزيد من طول الجملة وليس هذا بعيب، فقد كثف الشاعر معاني كثيرة في هذه المتعلقات، والتركيب في حاجة إليها لاستيفاء

المعنى، والوصف يتطلب سرداً، ومن ثم استخدم وزناً طويلاً، وهو بحر البسيط مستفعلن فاعلن أربع مرات، وقد استطاع الشاعر أن يحشو الجملة بها، لئلا يترك فرجة في المعنى، وقد أتت ملاصقة التركيب فهي بمنزلة اللواصق الداخلية بين أجزاء الجملة، وجاءت متممة لمعناها، وليست بحشو زائد يمكن الاستغناء عنه، وقد ساعد على ذلك طول البيت، ووقوع خاتمة التركيب في معظم الأبيات في قافيتها، وقد تحققت بذلك وحدة البيت وتماسكه، فالتركيب متلاحم الأجزاء، وتعلقت كلمات البيت بعضها ببعض من أوله إلى آخره وأخذ بعضها برقاب بعض، فلا يستغني عنها في إتمام المعنى، وربط الشاعر بين الجمل والعالم الخارجى وذلك فى مقام الخطاب المباشر (أنت، أنتم) والإشارة إلى العالم الخارجى والحذف الذى فسره ما تقدم والأعيان الخارجية، والجمل المباشرة التى عبرت عن السياق الخارجى، واستحضار الزمن والتفاعل المباشر مع الأحداث.

***